جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

العلوم السياسية

علاقات دولية وإستراتيجية

رقم: 31 / ع س / 2019

إعداد الطالبة
بوعيشة أمال

يوم: 2019/07/03

التنافس الصيني الأمريكي على موارد الطاقة في القرن الإفريقي

لجنة المناقشة:

طويل نسيمة	استاذ محاضر-أ-	الجامعة	رئيسا
فريجة لدمية	استاذ مساعد-أ-	محمد خيضر بسكرة	مشرفا
حمدان محمد الطيب	استاذ مساعد-أ-	الجامعة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

شكر و عرفان

بعد حمد الله وشكر ه

الشكر للاستاذة المشرفة : فريجة لادمية

الشكر لمن قدم لي الدعم من قريب او بعيد

شكّلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول كبير في بنية وهيكل النظام الدولي و كذلك نمط توزيع القوة بين الفواعل الدولية داخله و أنماط التفاعلات التي تجمع بين وحداته ، هذا و يعتبر التنافس بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية أهم ما يميز النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة خاصة وأن هذا التنافس اتخذ طابعاً غير عسكري في كليّته ليُفسح المجال أمام التنافس على تأمين الموارد الطاقوية، فكل واحدة منهما تسعى إلى تعزيز و توسيع نفوذها على مناطق إستراتيجية جديدة فلأمام بروز الصين كقوة صاعدة تسعى إلى تحقيق التفوّق و تغيير خارطة العلاقات الدولية بما يتماشى ومتطلبات أمنها و مصلحتها الوطنية وسعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مكانتها كقوة "متميزة" في عالم ما بعد القطبية الثنائية أضحت العلاقات الأمريكية –الصينية تتسم بالكثير من التشابك و التعقيد ليكون الطابع الغالب عل هذه العلاقات : التنافس على موارد الطاقة.

في ضوء هذا التنافس تعتبر القارة الأفريقية أحد أهم المناطق الإستراتيجية التي يتضح فيها التنافس الصيني الأمريكي في مجال الطاقة من أجل كسب الرهانات النفطية الجديدة و تكريس نظام طاقوي جديد يخدم مصالحهما ويحقق أمنهما للطاقة ، ويُعتبر القرن الأفريقي نظرا لموقعه الجيواستراتيجي الهام و لما يحتوي عليه من موارد طاقوية مُغذيا لطموحات القوى الكبرى و مُذكيا للتنافس و الصراع بينها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين وهو ما يتجلّى في التوجه نحو المنطقة من خلال إعادة صياغة أهدافهما ومراجعة استراتيجياتهم أو اعتمادهما على مجموعة من الآليات الرامية في مجملها إلى تحقيق أهداف سياستهما الخارجية والأمنية والمزيد من النفوذ على صعيد القارة الإفريقية عموما.

أهمية الدراسة:

– **الأهمية العلمية:** تكمُنُ الأهمية العلمية للموضوع في كونه واحدا من المواضيع المتجدّدة والتي تلقى اهتماما واسعا من قبل الباحثين ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتتفحص العلاقة الإرتباطية المُفترض

وجودها بين سعي الدول للحفاظ على أمنها بمفهومه المشتمل على الطاقة كأحد أبعاد الأمن الموسّع وسلوكها مع الدول الأخرى الساعية لتحقيق نفس الهدف.

- **الأهمية العملية :** تتجلى الأهمية العملية للدراسة في كونها واحدة من الدراسات /الأبحاث الرامية للكشف عن سلوك الدول الكبرى في المناطق ذات الموارد الطاقوية خاصة وأن مُتغير الطاقة أصبح بعد نهاية الحرب الباردة واحدا من المتغيرات المتحكمة في السلوك الخارجي للدول ، أضف إلى ذلك أن فهم ما يجري في القارة الأفريقية والبحث عن تفسيرات علمية للسلوك العملي للقوى الكبرى تجاه دول هذه القارة الغنية بالموارد يُكسب الموضوع أهمية بالغة.

اهداف الدراسة :

يكمن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة بناء صورة أكثر شمولا للتنافس بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في مجال تأمين حاجياتهما النفطية باعتبار الطاقة ركيزة تقدمها و قوتهما و السيطرة ، إلى جانب اعتبار إفريقيا المسرح لممارسة تنافسهما الدولي الاستراتيجي . كما أنه من أهداف هذه الدراسة هو محاولة فهم التنافس بكل أبعاده خاصة البعد الإفريقي لهذا التنافس و أهميته الذي يجب ان يكون محل الاهتمام العلمي الأكاديمي.

أسباب اختيار الموضوع: جاء اختيار الموضوع مدفوعا بجملة من الأسباب نوجزها في الآتي:

الأسباب الذاتية:

-الانتماء إلى القارة الأفريقية جعلنا نميل إلى تسليط الضوء على المواضيع ذات الصلة بها وبسلوك القوى الكبرى تجاه دولها

الأسباب الموضوعية :

-تزايد الاهتمام بموضوع التنافس الأمريكي – الصيني على القارة الأفريقية يجعل من معرفة الأهداف غير المعلنة من وراء سعي القوى الكبرى لتمتين علاقاتها بالقارة الأفريقية ضرورة ملحّة.

–تسليط الضوء على الآليات التي من خلالها تسعى الدول الكبرى (الولايات المتحدة –الصين على وجه التحديد) لبسط نفوذها على القارة وكذا تجليات تنافسهما في واحدة من أهم مناطق القارة الأفريقية وأكثرها غني بموارد الطاقة.

إشكالية الدراسة: من خلال رصدنا لجملة التحولات التي مست العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب البادرة والتي أعطت لسلوك الدول طابعا جديدا تتحكم فيه عوامل غير تلك التي كانت سائدة أثناء الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي وازداد فيها الوزن النسبي لكثير من القوى الطامحة لتغيير مشاهده . طغت فيها لوهلة أولى الولايات المتحدة كقطب منفرد مثل الصين التي حققت قفزة نوعية في عمليتي النمو والتنمية حتى أضحت القوة المستقبلية القادمة التي يخشاها الجميع ،في حين تعززت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وليأتي دور العامل الطاقوي ليعزّز التنافس بين القوتين الطامحتين لمزيد من النفوذ في مناطق مختلفة من بينها منطقة القرن الأفريقي التي تجدّد الاهتمام بها بفعل البحث عن النفط .

بناءً على ماسبق تم طرح الإشكالية الآتية:

إلى أي حد يمكن للتنافس الأمريكي –الصيني أن يعكس الادراك الاستراتيجي لديهما في منطقة القرن الافريقي ؟

- تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :
  - ما مفهوم أمن الطاقة؟
  - ما هي التصورات الصينية الأمريكية لمفهوم أمن الطاقة ؟
  - ماهي أهم النظريات التي يمكن على ضوئها تفسير التنافس الصيني الأمريكي ؟
  - ما مدى أهمية القرن الافريقي الاستراتيجية في التنافس الصيني الأمريكي؟
  - ما هي دوافع الاهتمام الدولي بالقرن الافريقي؟

- ما هو واقع التنافس الصيني الأمريكي في القرن الافريقي و ما هي أهم الآليات المستخدمة للحصول على الامدادات الطاقوية ؟
- ما هي أبرز المناطق الجيواستراجية التي يتمظهر من خلالها التنافس الطاقوي الأمريكي الصيني في منطقة القرن الأفريقي ؟

فرضيات الدراسة:

- كلما زادت الحاجة الى تأمين موارد الطاقة كلما زادت حدة التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين.
- الاهمية الاستراتيجية و الطاقوية للقرن الافريقي جعلته مركز للتنافس الصيني الأمريكي
- الطاقة عامل أساسي في تصعيد التنافس الصيني الأمريكي انطلاقا من مفهوم المصلحة الوطنية و الهيمنة على مناطق النفط كمناطق نفوذ و التحكم فيها .

منهج الدراسة :

منهج دراسة حالة : وهو من المناهج المستخدمة الملائمة لموضوعنا لاننا بصدد دراسة التافس الصيني الامريكي على منطقة القرن الافريقي ، وتعتبر منطقة القرن الافريقي محل هاته الدراسة

حدود الدراسة :

زمانيا: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تُعدّ أحداث الـ11 سبتمبر 2001 معلما زمنيا موجها لإعادة اهتمامها بالقارة الأفريقية عموما ومنطقة القرن الأفريقي خصوصا تحت مسمى مكافحة الارهاب و الحرب الاستباقية و حماية أمنها القومي .

مكانياً: تشمل الدراسة القرن الأفريقي بمفهومه الكبير والذي لا يقتصر فقط على اريتريا، جيبوتي ، الصومال، اثيوبيا بل يتعداه الى السودان و كينيا او أكثر كلما اتسع مجال البحث عن الطاقة

أدبيات الدراسة:

1 – كتاب "**التنافس الصيني الامريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة (1991-2010)**" لصاحبه : **محمد حسين برهم** ،الصادر عن : دار زهران للنشر و التوزيع بـ: الاردن ، سنة : 2014 وأهم ماجاء فيه:بحتوي على ثلاثة فصول ركز فيهم على النظام الدولي و تثره على التنافس الدولي، الى جانب اثر النظام الدولي خاصة على التنافس الامريكي الصيني من خلا مصالح الطرفي القارة الافريقية . لتأتي خلاصة و نتائج الدراسة .

2 – كتاب "**الصين و الولايات المتحدة الامريكية ....خصمان أم شريكان** " لمؤلفيه **ليوشيه تشنج – و لي شي دونج** ، ترجمة : **عبد العزيز حمد عبد العزيز** ، الصادر عن دار : **المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة . سنة 2003 .** و اهم ما جاء فيه : به تسعة فصول ، يتناول العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية برصد أهم المراحل التاريخية في العلاقات بين الدولتين بكثير من التحليل ووضعها في سياق تاريخي أي منذ قيام الصين في أكتوبر عام 1949 ، وكيف تطورت هذه العلاقات خلال فترة الحرب الباردة كنتيجة لوجود منافي استراتيجي لكل منهما هو الإتحاد السوفياتي، ثم ينتقل لتحليل العلاقات بين البلدين خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، ويرصد لنا خلال هذه المرحلة تطور علاقات التنافس والتعاون، وفي نفس الوقت والعقبات التي تعترض هذه العلاقات أبرزها الصعود الكبير للصين.

3 – كتاب "**الصين في افريقيا .....شريك أم منافس** " لمؤلفه **كريس ألدن** ترجمة و تحقيق : عثمان الجبالي المثلوثي ، الصادر عن: **الدار العربة للعلوم ناشرون** سنة **2009** وأهم ماجاء فيه: يسلّط الكتاب الضوء على جوانب العلاقات الصينية–الإفريقية بكل الغموض الذي يكتنفها، وبكل تعقيداتها، إذ "بات من المهم أكثر من أي وقت مضى فهم هذه العلاقة الناشئة ومضامينها بالنسبة إلى إفريقيا إلى جانب المخاوف على المصالح الغربية"، كما يقول الكاتب، الذي اعتمد على دقة المعلومات الإقتصادية في تحليله

4 - **السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة"الدور و الاستجابة** " لمؤلفه سامي السيد أحمد الصادر عن مركز الامارات للدراسات و البحوث و الاستراتيجية .

5 - مقالة لـ **حمدي عبد الرحمان حسن** تحت عنوان " **التنافس الدولي على القرن الافريقي** " مجلة السياسة الدولية غ.م جوان 2009

6- إبراهيم أحمد عرفات "**مصالح القوى الإقليمية في القرن الإفريقي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 177 ، جوان 2009.

هيكل و خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، تطرّق **الفصل الأول** إلى الجانب المفاهيمي والنظري للموضوع والذي يُعتبر كمدخل أساسي لفهم أمن الطاقة ، بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة للتنافس الصيني الأمريكي ، أما **الفصل الثاني** فقد تطرّق إلى البحث في جيواستراتيجية المنطقة و أهميتها الاقتصادية و أوضاعها السياسية باعتبار منطقة القرن الأفريقي أكثر المناطق التي تعرف صراعات ذات طبيعة عرقية و اثنية إلى جانب البحث في دوافع الاهتمام الدولي بالقرن الأفريقي ، أما فيما يخص **الفصل الثالث** فقد جاء فيه واقع التنافس الطاقوي الصيني الأمريكي وكذا أهم الآليات المستخدمة للتنافس في المنطقة و أجيرا تجليات التنافس الصيني الأمريكي على المناطق الجيواستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي .

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذه الدراسة هي قلة المراجع المتخصصة باللغة العربية في موضوعنا هذا . الى جانب أنّ معظم الدراسات و الأبحاث التي تخص القرن الأفريقي إمّا لتفسير الصراعات الداخلية الموجودة فيها فقط أو عرضها على أنها منطقة عبور للإمدادات النفطية.

التركيز على منطقة واحدة دون المناطق الأخرى في القرن الأفريقي و هي :السودان كأكثر منطقة يتضح فيها التنافس الاقليمي و الدولي على موارد الطاقة ، في حين أنه هناك اكتشافات جديدة و أبحاث تقر بوجود رواسب صخرية للنفط تزخر بها بقية دول القرن الأفريقي .

موضوع التنافس الصيني الأمريكي جاء في أغلب الكتب و البحوث الأكاديمية موجهاً لأفريقيا عموما و ليس منطقة القرن الأفريقي .

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهـية الطاقة

المطلب الأول: مفهوم أمن الطاقة

المطلب الثاني: التصور الأمني الصيني لأمن الطاقــة

المطلب الثالث: التصور الأمريكي لمفهوم أمن الطاقة

المبحث الثاني: المقاربات الـنظرية لتحليل التنافــس الأمريكي الصيــني.

المطلب الأول: النظرية الواقعية.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية

المطلب الثالث: مقاربة القوة الناعمة

الفصل الثاني: جيو إستراتيجية القرن الإفريقي و دوافع الإهتمام الدولي بها.

المبحث الأول : جيو استراتيجية المنطقة

المطلب الثـــــاني: الأهمية الإقتصادية للقرن الإفريقي.

المطلب الثالث: الأوضاع السياسية في منطقة القرن الإفريـــــــقي:

المبحث الثاني: دوافع الإهتمام الدولي بالقرن الإفريـــــقي.

المطلب الأول: دوافع الإهتمام الأمريكي.

المطلب الثاني: دوافع الإهتمام الصيني لمنطقة الـقرن الإفريقــي.

الفصل الثالث:واقع التنافس الطاقوي الصيني الأمريكي في دول القرن الإفريقي.

المبحث الأول:آليات التنافس الصيني الأمريكي في القرن الإفريقي .

المطلب الأول: الآليـــــات السياســية

خطة الدراسة:

المطلب الثاني: الآليـــــات الإقتصاديـــة

المطلب الثالث: الآليات الأمنية و العسكرية.

المبحث الثاني: تجليات التنافس الصيني الأمريكية في المناطق الجيو إستراتيجية للقرن الإفريقي

المطلب الأول: السودان كمنطقة محورية للتنافس.

المطلب الثاني: الاكتشافات الجديدة للنفط (الصومال – شرق إفريقيا) في ظل التنافس الصيني الأمريكي.

خاتمة

الفصل الأول:

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن في النظام الدولي ، غير أن فترة ما بعد الحرب الباردة قلبت الموازين في ظل بروز قوى جديدة إلى جانب تهديدات جديدة و غير محددة ، لذا يعد أمن الطاقة من أهم المفاهيم أو المحددات الرئيسية في توجيه السياسات الخارجية للدول و المعبرة أكثر للمصلحة الوطنية في ظل التنافس الدولي على الموارد الطاقة ، و هو ما يعكس قوة التنافس الصيني الأمريكي على موارد الطاقة و إلى لم تعد مركز فقط في الشرق الأوسط و إنما تعدت إلى مناطق أخرى أهمها القارة الإفريقية .

وفي هذا الفصل أدرجنا مبحثين سنتطرق في المبحث الأول إلى الجانب المفاهيمي لأمن الطاقة متناولين التعريف به وبأهميته و تصورات كلا القوتين لهذا المفهوم، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للتنافس.

المبحث الأول: ماهية الطاقة.

تعتبر الطاقة عصب التطور و التقدم في المجالات الإقتصادية و الصناعية و الفكرية، فهي من أهم مقومات القوة المادية للدول، مع تفاوت أهمية كل مصدر من مصادرها، حيث يحتل النفط الصدارة بما يتميز به من خصائص أهلته لأن يكون المصدر الأول للطاقة في العالم، لذلك يلعب عامل الطاقة دورا بارزا في بلورة وتوجيه العلاقات الدولية وعليه سنعالج في هذا المبحث ماهية أمن الطاقة.

المطلب الأول: مفهوم أمن الطاقة

في البدء لابد لنا من تفكيك المصطلحين لأمن الطاقة فهو يتكون من مصطلحين مهمين في العلاقات الدولية وهو:

الأمن و الطاقة : لذا سنبحث في التعرف لهذين المفهومين الرئيسين:

*** مفهوم الطاقة:**

إن الطاقة كلمة ذات أصل لاتيني Energia ويوناني و هي تعني قوى فيزيائية تسمح بالحركة و الطاقة أيضا هي القدرة على الشيء ونقول طاقة و إطاقة و الإسم طاقة[1].

وبعد توماس يونج **Tomas Yong الرائد الأول لإستخدام كلمة طاقة Energia** وكان ذلك سنة **1830** لكي يستخدمها في أغراض مجددة بالذات، وبعد ذلك أصبحت الطاقة كمفهوم أكثر تداولا في العالم خاصة في ظل الظروف الراهنة في المجتمع الدولي[2].

فالطاقة من الناحية العلمية هي المقدرة على القيام بعمل أي إحداث تغيير و هناك صور عديدة للطاقة منها الحرارة و الضوء، و ضمن الإستخدام الإجتماعي: فكلمة الطاقة تطلق على كل ما يدرج ضمن مصادر الطاقة ، إنتاج الطاقة و إستهلاكها، أيضا حفظ موارد الطاقة بما أن جميع الفعاليات الإقتصادية هي ضمن الإهتمامات الأساسية [3].

ويرى البعض أن الطاقة شيء يصعب تعريفه فهي ليست شيئا على الإطلاق، إذ لا توجد في شكل متماسك كالمادة و لا تشغل أي فراغ أو تلقي أي خلل و بإختصار فهي ليست مادة ككل الأشياء وبدلا عن ذلك في أساس الأفعال في كل حركة و في كل حدث و في العتاد لا توجد شكل نقي منفصل و لكنها

---

(1) الفيروز أبادي ،**قاموس المحيط**، ط6 .بيروت:مؤسسة الرسالة ، 1998، ص20.

(2) عبد المنعم عبد الوهاب،محمد أزهر السماك،أزاد محمد أمين، **جغرافية النفط و الطاقة** ،العراق: دار الكتب للنشر و الطباعة ،جامعة الموصل،1981،ص23.

(3) هاني عبد القادر عمايرة،**الطاقة و عصر القوة**،عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع،2011،ص25.

مرتبطة بشيء أو جسم مادي محتواه فيه، و توجد الطاقة في أشكال عدة كالحركة المائية الميكانيكية و على شكل الطاقة الكهربائية بصور تيار غير مرئي أو تيار كهربائي يبعث الحرارة أو توهج[1].

ويمكن تقسيم الطاقة طبقا لمعايير عدة و من ناحية قدرتها على التجدد أو النمو و تنقسم إلى مجموعتين:

1/ طاقة غير متجددة (قابلة للنضوب) : وهي التي توجد بكميات ثابتة عبر الزمن التخطيطي،وتتناقص كمياتها نتيجة لعملية الإستغلال أو الإستخراج ، ويؤثر المعدل التي تستخرجه منه في الوقت الحاضر على إمكانية إنتاجها في المستقبل ، و يتوقف المخزون من هذه المصادر على معدل الإنتاج السنوي من ناحية و على معدل إكتشاف مخزون أو مكامن جديدة لهذه المصادر في العالم من ناحية أخرى و من أمثلة هاته المصادر: البترول الغاز الطبيعي و الفحم...

2/ مصادر طاقة متجددة : و هي التي تنمو أ تزيد عبر الزمن و لا يؤثر معدل إستهلاكها الحالي على معدل إنتاجها مستقبلا، بل تبقي إحتياطاتها قائمة مثل: الطاقة الشمسية ، الطاقة الهوائية ، الحرارة الجوفية، طاقة الكتلة الحية، أمواج المحيطات و البحار، المساقط المائية[2].

*** الطاقة كقيمة مهمة في العلاقات الدولية:**

يشير معظم المهتمين إلى أن القضايا المتعلقة بالطاقة ليست جديدة ، ولكنها تحتل الآن مكانة مركزية في العلاقات الدولية فالأبعاد الإستراتيجية و الإقتصادية و السياسية و البيئية تحدد إلى حد بعيد آفاق الأمن و الإستقرار في الدول، و تطور التنمية الإقتصادية للمجتمعات و مستقبل رفاه الشعب، ويؤكد ذلك**Sergesur** سيرج سور" أنها كونها جزء في جميع سجلات السلطة، فإن قضية الطاقة لا يمكن أن تتناقص أهميتها مع القرن الحالي"[3].

---

(1) ممدوح عبد الغفور ، **الثقافة النووية للقرن 21**، القاهرة: دار الفكر العربي،2000،ص21.

(2) حمد بن محمد آل الشيخ، **إقتصاديات الموارد الطبيعية** ، الرياض : مكتبة العبيكان ،2007،ص69.

(3) Quelle politique énergétique pour lénion européenne ? https://www.eyrolles.com/Accueil/Auteur/jacques-bourrinet-53077/

ومن وجهة النظرة الإقتصادية، تعد الطاقة أحد العوامل العديدة اللازمة لإنتاج السلع و الخدمات و السلع و المواد الخام والآلات المستخدمة للإنتاج، و تعتبر التطورات التكنولوجية دورا في تمكيننا من إستخدامها بشكل أكثر كفاءة لتحقيق الأفضل.[1]

– ويقول **بي – جيبلين** B–**Giblin** أن الطاقة عامل جيوسياسي من وجهة نظر الموارد، يتم إستخدامها في ميزان القوى و أعطى مثال الصراع بين روسيا و أوكرانيا ، والصدمة النفطية سنة **1973**.[2]

فمنذ نهاية الحرب الباردة حاول المحللون السياسيون من كافة المذاهب معرفة المبدأ المحدد المركزي للبيئة الدولية الجديدة أو ما إصطلح عليه **توماس فريدمان Thoms Fridmen** من صحيفة **ذانيويورك نايمز** على تسمية * **الشيء الكبير الواحد** * فحاول بعض المؤلفين أن يعرفوا هذا الشيء الكبير الواحد من أبرز هؤلاء **صموئيل هنتغتون** الذي يزعم أن القوى المحركة للأمن العالمي سوف تحكمها صدام الحضارات، أما **روبرت كابلان Robert Kablen** الذي يصور على نحو نابض بالحياة عالما تستبد به زيادة السكان و الفوضى، أما **فريدمان** نفسه الذي يجادل في كتابه " سيارة اللكس و شجرة الزيتون" **The lescus and the olive tree** أصبحت السمة السائدة في العالم.[3]

إن بعض التطورات الأخيرة أضحت تبرز على الوجه الخصوص هو السعي المجموع وراء وفرة الموارد في تجاهل كلي لأية ولاءات حضارية، و في مناطق أخرى بالتفوق على القرابات الإثنية و الدينية و هدا ما يفسر العنف والفوضى في إفريقيا ، من الواضح أنه من غير الممكن تفسير القوى المحركة لشؤون الأمن العالمي بدون الإعتراف بالأهمية المحورية للمنافسة على الموارد، فقد أصبح السعي وراء الموارد الأساسية

---

(1) l'Association nucléaire canadienne,l'energie dans le monde : la passé et les avenirs possibles,Feverier,2008,p23.

(2) Geopolitique de l'energie : :www.gracier.net/up-contént/2017/09/R J G Géopolitique de l'énergie.

(3) مايكل كلير، **الحرب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية** ،تر:عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي،2000، ص18.

أو حمايتها سمة كبرى في تخطيط الأمن القومي، فإن قضايا الموارد تظهر أهميتها أيضا في تنظيم و النشر و الإستخدام الفعلي لكثير من القوات العسكرية.[1]

والنفط قد غير علاقات قانونية دولية و أثار صراعات حدودية و ثورات و إنقلابات داخلية متعددة، وخلق تحالفات جديدة و فكك تحالفات قديمة، و بسببه فإن قانون البحار الدولي قد إعترف مرات عديدة و غير في بعض الأوقات كي يتكيف مع المصالح النفطية الجديدة.[2]

الأمـــــن:

لـــــــغة: قال إبن فارس : الهمزة و الميم و النون أصلان متقاربان أحدهما الأمانة التي هيا ضد الخيانة و معناها سكون القلب و الأخر التصديق.[3]

إصـطلاحا:

هناك من يفهم ويركز بين متغيري الأمن و القوة العسكرية بإعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول و عدم الفصل بينهما هو إعمال للسيادة القومية و حماية للدولة من التهديدات الخارجية، و على العموم فيعرف **عبد الوهاب الكيالي** الأمن بمنظوره التقليدي على أساس أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية و خارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أمنية نتيجة ضغوط خارجية أو داخلية (أي إنهيار داخلي).[4]

---

[1] نفس المرجع ، ص 19-20.

[2] محمد الرميجي، **النفط و العلاقات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، العدد 52، 1982، ص176.

[3] أبي الحسين أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام ، بيروت: دار الجيل ،1999،ط2،ص133.

[4] عبد الوهاب الكيالي و آخرون ، **الموسوعة السياسية** ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1979 ،ص131.

ويرى **وولتر ليبيمان Walter lippman** أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق إنتصاراتها في حرب كهذه.[1]

أما **بول –دي– وليامس Poul–D– Williams** فيرى أن السياسة العالمية لا يمكن إعطاء تفسير لها بدون التطرق إلى المواضيع الأمنية، هذا الأمن الذي يطغى على المجتمعات العصرية المعاصرة ، عبر العالم يشغل خطابات السياسة و المختصين و يملأ صفحات الجرائد ، وصور ومظاهر الأمن و اللاأمن **(Insecurity)** ثبت عبر الشاشات و عبر الإنترنت كل ذلك يجعل من الأمن موضوع هام جدا ومحل شغف.[2]

وهناك من يعرفه على أنه يهدف إلى تأمين الدولة من الدماء ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستمرة توفر له إستغلال أقصى لطاقاته للتقدم و الإزدهار، وهناك من يعرفه على أنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.[3]

يمتاز مفهوم الأمن كونه من المفاهيم المركبة ، حيث تجمع في مضامينها معاني عديدة تتصف بنوع من الغموض والوضوح و الحقيقة و التضليل في آن واحد ، فهناك مفهوم ضيق وواسع للأمن فالأول يتضمن الإجراءت الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لإحتياجاتهم الأساسية و التكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية و الأمن للأفراد، بل إن" **زبليغينو بريجنستي" Zbligniew Brezezinsli** قد إختزل تلك السلطات حين طالب

---

(1) جون بيليس ،ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ،تر: مركز الخليج للأبحاث ، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004،ص414.

(2) Poul –D- Williams ,**Security Studies : An Introduction** ,New york.2008.p.1.

(3) عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي و الإثني في العلاقات الدولية**، القاهرة:دار الشباب الحديث،2010،ص9.

بتركيز مهمة تأمين الدولة و الأفراد في أجهزة الإستخبارات القومية و ذلك بقوله " سيكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذا إنطوى على إلتزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الإستخباراتية القومية".[1]

*** مفهوم أمن الطاقة:**

إن مفهوم أمن الطاقة يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا التي تم التركيز عليها و إكتسب أهمية ملحوظة خلال الأعوام القليلة الماضية، إلا أن سعي المجتمعات و الدول إلى تأمين حاجياتها من الطاقة أمرا ليس بحديث، وكانت محاولات السيطرة على مصادر الطاقة الدافع الأساسي للكثير من الصراعات في الماضي، وقد إستخدم مصطلح أمن الطاقة على نحو مباشر خلال الحرب العالمية الأولى، ومنذ مطلع التسعينات ومع إنهيار الإتحاد السوفياتي و نهاية حقبة الحرب الباردة، حيث حدث تحول جذري في مفهوم الأمن القومي والتهديدات المختلفة التي قد تواجهه، فقد ساد إتجاه عام في أدبيات الدراسات الإستراتيجية يميل إلى توسيع مفهوم الأمن القومي ليتضمن أبعاد غير عسكرية، لا تقل أهميتها ولا في درجة تهديدها للمصالح الوطنية عن تلك الأبعاد العسكرية.[2]

ويعتبر **دانيال يرغين (Danaiel Yergin)*** من أول من إستخدم لأمن الطاقة والذي ظهر عند الحرب العالمية الأولى سنة **1912** حين إتخذ اللورد الأول للبحرية البريطانية "**ونستون تشرشل**" **(WINSTON CHIRCHIL)** وبتحويل السفن البريطانية من الفحم إلى النفط أي مصدر طاقة هاته السفن من أجل أن تكون أسرع و أكثر كفاءة من نظيرتها الألمانية، وبذلك أصبح أمن الطاقة قضية من قضايا الإستراتيجية

---

[1] زبيغنيو بريجسنكي ، **الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ،تر: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي،2004،ص24.

[2] نورهان الشيخ." **سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي** ".سلسلة قضايا ، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة. أوت 2009،ص5.

* **دانيال يرغين (1947/02/6)**: هو مؤرخ و مختص في الطاقة و العلاقات الدولية حصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية عام 1947 من جامعة كاميرون .

القومية وكان قول تشرشل في هذا الصدد" السلامة و اليقينية في النفط ترتبط بالتسريع والتنويع فحسب".[1]

فأمن الطاقة يعد من المفاهيم الحديثة ذات الإرتباطات المتعددة: الإقتصادية والإجتماعية و البيئية و الأمنية ، والتي عرفت تطورا و منحى مختلف عن السياق تزامنا مع التغيرات التي عرفتها قضية الطاقة و التحولات على الساحة الدولية، حيث إقتصرت المقاربة التقليدية في التعامل مع أمن العرض من خلال توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار متناول الجميع و نعني عنا مصادر الطاقة أي الموارد الأحفورية و على رأسها النفط.[2]

ولقد تم إدراج العديد من التعاريف في هذا الصدد:

– تأمين سلسة إمداد الطاقة بدءا من إكتشاف مصادرها ثم إنتاجها إلى نقل منتجاتها.

– تأمين الإمدادات من مصادر طاقوية مختلفة بكميات كافية ، بأسعار معقولة.

– يقوم أمن الطاقة على تقليص إمكانيات العرض في دولة أو منظمة ما لإنقطاع في توافر الطاقة من مصدرها (بعد قصير المدى) إلى جانب تأمين الطاقة على المدى الطويل بضمان سريان النظام العالمي للطاقة وتوافر الكمية المطلوبة منها مع تزايد الطلب (بعد طويل المدى).[3]

– كما طرح الباحث في الشؤون الأمنية" **ريتشارد ولمان Richard Wilman** * في مقالة نشرت له في مجلة الشؤون الخارجية **Affaira forgien** عام **1983** مسألة إعادة تعريف الأمن بإدخال الأبعاد الجديدة للأمن قيد التأصيل النظري في مفهوم أمن جديد يعرف بـ **أمـــــــن الطاقـــة** ومن ثم العمل على أمننة لمفهوم الطاقة ليصبح مفهوم ضمن الأجندة الأمنية لأمن الدول.

---

(1) Daniel yergin., « Ensuring Energy security ».Foreign affaires :Vol.85-n°2-Mars-April2006.p :69.

(2) خديجة محمد عرفة.**أمن الطاقة و آثاره الإستراتيجية**، الرياض: نايف للعلوم الأمنية ،2014،ص52.

(3) نفس المرجع ،ص: 129.

* **ريتشارد ولمان** : هو ريتشارد ولمان ديفيد أستاذ الشؤون الدولية في جامعة برينستون ،كان مهتما بالسياسة الخارجية الأمريكية و الشؤون العالمية، وباحث في مجال الأمن الدولي، كان عضوا بمجلس الأمن القومي 1967 وعضو في فريق تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية 1999–2000.

أما الوكالة الدولية للطاقة فتعرف أمن الطاقة على أنها توفر مصادر الطاقة دون إنقطاع بأسعار مختلفة معقولة و يتطلب تحقيق هذا الأمن بذل جهود للحد من المخاطر التي تتعرض لها نظم الطاقة الداخلية و الخارجية على حد سواء و بناء القدرة على الصمود من أجل إدارة المخاطر المتبقية.[1]

إذا لأمن الطاقة مفهومين:

المفهوم الأول : بإعتباره أمن المعروض **Security** of **supply** من خلال التركيز على مفهوم توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار ملائمة في متناول الجميع، فأمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حال توافر لديها مورد للطاقة بصورة آمنة وكافية.[2]

المفهوم الثاني: فلقد أدى التطور مفهومي الأمن و الطاقــة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة إلى طرح تعريفات جديدة لمفهوم أمن الطاقة تختلف بشكل جذري عن المفهوم التقليدي القائم على أمن العرض و الإمدادات و بالتالي فهي تختلف بين الدول المستهلكة و المنتجة من جهة وداخل الدولة الواحدة من فترة لأخرى من جهة تبعا لإختلاف سياساتها لتأمين حاجياتها من الطاقة.[3]

كذلك فقد تحول مفهوم أمن الطاقة حسب تعريفات و موقع الدول في سوق الطاقة الدولية من كونها منتجة أو مستهلكة، فبالنسبة للدولة المصدرة يقوم على أمن الطلب ومصدر الطاقة و التركيز على العائدات، أما الدول المستهلكة تعتمد على أهمية أمن الإمدادات.[4]

كما يشير التحليل إلى أن التركيز المتزايد على أمن الطاقة يعكس القلق على نطاق واسع حول الجوانب الرئيسية للمشكلة، ما إذا كانت هناك إمدادات كافية من الطاقة لتلبية المتطلبات الوطنية في السنوات

---

(1) Iana Dreyer and Gerad stang . « **What energy Security For the EU** ».European Union Institute for security studies, Novembre 2013.p.01.

(2) عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية** ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014،ص46.

(3) نفس المرجع،ص: 48.

(4) نفس المرجع ص: 49.

القادمة، وما إذا كانت الإمدادات المتوفرة سيتم نقلها من نقطة الإنتاج (مصدر للطاقـــة) إلى نقطة الحاجة.[1]

وعلى الرغم من منح مصطلح أمن الطاقة أهمية كبيرة من قبل الخبراء و القادة السياسيين كهدف محوري وطني فإنه لا يوجد إجماع حول معناها و هنا يقتبس **سوفاكول** كلام **أرسطو** " بأن من يتحكم في التعريف يتحكم في النقاش، و يؤكد أن أمن الطاقة متعدد الأبعاد وأن وجود عدد وافر من المفاهيم له يجعل المعنى منتشرا و غير متماسك، أما الأدبيات الجيو سياسية تركز إهتمامها على سياسة خطوط الأنابيب، النضوب و الأزمات الطاقة ، بلدان العبور أين يلعب المستهلكون الدور المركزي في هذا النوع من الدراسات ، أما المفوضية الأوروبية فتعرف الأمن الطاقوي على أنه القدرة على ضمان حاجيات الطاقة الضرورية المستقبلية عن طريق المصادر المحلية الكافية و التي تعمل وفق الشروط المقبولة إقتصاديا، أو بقائها كإحتياجات إستراتيجية و هذا من خلال كسب مصادر خارجية مستقرة و سهلة الوصول إليها و زيادة المخزونات الإستراتيجية.[2]

ويربط بعض المفكرين أمن الطاقة بالدول المستهلكة و المنتجة و المخاطر التي تحيط بعملية الإمداد و عليه يعرف أمن إمدادات الطاقـة" بقدرة نظام الطاقـة على مواجهة أحداث إستثنائية و غير متوقعة تهدد السلامة المادية التي قد تسبب إيصال الطاقة و إرتفاع الأسعار غير النظامية للطاقة' وهو بذلك مفهوم يحمل بعدين أساسيين وهما البعد الداخلي الذي يتلخص في ترشيد الإستهلاك الداخلي و البعد الخارجي الذي يتمثل خاصة في التعبئة الخاصة و ندرة الموارد و الأخطار الخارجية لمصادر الطاقة الأولية (الغاز– البترول– الفحم و الأورانيوم) وخاصة الموقع الجغرافي الذي يرتبط بالجيولوجيا والمناخ.[3]

---

(1) Paul D williams,opcit.p.448.

(2) لطفي مزياني . **الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي و إنعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية.(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2012.ص:44–45.

(3) بوشنانة شمسة. " **الثابت و المتغير في سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية**" ،مجلة الحقيقة، العدد 38 .2016، ص:84.

وبذلك أصبح أمن الطاقة محدد هاما في السياسات الخارجية للدول بإعتباره الطاقة مادة إستراتيجية لا غنى عنها للدول في العالم اليوم، فالدول التي تنتجها تعمل على تصديرها بالمقدار الذي يحقق ما تصبوا إليه من عوائد تمكنها من مقابلة مطالب شعبها، فتعمل على رفع أسعارها، أما الدول التي تستهلكها فتتبع سياسات خارجية على تأمين الوصول إليها بأسعار رخيصة وبكميات كافية لمقابلة متطلبات إقتصادياتها فإذا نظرنا للغاز الطبيعي نلاحظ إنتاجها لا يغطي أكثر من **57%** من حاجة الدول في السوق العالمي.[1]

أما البنك الدولي فيعطي لقضايا أمن الطاقة:

إذا كان المجتمع العالمي سيأخذ زمام المبادرة في تعزيز أمن الطاقة وذلك من خلال ثلاث نقاط:

1- كفاءة الطاقـــــــــــــة:

حيث يكون التأثير والعائد كبيران و المخاطر منخفضة نسبيا، من المرجع أن يكمن المفتاح في سياق هذه المشكلة .

2- تنويع إمدادات الطاقـــــــة:

حيث تعالج مجموعة معقدة من القضايا على أساس الوقود ولكن أين بعض مفاتيح النهج التعاوني بين مستوردي الطاقة و المصدرين، و تسيير التجارة و الإستثمار الدوليين و نهج طويل الأجل ومنسق عالميا القضايا البيئية (بما في ذلك تغيير المناخ).

3- التعامل مع التقلبـــــــــات:

[1] إبراهيم مغني محمد علي،" **الصراع على مصادر الطاقة الأحفورية و إنعكاساته على الأمن الدولي** "،مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد 17،جانفي 2018،ص:442.

حيث يكون التحقيق و الإدارة الفعالة لعواقبه هدفا أكثر واقعية في المدى القصير من إزالته وحيث تكون السياسات الكلية المناسبة، ومشاركة الأعباء و الدعم للأضعاف، و الشفافية و تبادل المعلومات هما طريقان إلى الأمم.[1]

فبالنسبة له أي البنك الدولي : يعني أمن الطاقة ضمان قدرة البلدان على الإنتاج المستدام و إستخدام الطاقة بتكلفة معقولة من أجل :

1- تسهيل النمو الإقتصادي ، ومن خلال ذلك الحد من الفقر.

2- تحسين نوعية حياة الناس مباشرة من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الطاقة الحديثة خدمات.[2]

المطلب الثاني: التصور الصيني لأمـــــن الطاقـــــــــة.

مع إرتفاع النفط في آسيا، تزداد إحتمالات المنافسة و التوتر بين الدول الآسيوية ، تعتبر الصين هي الآن ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم و أن جهودها العالمية للبحث عن واردات النفط و تأمينها لها آثار عميقة على كل من سوق النفط العالمية و العلاقات في آسيا والمحيط الهادي و إفريقيا.[3]

وفي ظل تداعيات طلب الصين على الطاقة وارداتها على أسواق الطاقة العالمي، وفي السنوات الأخيرة أولت إهتماما في مسعاها النفطي ،وذلك بالجهود التي تبذلها شركات النفط الحكومية للحصول على واردات النفط من السوق العالمية للنفط والتوسع فيها.[4]

فالإقتصاد الصيني المتنامي بالسرعة إلى زيادة إستهلاكه للنفط من **88** مليون طن عام **1980** إلى **368** مليون طن في 2007 وبالتالي أصبح ثاني مستهلك في العالم عام **2003** و بالتالي عكست

---

(1) The Word Banc Group, « **Energy securityIssues** »,Washington, December2005,p.2.

(2) Op.cit :p6.

(3)Hongyi Lai ,**Assian Energie Security (The Maritime Dimension)** ,United state of American :palgrave Macmillan 2009.p.26.

(4) Op.cit :p27.

واردات النفط الزيادة السريعة في الطلب على النفط عام **2007**.[1]

بالنسبة للمفهوم الصيني لأمن الطاقــة فهناك صراعين في وجهة النظر بالنسبة له:

المفهوم الأول : هو مفهوم واقعي و إستراتيجي يتميز أن هناك صراعات من أجل السيطرة على موارد الطاقة الإستراتيجية كموارد الطاقة (النفط) و إنطلاقا من إعتبار النفط عنصرا نادرا و ثمينا مرتكزا على مناطق جيو سياسية كسلعة مطلوبة فإنه يستخدم كسلاح إبتزاز على الساحة الدولية، ويوصي أصحاب هذا الطرح بتحقيق إكتفاء ذاتي فيما يتعلق بالطاقة أو على الأقل تنويع مصادر الطاقة التي يتم الإعتماد عليها وكذلك تنويع الدول التي يتم إستيراد هذه الموارد فيها و إنشاء مخزون إحتياطي لمواجهة المشاكل الطارئة التي قد تحصل على الإمدادات.[2]

المفهوم الثاني: وهو مفهوم تقدمه مدرسة أكثر ليبرالية من الأولى ، حيث ظهرت خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي متحدية المفهوم الإستراتيجي الذي قدمته المدرسة الأخرى، وفقا للطرح الثاني فإن بوجود إكتشافات مستمرة لإحتياطات نفطية جديدة ، إضافة إلى تعاظم إنتاج الدول النفطية خارج إطار أوبك وتطور آليات الحماية و الرقابة كالأسواق المستقبلية ، لذلك فالتدخل الحكومي هو أمر غير محبذ وغير مطلوب إلا في حالة تعرض الأسواق لهزة أو مشكلة تتطلب مثل هذا التدخل فأمن الطاقة يجب أن تتم حمايته بشكل أفضل عبر الأسواق و أفضل إستراتيجية يجب إتباعها هنا أن تقوم الدولة بإزالة كل الموانع و الدوافع أمام التجارة والإستثمارات و أن تقلل من تدخلها.[3]

أما المفهوم المستحدث : يقول أستاذ العلاقات الدولية في جامعة شنغهاي " **زهانج جيان تيش** " أنه وخلال الجدل الحاصل بين المدرستين الليبرالية و الواقعية ظهر طرح جديد مؤخرا يتعلق بأمن الطاقــة و هو أخذ بالإنتشار ، ويقوم هذا المبدأ أن تتخذ الدولة كافة الوسائل السياسية و الإقتصادية و العسكرية

---

[1] Op.cit :p28.

[2] علي حسين باكير، **التنافس الجيو إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة : دبلوماسية الصين النفطية (الأبعاد و الإنعكاسات)**، بيروت: دار المنهل اللبناني ،2010،ص :159.

[3] نفس المرجع ، ص: 159-160.

لتأمين أمن الطاقة لديها ، ويقترح بعض الباحثين الصينيي ن في هذا الإطار أن تقوم الحكومة الصينية بإتباع النموذج الدولي والأمريكي و الياباني معا فيما يتعلق:

- ✓ زيادة إهتمام الدولة بقطاع وأمن الطاقة.
- ✓ تشجيع النشاطات والإستخبارات الصينية النفطية في الخارج.
- ✓ تشجيع المشاركة الثنائية فيما يتعلق بهذه المشاريع.
- ✓ زيادة إهتمام الدولة بقطاع و أمن الطاقة.
- ✓ إعتماد سياسة التنويع مصادر و أماكن الإستيراد النفطية .
- ✓ إنشاء إحتياطي إستراتيجي نفطي.
- ✓ الإنخراط في مشاريع تعاونية متعددة الأطراف.[1]

لكن مع تزايد القلق في التسعينات تزايد الإهتمام بأمن الطاقة في خضم القضايا البيئية والإرهاب عابر الحدود.

أنتج إدراك جديد غير تقليدي **Non Traditionnel persective** لأمن الطاقة و أهم رواده " **ستاوت بيتر Stoett petter**" **وداوين بريتي Dawayne pretti** اللذان يؤكدان على أمن الطاقة ينبغي تقييمه في المراحل المختلفة لدور الطاقة(الإنتاج، النقل، التحويل ، الإستهلاك والمخلفات)[2]

وفي الخطة الخماسية العاشرة للطاقة(**2001-2005**) و في الخماسية الحادية عشر(**2006-2010**) أكدت الحكومة الصينية تبنيها تطبيق سياسة إحتواء الطلب على الطاقة من خلال توفير و إقتصاد الطاقة بالتوازي مع زيادة كفاءة و فعالية الطاقة المستهلكة و إيجاد تطوير مصادر الطاقة بديلة (نووية، كهربائية و أنواع أخرى) وزيادة الموارد الطبيعية الوطنية بشكل فعالية و إنشاء نظام نقل ضخم للغاز و النفط و فتح الباب في قطاع الطاقة أمام الإستثمار الخاص، هذه الإجراءات تشكل جزءا رئيسيا و مهما

---

[1] علي حسين باكير، المرجع السابق، ص:162.

[2] Christion constantin, « china conceptions of Energy Security : Sources and International Impacts. WORHING PAPER ,N°23 ,March2005.p :3

في سياسة أمن الطاقة الصينية الجديدة، لكن يبقى هناك العديد من العناصر و العوامل التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على أمن الطاقة الصيني و منها:

1- الإعتماد المتزايد على النفط المستورد يؤدي إلى زيادة المخاطر فيما يتعلق بأمن النفط الصيني.

2- أي خلل في السوق الدولية أو نقص في الإمدادات الدولية سيؤثر سلبا على امن الطاقة الصيني لاسيما إذا كان الإعتماد على النفط المستورد كبيرا.

3- النمو الإقتصادي الذي يؤثر في عملية إستهلاك النفط كما أنه يتأثر بأسعاره العالية خصوصا ما يتعلق بالكميات المستوردة منه.

4- كميات الإنتاج الحالية و المحلية من النفط و التي يمكن أن تنخفض فجأة أو تكون أقل من التوقعات بسبب من الأسباب.

5- خطوط النقل و الإمداد الداخلية و خاصة الخارجية التي يمر عبرها النفط المستورد مع ما لذلك تأثير في أمن الطاقة الصيني في حال تعرض هذه الخطوط لأية مخاطر محتملة.[1]

إن المفهوم الصيني لأمن الطاقة عرف تغيرات جذرية بحسب الظروف داخليا و خارجيا حيث كان أمن الطاقة الصيني في عهد " **ماوتسي تونغ**" و إلى غاية التسعينات يقوم على فكرة تحقيق الإكتفاء الذاتي حيث أدى إلى إكتشاف حقول " **داكينغ و شانغلي و لياو** " النفطية إلى منح الصين الإكتفاء الذاتي وحتى القدرة على مدار **30** سنة و تم إستغلال ذلك في الدعاية الماوية لنجاح سياسة الحزب الشيوعي الصيني، ولكن تناقص مردودية تلك الحقول النفطية الثلاث التي كانت توفر نصف إحتياجات البلاد من النفط الخام، وعدم النجاح في توفير مصادر بديلة مع النمو الإقتصادي السريع في التسعينات أدى إلى ظهور أمن الطاقة كقضية إقتصادية مستعجلة و إلى ضرورة إعادة النظر في المفهوم لأمن الطاقة الذي كان قائما على الإكتفاء الذاتي، إلى جانب ذلك هناك عامل أثر كذلك في مفهوم أمن الطاقة الصيني هو تغير

[1] حسين باكير، المرجع السابق،ص: 166-167.

في الأجيال الحاكمة في القيادة المركزية، حيث يتوقع أن يكون الجيل الرابع من القادة أكثر تفتحا و تأييدا لإصلاحات السوق الموجه مع أخذ الحذر من أجل تنمية متوازنة.[1]

وبإعتبار أن أمن النفط(الطاقة) بالنسبة للقيادة الصينية لم يعد مهما فقط للحفاظ على معدلات النمو الإقتصادي المستمر في البلاد بل أصبح يلعب دورا مهما في تعزيز الأمن القومي الصيني ، ما دفع مجلس الدولة إلى إنشاء ما يعرف بالهيئة الوطنية العليا للطاقة **National Leading Energy Group (N L E C)** سنة **2005** برئاسة رئيس الوزراء السابق " **وين جيابو Wen Jiabo**" للإشراف الكامل على السياسة النفطية الصينية و عمل الشركات النفطية الحكومية.[2]

إن تحديد المفهوم الصيني لأمن الطاقة و من ثم وضع الإستراتيجية اللازمة لضمانة مسألة معقدة تتداخل فيها عدة عوامل و تحدد "**صبرينة هوال** " **Sabrina Houell** متغيرات رئيسية مؤثرة في هذا الصدد و هي :

أولا : وقوع الصين بعيدا عن مموليها بالنفط، عام **2007** وفرت كندا و المكسيك **30%** من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط ، وكلا الدولتين محايدتين لها و تقعان في مجال نفوذها بينما ترتبط الصين بناقلات النفط العملاقة التي تنقله عبر مسافات طويلة و تناور في مضايق بحرية خطيرة لتوفر **90%** كمن نفطها المستورد.

ثانيا: الصين تعاني من إفتقارها كميات جيولوجية بإمتلاكها لما مقدار **1.3%** من مجموع الإحتياطات العالمية للنفط.

ثالثا:نمو الطلب بوتيرة أسرع من العرض أصبح عاجزا عن مجاراته، فالصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم.

---

(1) Christian Constautin,op cit.p :6-7.

(2) محمد محمود صبري ،" **دور النفط في السياسة الخارجية الصينية** ".مذكرة ماجستير للعلوم السياسية – جامعة الأزهر .غزة، 2014، ص: 79-80.

رابعا: إعتقاد الصين أن لها نفوذ محدد على الساحة العالمية فرغم مقعدها الدائم في مجلس الأمن ، القادة الصينيون يشيرون غالبا إلى بلدهم بعبارة عن دولة نامية.[1]

المطلب الثالث: التصور الأمريكي لمفهوم أمن الطاقة.

تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول المستوردة للبترول، وترجع هذه التبعية للنفط غلى النمو الإقتصادي الأمريكي القوي و بالرغم من ذلك ، فإن الإدارة الأمريكية غير عازمة على الحد من الإستهلاك بل تسعى في المقابل إلى تنويع مصادر النفط.[2]

ولقد تم تحديد أهداف الطاقة و تحدياتها الإستراتيجة للسنوات القادمة في التقرير الذي أعد بإشراف " ديك تشيني "**Dick Cheney** " نائب الرئيس الأسبق ، والصادر في مايو **2001**، ووفقا لهذا التقرير فإنه في غضون الأعوام العشرين المقبلة سيزداد إستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط بنسبة **33%** كما شدد التقرير على ضرورة تقليل التبعية الأمريكية لنفط الخليج العربي الذي يمثل التنقيب في روسيا و آسيا الوسطى تواجهها عدة عقبات جيولوجية كانت أو سياسية أو أمنية فإن إفريقيا أضحى أولويات واشنطن[3].

تعد ضمان أمن الطاقة و ضمان إمدادات مصادرها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في صلب الأمن القومي الأميركي وهو ما دفع بالولايات المتحدة إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة تكون أكثر أمن و أقل ضررا نظرا للحاجة الصناعات الأمريكية لاسيما في المجالات ذات التقنية العالية إلى الطاقة المهمة خاصة النفط، وفي هذا الإطار أكد الرئيس الأمريكي إلا سبق " **ريتشارد نيكسون**" **Richarad** عام **1991** على أهمية التدفق المستمر و المتواصل لإمدادات الطاقة ، لاسيما النفط و ضرورة الدفاع عنه

---

(1) Howell, Sabrina. **"Jia You! (Add Oil!): Chinese Energy Security Strategy." In Luft, Gal and Anne Korin, eds. Energy Security Challenges for the 21 Century**. California: Praeger Publishing.2009.2009.p.190-192.

(2) فوزية قاسمي، "**الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي** " ، قراءات سياسية ، العدد 19، يناير ،مارس 2014،ص:30.

(3) Francois Lafargue. « ETAS-Unis and chaine : Rivalités Pétrolières en Afrique » in Afrique. Contemporaine.Vol.4.N0 216 ,2005 ; p44.

بقوله" **إننا لا نذهب إلى هناك دفاعا عن الديمقراطية و لا نذهب هناك لمحاربة الدكتاتورية ، ولا نذهب هناك للدفاع عن الشرعية الدولية اننا نذهب الى هناك لأننا لن نسمح بأن تمس مصالحنا الحيوية** "

فالسياسة الأمريكية تجاه الدول النفطية لم تعد محكومة بالمصالح الإيديولوجية و إنما أصبحت الإعتبارات الإقتصادية هي المتحكمة في تلك السياسة فقد أدرك صانع القرار السياسي الأمريكي الأهمية الإستراتيجية لإمدادات الطاقة و دورها في إدامة وتعزيز نمو الإقتصاد العالمي لاسيما الدول المتقدمة.[1]

– وتمثل قضية تأمين الطاقة قضية محورية في السياسة الخارجية الأمريكية وليس هذا الأمر الجديد مقاربة بالصين و يعتبر بدايات الإهتمام الأمريكي بتأمين الدخول بمصادر الطاقة محكوم بسبب نفط بإعتبارات داخلية أو إعتبارات التنمية الإقتصادية بل أيضا محكوم بإعتبارات عسكرية و إعتبارات الهيمنة الأمريكية ، إلى جانب التوقعات المتزايدة بقرب نفاذ الإحتياطات النفطية في الداخل .[2]

إن الحديث عن المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية في تأمين مصادر الطاقة و هي وجود قدر من الإتفاق من المبادئ المعلنة و المنفذة المنقذة الفعلية، فعلى مدار القرن العشرين و بدايات القرن الواحد والعشرين إلتزمت السياسة الأمريكية بمجموعة من المبادئ، و التي لم تختلف عن كثير من المبادئ المعلنة من قبل الساسة الأمريكيون و المنصوص عليها في إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي.[3] و من بين هاته المحددات أو المبادئ :

المحددات الخارجية:

–تزايد الإستهلاك العالمي للطاقة حيث يذهب تقرير آفاق الطاقة الدولية لعام **2010** الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (**(E I A)**) إلى أن الإستهلاك العالمي من المشتقات النفطية سيزيد من **1-86** مليون برميل في عام **2007** إلى **92.1** مليون برميل عام **2020** و **1039** مليون برميل في عام **2030** و **1109** مليون برميل عام **2035**.

---

(1) سليم كاطع علي، الإدراك الإستراتيجي لأمن الطاقة الأمريكي : نقلا عن موقع :**mcsr.net/new.**

(2) خديجة محمد عرفة، المرجع السابق،ص" 69.

(3) نفس المرجع ،ص74–75.

- إرتفاع أسعار النفط عالميا.

- عدم الإستقرار في منطقة الخليج العربي.[1]

المحددات الداخلية:

هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في المفهوم الأمريكي و السياسات الأمريكية لأمن الطاقة، يرتبط الجزء الأكبر منها بالإستهلاك الأمريكي الذي هو في نمو و إرتفاع مستمرين لتلبية ثورتها الصناعية و نموها الإقتصادي والنمط الإستهلاك المتزايد لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية .

- تزايد الإستهلاك الأمريكي من الطاقة.

- دور اللوبي النفطي.[2]

- إن الولايات المتحدة الأمريكية إستطاعت أن تكون ليس فقط ولاسيما الشرق الأوسط بل إستطاعت أن تشكل تكتل دولي من الدولة المستهلكة و المنتجة تحت " **الوكالة الدولية للطاقة**" وذلك لأهمية الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، والتي لخصت سياسيتها الطاقوية فيما يلي:

- **بناء مخزون إستراتيجي:**

يعتبر الرئيس الأمريكي فورد أول من طبق الإستراتيجية بعد قانون : سياسة المحافظة على الطاقة (**ديسمبر 1975**) والذي تضمن بناء مخزون إستراتيجي نفطي يصل إلى بليون برميل لمواجهة أي إنقطاع وجعلت إدارة الرئيس **دوناد ريغان** هذه الإستراتيجية أول أولوياتها .

- **إنشاء قوات التدخل السريع:**

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مبكرا أهمية القوة العسكرية تأمين مصالحها البترولية فلجأت إلى ربط سياسة الأمن الطاقوي بالسياسة الأمنية من خلال تدعيم تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط و تأمين قوات التدخل السريع(**R D F**) سنة **1979**.

---

[1] عمرو عبد العاطي،مرجع سابق، ص"60-62.

[2] نفس المرجع ، ص" 71-74.

- **إصلاح قانون الإستثمار الدولي و تصاريح التنقيب عن البترول:**

يهدف نقل السيطرة من المنتج إلى المستهلك وخلق آليات ضغط فعالة على الدول المنتجة وكرد فعل على سياسات التأميم ومنظمة الدول المنتجة للبترول وما نتج عنها من تشديد الإجراءات القانونية والجبائية الممنوحة للمستثمرين الأجانب وقد تمحورت هاته الإستراتيجية في آليات منح حماية كبرى للمستثمرين الأجانب (مبدأ المعاملة الوطنية) و إحترام القيود بين المستثمرين والدول وحرية إعادة الأرباح للدول المستهلكة إلى جانب تدويل القانون الذي يطبق على العلاقات التعاقدية و تسوية المنازعات الخاصة بالإستثمار أمام المحاكم.[1]

- **التركيز على إفريقيا وبحر قزوين في إطار سياسة طاقوية شاملة :**

على الرغم من الولايات المتحدة الأمريكية تستمر الإعتماد على نفط منطقة الخليج العربي لفترة طويلة قادمة يسعى المسؤولين الأمريكيون للحد هذه التبعية إلى أقصى درجة ممكنة عن طريق تنويع مصادر البلاد من الطاقة المستوردة ((**التنوع مهم ليس فقط لأمن الطاقة ، ولكن أيضا للأمن القومي**)) تصريح الرئيس بوش في **17** ماي **2002** حيث قال ((**الإفراط في الإعتماد لصدمات الأسعار، العرض و الإنقطاع،وفي أسوء الحالات الإبتزاز**)).[2]

- **التمركز العسكري في حماية مصادر الطاقة:**

ربط الأمن الطاقوي بالسياسة الأمنية و الدفاعية، وهي الإستراتيجية التي سمحت لأمريكا بالهيمنة على مناطق إنتاج الطاقة الأكثر أهمية في العالم.

وفي تصريح للرئيس الأمريكي :" **بارك أوباما** ""**Barack Obamma**" للوكالة الأمريكية النفطية في مارس **2011**:

---

[1] بوشنانة شمسة، المرجع السابق، ص:98-90.

[2] جون بيليس ستيفن سميث، مرجع سابق،ص7.

مع عدم اليقين العالمي الحالي والإضطرابات في مناطق الإنتاج العالمي والغاز الطبيعي، تحتاج أمريكا إلى إستبعاد السيطرة على مستقبل الطاقة لديها عن طريق زيادة الإنتاج النفطي والغاز الطبيعي هنا في الداخل ، هذا يوفر الإنتاج المحلي الأكبر حاجزا مؤقتا ضد إنقطاع الإمدادات، وتعتبر ندرة صناعة النفط و الغاز الطبيعي على توفير هذه الإمدادات بشكل موثوق أمرا أساسيا في الأمن القومي والطاقة للولايات. وفي غضون 12 مكن لمصادر الطاقة الأمريكية والكندية توفير **100%** من إحتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من الوقود السائل مع زيادة تطوير الوقود الحيوي وتنفيذ أربع سياسات واضحة:

- ❖ توفير إمكانية الوصول إلى إحتياجات الغاز الطبيعي والنفط في الولايات المتحدة الأمريكية هيا محظورة حاليا.
- ❖ إعادة خليج المكسيك إلى معدلات تسمح بمعدلات ما قبل التوقف كحد أدنى.
- ❖ مقاومة الدعوات لفرض متطلبات تنظيمية جديدة عبر ضرورية على تطوير النفط والغاز الطبيعي والشراكة مع كندا لتطوير قدرة خط أنابيب لتصدير النفط الخام الكندي إلى الولايات المتحدة بما في ذلك الموافقة على أنابيب **Key stone XL** [1].

[1] **Eenergy Security** : www.howard énergie partners.cim/sites/default files/resources-enerfy Security-pdf(American Petroleum Institue).

المبحث الثاني: المقاربات الــنظرية لتحليل التنافـــس الأمريكي الصيـــني.

إن التنافسية تعتبر ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية والتي تحظى بإهتمام أكاديمي وبحثي بإمتياز والحقل واسع لدى منظري العلاقات الدولية، والتي تركز على التصورات في نظريات العلاقات الدولية الأساسية منها الخاصة ونخص بالذكر كل من النظرية الواعية التي من بين النظريات التي أثبتت وجودها على مر الحقبات و كذلك النظرية الليبرالية.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول: النظرية الواقعية

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية

المطلب الثالث:مقاربة القوة الناعمة.

المطلب الأول: النظرية الواقعية.

تعود أصول الواقعية إلى عقود ما قبل الميلاد بإعتبارها قائمة على فكرة القوة، حيث "**كوتماليا** بالهند أول كتاب الواقعية السياسية في العلاقات الدولية ، فقد كنب عندما كان وزيرا لدى الإمبراطور الهندي حول الحرب و التحالف ودور العوامل الجغرافية ومفهوم القوة ، إلى جانب منظري الفكر الواقعي في العلاقات الدولية **نيكولا مكيافيلي** ، الذي ركز على فكرة القوة في كتابه" **الأمير**"، **وتوماس هوبز** الذي أكد في كتابه **The Leviathan**" على أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنسان ومن رواد هذه النظرية " **كوينسي رايت** ،" **هانس مورغانتو**" و " **هوفمان ستانلي**".[1]

ومن أهم المنطلقات:

- إعتبار السياسة الدولية صراعا من أجل القوة أو صراعا من أجل السلطة فالواقعيون يرفضون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الدول، ويرون أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، وحسب مورغانتو فإنه و مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي دائما الهدف العاجل.
- المصلحة هي جوهر السياسة عند الواقعيين خاصة هانس مورغانتو الذي إتخذ مفهوم المصلحة الوطنية كوحدة تحليل السلوك الدولي فالدول تتصرف في المحيط الدولي إلا وفق ما تمليه عليها مصالحها الوطنية و هذه المصالح يتفاوت مفهومها من دولة لأخرى.[2]
- الدول كفاعل أساسي ووحدوي وعقلاني، فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب إمتلاكها لوسائل العنف المنظم خاصة و أن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية و ليس الداخلية.

---

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، السليمانية: مركز كردستان،2007،ص:171.

[2] جيمس دورتي، روبرت بانسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، تر: وليد عبد الحي ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر،1986،ص:59.

- الشك في العلاقات الدولية يعتبر عنصرا ثابتا أي أن العلاقات بين الدول مبنية على عدم الثقة لأن كل دولة تبحث عن تحقيق حد أقصى من القوة و بالتالي تسعى إلى التسلح والدخول في صراع من أجل البقاء.
- تعمل الدول على زيادة قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها و لزيادة نفوذها هذا ما يزيد من حدة المخاطر و التوترات بين الدول.[1]
- والواقعية في شكلها التقليدي تعتبر مفهوم القوة و تعظيم المكاسب، المصلحة القومية، المساعدة الذاتية و فوضوية النظام الدولي مفاهيم لتفسير سلوكات الدول حيث أكد **هانس مورغانتو** أنها عملية ترشيد العقلاني بين الوسائل و الأهداف.[2]

فحسب الواقعية النظام الدولي قائم على المصالح القومية و السلام الدولي هو مجرد فكرة مثالية لا تتجسد في الواقع ، والعلاقة بين القوة و المصلحة القومية هي علاقة تلازم، و ركز" **هانس مورغانتو** "أن القوة تعتبر جزءا رئيسيا للسياسة الدولية كون مجمل السياسات القائمة على غاية القوة التي تعد الهدف الأهم في السياسة، و أن كل دول تسعى إلى ذلك.[3]

حيث قدم **مورغانتو** تحليله للنظام الذي يعتمد على الفوضى من أهم سيماته أن الأمم تسعى إلى الدوام على إدراك مصالحها المتمثلة في إستحواذ أسباب القوة وحماية أمنها الوطني ومن تنبعث خصائص سلوكياتها في الساحة الدولية من حيثيات تبقى منسجمة منطقيا مع تلك الأهداف و التي تقتضي لكل دولة صيانة وجودها و إستقلالها و سيادتها فإنها بالبداهة تسعى دائمة للخروج و عدم وقوة في سيطرة دولة أخرى.[4]

---

(1) Charles,philipe david et Jean Jaques Roche.**Théories De la securités**.France :paris Edition Montchiestion,2002,p.90.

(2) إبراهيم بولمكاحل،**تطور الإتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية** :**www.politics .com**

(3) محمد أنور فرج، النظرية الواقعية ، المرجع السابق، ص:147.

(4) Stephen M.Welt,International Relation :one World many Theries,Foreign policy.p :31

كما يشدد الواقعيون على أن الدولة هي كأساس وحدة تحليل في الدول تتضارب مصالحها إلى درجة تقودها إلى الصراع والتنافس و تعتبر إمكانيات هاته الدول عامل حاسم مؤثرا في توجيه هذا التنافس و الصراع.[1]

إن مدخل المصالح القومية في نطاق التنافسي أن القوة الرئيسية لسياسات الدول الخارجية التي تسعى دوما إلى حماية و تنمية مصالحها وقد ربطها "**هانس مورغانتو**" بالقوة لقوله: البحث عن السلطات كدافع أساسي لكل هذه السياسات ، وبالتالي تقوم بفرض إرادتها و سيطرتها على البيئة الدولية و بالتالي فهي لا تستخدم الأدوات العسكرية فقط بل أيضا الأدوات الإقتصادية من أجل تحقيق الأهداف.[2]

الواقعـــية الجديـــدة: لقد ركزت الواقعية الجديدة في تحليلها على التنافس السياسي الدولي للهيمنة الذي هو وراء العلاقات الإقتصادية الدولية، والذي يحدد دينامية تلك العلاقات بشكل كبير، فالواقعية الجديدة تتسم بنوع من الدولاتية فالدولة هي المعطى الأساسي فيما يخص كونها كيان قادر على أن يكون له أهدافه و مصالحه و يمكن تلخيص أهم مبادئ و مرتكزات الواقعية الجديدة الذي صاحبها " **كنيت والتز**" في العناصر التالية:

- **فوضوية النظام الدولي:**

ويعني بأن بنية النظام الدولي تجعل الدول تلعب فيه دورا محدد تمليه إملاءات حسب ترتيبها في سلم القوى الدولي و يبقى هدفها البقاء و المحافظة على الذات.

- **الدولة كفاعل أساسي و عقلاني:**

حيث يتضمن عنصر العقلانية لتحقيق أهداف المصلحة الوطنية و الإهتمام بالمشكلة.

فالعلاقات الدولية قائمة على الصراع و التنازع و يحكمها اللايقين و بالتالي فإن الدول ، وبالرغم أنها تتشابه وظيفيا، وأنها تعاني كلها من نفس القيود التي تفرضها فوضوية النظام الدولي كما يرى ذلك

---

[1] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، المرجع السابق،ص:89.

[2] هادي محمد برهم، " التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية يعد الحرب الباردة 1991-2010 نقلا عن الموقع: **www.politics-com** ص: 42

الواقعيون الجدد فإنها تكافح من أجل أن تبقى على وضعيتها في النظام وهذا ما يفسر لجوء الدول إلى البحث و إمتلاك المزيد من القوة لتحقيق الأمن، وهذا الأخير هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء الطابع الشرعي و المشروع لإستعمال هذه القوة، في عالم يتميز بالفوضى و الإعتماد على الذات لأن الإعتماد المتبادل يعني الهيمنة و التبعية.[1]

و في ظل الفوضوية للنظام الدولي وفي حال غياب الحكومة على المستوى الدولي وبالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية و بهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي و الإطار الإجتماعي و السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية مما يؤدي إلى دفع الدول إلى التنافس من أجل القوة، لكـن هذه الدول لا ينبغي لها أن تكون أو تكافح من أجل زيادة القوة أيضا، كما يستند " **والتز**" إلى نظريات الإقتصاد الجزئي ، فهو يشبه النظام الدولي بالسوق، ويميز بين التغير داخل بنية النظام الدولي أي تعبر وحداته، وبين بنية النظام الدولي ذاته، فتغيير هذه البنية هو تغيير في عدد القوى الكبرى أو في قدراتها و لهذا يرى " **والتز**" أن نهاية الحرب الباردة لن تؤدي إلى تغيير مفهوم الأمن و لم تؤدي إلى تغيير هذه البنية " **الفوضى** " و العالم مازال في منافسة مستمرة بين الدول.[2]

ويرى " **والتز** " أن هذه الحال سوف تقود الدول الأضعف لإحداث التوازن بكل الطرق مع منافسيها الأقوى، كما يرى أن منظومة القطبية الثنائية تعد أكثر إستقرارا من منظومة التعددية القطبية، و بالتالي فإن الدافع الأساسي للدول هو البقاء و الذي يمكن ترجمته بسعي الدول إلى حماية سيادتها و بالتالي فكل دولة معنية بموقعها في ميزان القوى الدولي، حيث تسعى دوما أن تكون أفضل وفي حالة تفوق مع منافسيها المحتملين و في ظل بنية النسق الدولي حيث لا سلطة عليا فوق القوى العظمى إذا فليس هناك

---

[1] غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية** ـــ، الجزائر: شركة باتيست للمعلوماتية و الخدمات المكتبية، 2005،ص:328-329.

[2] ميثاق مناحي ،" **النظرية الواقعية : دراسة في الأصول و الإتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ((قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر))**"، مجلة أهل البيت، العدد 20،ص:411-412.

ضمانة أيا من القوى أن تهاجم الأخرى ، فجوهر الحقيقة أن القوى العظمى ليس سوى خيار واحد: هو أن تنافس مع بعضها البعض من أجل القوة.[1]

ويعتبر الواقعيون الهجوميين على رأسهم " **جون ميرش**" يتوقعون أن الدول العظمى تظل دوما في حالة بحث عن الفرص لتحقيق المكاسب على حساب نظيرتها عساها في نهاية المطاف تحقق الجائزة الكبـرى وهي الهيمنـــة.[2]

على الرغم من إختلاف المدارس الفكرية و السياسية الأمريكية في النظر إلى القوة الصينية المتنامية، ومن يرى هذه القوة تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية و منافسا نهائي المكانة الدولية ، فالتغير الذي لحق ببنية النظام الدولي بإنتهاء الحرب الباردة وضع التنافس أو العلاقات الصينية الأمريكية في إطار جديد، إذ برزت الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها القوة الأعظم الوحيدة في العالم و أصبح الشاغل الفكري الإستراتيجي فيها هو كيف تحافظ على مثل هذا الوضع الفريد و الإبقاء عليه مدة طويلة ممكنة وهو ما يعبر عنه " **جيمس واربورغ**" نريد أن نصبح مواطنين عالميين و لكن شرط أن يصبح العالم إمتدادا للولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقابل بروز الصين كقوة صاعدة تسعى إلى تغيير الوضع القائم و التي أصبح تهديدا المصالح الولايات المتحدة الأمريكية".[3]

ويعتبر المنطلق الواقعي المفسر لهذا التنافس القائم على القوة لتفسير السلوك الدولي و الوقوف على الدوافع الحقيقية الذي يفسر السياسات الخارجية للدول مهما تغيرت أجهزتها القيادية ، حيث يرى " **والتز** " أن تاريخ الصراعات الدولية يكشف عن وجود أنماط و تكرار و إنتظام في هذه التفاعلات مما يفضي إلى

---

[1] وهبان أحمد محمد، " **الواقعيون و تحليل العلاقات الدولية من مورغانتو إلى مير شايمر: دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود**". مجلة الحقوق للبحوث القانونية الإقتصادية ، العدد1 ،2016، -(1236-1196)

[2] تيم دان، ميليا كوركي، سنيف سميث،" **نظريات العلاقات الدولية (التخصص و التنوع)**،تر: ديما الخضراء ، الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016،ص:201.

[3] حذفاني نجيم،" **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون- فترة ما بعد الحرب الباردة** ": مذكرة ماجستير تخصص دراسات آسيوية كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، جوان 2011، ص:35.

إدارة الصراع بنفس الأنماط و بغض النظر عن الإختلاف ، فإنه حسبه لا يوجد سلطة عليا عالمية أو هيكل منظم يصبح من اللازم على الدول أن تكتسب القوة اللازمة و الكفيلة بالبقاء وعلل ذلك:

- التطور الكبير في العلاقات الإقتصادية و التجارية بين الدول.
- التطورات التي لحقت بأدوات الإتصال في تحقيق مصالح أكبر لشعور الدول بأنها الأداة التنافسية.[1]

إن الملف الإقتصادي يعطي بعد جديدا في تقييمنا للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين فرغم التناقضات في العديد من المجالات وحالة التنافر السياسي في الكثير من القضايا، إلا أن الدولتين تتبعان منهج براغماتي يقوم على الواقعية و يتناسى المبادئ ، ويركز على المنفعة و المصالح في إدارة العلاقة : فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الصين بقلق متزايد و مخاوف وذلك للنمو الإقتصادي الصيني.[2]

حيث تشير الحقائق و الأحداث التاريخية إلى حتمية التصادم بين القوة الصينية و القوة الأمريكية، حيث أن القوة الصينية النامية تواجه القوة العسكرية الأمريكية الموجودة أصلا في مجال السياسة و الإقتصاد و الشؤون العسكرية و المهتمون بعلاقات الدولتين يؤكدون حتمية التصادم بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية أمر واقع لا محالة لوجود عقيدتين مختلفتين و على إستراتيجية المصالح المختلفة و إن توجه الصين نحو القارة الإفريقية خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة كان ضمن إستراتيجية توسعية و البحث عن أحلاف من خلال شركاتها التي ترعاها لدولة هدفها تأمين مصادر الطاقة، و قد نبه السيناتور الأمريكي الديمقراطي " **جوزيف لبيرمان**" إلى هذا الأمر في كلمة ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية تحت عنوان: سياسات الطاقة الأمريكية: خيار التعاون أو التنافس (التصادم) ، حيث ألمح إلى المنافسة بين القطبين على الطاقة ربما تكون أحد المخاطر التي قد تؤدي إلى مواجهة محتملة بين الطرفين في

---

[1] التنافس الأمريكي الصيني بعد الحرب الباردة،مرجع سبق ذكره، ص:49.

[2] أثر العلاقات الصينية الأمريكية على النظام الدولي ،المركز الديمقراطي العربي ،متحصل عليه من الموقع:**https//democratic.de.**

المستقبل المنظور، وفي ذات السياق أكد الخبير في المجال النفطي من منظمة " **أوكسفام** " " **غاري فليتشر**" أن إهتمامات الصين بالثروة الإفريقية الطبيعية يراقبها عن كثب خبراء وصناع القرار في واشنطن مما يؤدي في المحتمل مصدر الصدام بين القطبيتين.[1]

على نقيض الليبراليين فإن معظم الواقعين يرون أن القوى التي تقوم العالم بشكل لا يمكن إنكاره إلى مستويات أعلى من الرخاء و الطبيعة نحو مزيدا من السلطة و البقاء أمر لا مفر منه و أنها حلقة مفرغة و السبب كما يدعي الواقعيين هو إستمرار الفوضى الدولية و غياب سلطة عليا تحل النزاعات و فرض النزاعات.

فيرى الواقعية أن الصين قوة صاعدة فتمديد الإصلاحات سنة **1978** أصبح نمو الصين متسارعا و الذي يتضاعف في النصف الثاني من القرن **21** و ليس هذا فقط بل أن نظرتها التوسعية المتنامية و إمكانياتها يشكل خطرا على إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و أن نمو الصين في الإقتصاد يجلب معه قدرات عسكرية موسعة ، فأهداف الصين التوسعية من شأنها أن يكون لها تأثير على النظام الدولي مما يشكل تهديدا للنسق الدولي، و في ظل عنصري القوة و المصالح الموسعة و فوضوية النظام الدولي وهو ما لخصه " **Robert Giblin** "**روبرت جبلن**" **((الدولة أكثر ثراء وقوة ستختار مجموعة أكبر من الأهداف للأمن و الرفاه أكثر من الدولة أقل ثراء و أقل قوة)).**[2]

---

[1] شفيعة حداد،" **الحضور الصيني في إفريقيا و حتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان نموذجا** " مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد10، جانفي 2014،ص:7-10.

[2] Aaron Fridberg**, « The Future of U.S china Relation** :Is conflict **Inevitable ? »** .International security.Vol 30 , N°2, Autmn 2005, pp.7-45.

المطلب الثانـــــــي: النظرية الليبرالية.

إذا كانت الواقعية هي المدرسة المهيمنة في مجال دراسة العلاقات الدولية ، فإن المدرسة الليبرالية دائما ما تدعي بأنها البديل التاريخي للواقعية، فقد أثر الفكر الليبرالي في الفكر السياسي للعديد من الدول الغربية، وقد تم بعث الفكر الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد إنتهاء الحرب الباردة تم إحياء الفكر الليبرالي بحديث القادة عن نظام جديد عالمي **New World Order** وبدأ الحديث عن الليبرالية بشكل نموذج متفوقا على ما عداه من إديولوجيات.[1]

ويمكن القول أن المدرسة الليبرالية هي أكثر المدارس العلاقات الدولية إملاء لقيمة التعاون الدولي، حيث تعتبره على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية و أن النزاعات لا سيما المسلحة هي إستثناء و أن التفاوض يمكن أن يكون بديلا للحرب، و أن المؤسسات الدولية هي أهم الفاعلين الدوليين.[2]

فالليبرالية مشتقة من أصلا لاتيني : تعني الحرية و الإستقلالية ، أي التحرر التام مع كا أنواع الإكراه الخارجي سواء كان دولة ، أو جماعة أو فردا، والتصرف وفق ما يمليه عليه قانون النفس و رغباتها.[3]

فالليبرالية السياسية و التي نجدها في كتابات " **جون إستيوارت** " و " **بنجامين كوستانت**" **Benjamin Constant** إذ تعتبر من مبادئ النظرية الليبرالية و التي تسعى إلى إعطاء الحرية و الحقوق في المشاركة.[4]

فالليبرالية من أكثر التقاليد الفلسفية التي تبعث من التنوير صمودا وتأثرا وهي نظرية تدافع عن العقلانية و الحرية و حتمية التقدم الإنساني، وهي إقتراب للحكم يؤيد على حقوق الأفراد و المبادئ الدستورية و

---

(1) جهاد عودة، **النظام الدولي: "نظريات و إشكاليات** ، المينا : دار الهدى للنشر و التوزيع ،2005، ص: 53.

(2) المرجع نفسه ،ص: 54.

(3) Graban Evans and Jeflery Newnham.**the penguin Dictionary of International Relations.London**.1998.

(4) لاندو أليس، **السياسة الدولية : النظرية و التطبيق** ، تر: قاسم مقداد ، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب، 2008، ص:76-77.

الديمقراطية و القيود على سلطة الدولة، كما أنها نموذج للتنظيم الإقتصادي يجابه بأن رأسمالية السوق تشجع بأفضل طريقة لرفاهية المجتمع من خلال توزيع الأكفأ للموارد بين المجتمع.[1]

وقد عرفها أكسفورد السياسي الليبرالية بأنها((الإعتماد بأنه هدفها هو الحفاظ على الحرية الفردية و إيصال حرية الإختيار إلى الحد الأقصى)). [2]

فالليبرالية هي عقيدة واسعة للغاية أوسع من القومية الإقتصادية وحتى الماركسية، حيث يعتبر كل من "**آدم سميث**" و " **ديفيد ريكاردو** " و **جون هوبسين**" و " **دافيد متراني**" و "**فريديريك** " و "**جون جالبرايت**" و " **ميلتون فريدمان**" المؤثرين ينتمون للتيار الليبرالي [3]

ولقد إستمرت أفكار المدرسة الواقعية تمارس نفوذا في حقل العلاقات الدولية لحين تدشين المدخل الليبرالي بالكتاب الذي حرره "**روبرت كيوهن**" **Transnational and World politics** وقد ضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات التنظيرية لمواجهة المدخل الواقعي بتقاليده البحثية ومقولاته فضلا عن مسلماته : الحالة الطبيعية للإنسان، فقد تأسست مقاعده جديدة في الجامعات الأمريكية و أصبحوا بارزين في مجال التحليل السياسي الدولي.[4]

أما عن منطـــلقات الليبـــرالية :

- ✓ إعتبار الدولة الوطنية وقوى أخرى فاعلة في النظام الدولي تؤدي دورا مهما في العلاقات الدولية ، أي أن الليبرالية تعتبر المنظمات الدولية و غير الحكومية و الشركات المتعددة الجنسيات قوى مهمة في العلاقات الدولية و قد إزداد دور هذه الفواعل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[5]

---

(1) سكوت بورشيل و آخرون، **نظريات العلاقات الدولية** ، تر: محمد صفار .القاهرة : المركز القومي للترجمة،2014،ص:91.

(2) نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية** ،الدوحة: مؤسسة وعيد للدراسات والأبحاث،2016،ص46.

(3)Syros Economides and Peter Wilson**, The Economic Factor International Relations**.Newyork :library of congress , 2001-p.16.

(4) محمد أنور فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ،مرجع سبق ذكره ،ص:267.

(5) خالد موسى،" **الوضعية و نقادها في العلاقات الدولية**": **دراسة نقدية للنظريات الوضعية** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية القانونية، المجلة 30، العدد 1، ص254.

- ✓ النظام الدولي تغيب عنه السلطة المركزية لكن هذا يقود إلى التعاون و ليس إلى الصراع.
- ✓ ويعتبر الليبراليون أن الدول تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية، التي ليست دوما معرفة بالأمن الوطني، بل متعددة الأشكال إلى جانب هناك تعاون وشراكة إقتصادية و إصلاحات سياسية و إقتصادية[1]

وتؤكد الليبرالية على وجود الإنسجام الطبيعي للمصالح **The Natural Harmony of Interests** ومن هذا المنطلق ستظهر الحكومات و الشعوب للقيام بحسابات رشيدة في سبيل المحافظة على مصالحها في حال إستمرار حدوث الصراعات يجب تسويتها.

ومع بداية التسعينات من القرن العشرين برزت الليبرالية الجديدة حيث تأتي دراسات الإندماج الوظيفي و الإقليمي كأرضية لهاته النظرية، ويفترض أصحابها أن السلم و التقدم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لخلق مجموعة مندمجة لترقية النمو الإقتصادي و الإستجابة للمشاكل الإقليمية.[2]

ويعتبر كل من " **جوزيف ناي**" و " **روبرت كيوهن**" مؤسسي الليبرالية الجديدة التي يرتكزان على مفهوم ما وراء الوطنية و الإعتماد المتبادل حيث بهذا الخصوص يرى " **ستيفن والت**" **Sateven Weltt** أن الليبرالية تحظى بنفوذ كبير فيما يتعلق بالأسواق العالمية ،وظهور الشبكات الوطنية و المنظمات غير الحكومية و حولت الإهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى مسائل و قضايا الإقتصاد و الرفاه الإجتماعي.[3]

---

[1] تارا طه عثمان، " **النظرية الليبرالية و العلاقات الدولية** " ،بغداد : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007،ص:11.

[2] المرجع نفسه ، ص:27.

[3] المرجع نفسه ، ص:33.

إن للفكر الليبرالي ثلاث تيارات رئيسية:

السلام الديمقراطي: الذي تتخذ منه الليبرالية الجمهورية فرضية أسياسية.

الإعتماد المتبادل: الليبرالية التجارية وتغييره مهما لتحقيق السلام.

الليبرالية المؤسساتية: تعزيز دور المؤسسات المالية و الإقتصادية الدولية و السلم العالمي.[1]

بالنسبة الليبراليين الدولة ليست فاعلا وحدويا بل الأشخاص و المنظمات هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدول.[2]

ويشدد الليبراليون فيما يخص العلاقات بين الدول على فرص التعاون و تفتيح المسألة الكبرى هو كيفية تحقيق هذا التعاون، ويرون أن النظام في السياسة العالمية ينطلق من ميزان تفاعلات المتعددة وليس ميزان القوى.[3]

وتعتبر الليبرالية المؤسساتية أهم إتجاه في النظرية الليبرالية و ذلك لإهتمامها بالمؤسسات الدولية التي تساعد على التغلب على الأنانية و تشجيع ترك المصالح لصالح التعاون ، حيث أن الدول تتعاون مع بعضها البعض من خلال أطر مؤسسية دولية و ذلك لتحقيق المكاسب المطلقة للتعاون الدولي الدائم.[4]

وقد جادل " **دافيد متراني**" لابد أن يكون هناك تعاون يتخطى الحدود الوطنية لحل المشاكل المشتركة و كان مفهومه الجوهري هو التفرع **Ramification** بمعني أن التعاون في قطاع ما من المحتمل ان يجعل الحكومات توسع نطاق التعاون عبر قطاعات أخرى[5].

وأهم فرضية لليبرالية الجديدة : **الإعتماد المتبادل.**

---

(1) Steven.L.Lang ,**Contemprory Mainstrean approaches :New realism and New liberalism** , oxferd university press,3ed, 2005.p210.

(2) Andrew Moravasik,.**international Relations theory :Scientifique Assassinent** .London :Combridge :p161.

(3) جون بيليس ستيفن سميث، المرجع السابق،ص:9.

(4) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص:230.

(5) تارا طه عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

حيث يعتقد أن الإعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة و التي قد تكون مكلفة جدا في حالة تراجعنا عنها و إخترنا اللجوء إلى إستراتيجيات الحرب، فالإعتماد المتبادل هو مرادف للسلم، لأن يؤسس شروط التعاون بين الدول و يؤكد على وجود علاقة وثيقة بين الإعتماد المتبادل و التعاون من جهة ، و إحتمالات التقليل من الحروب و النزاعات المسلحة من جهة أخرى و ذلك يعزز الأسباب التالية:

1- يوفر الإعتماد المتبادل مصالح مشتركة و منافع متنوعة.

2- يعززان التفاهم عن طريق التبادل التجاري و الإتصال .

3- يعبر عن رضا الدول بالتنازل عن جزء من سلطتها لصالح المؤسسات الدولية.[1]

كما يخص كل من" **تشارلز ديفيد** " و" **عفاف بن السايح** " الحجج التي يسوقها الليبراليون في الإرتباط القوي للإعتماد المتبادل و السلم:

1- غالبا ما تفضل الدولة التجارة على الحرب، فعلى منوال بعض الكتاب الليبراليين مثل : " **نورمال أنجلو**" و **ريتشارد كوبدن**" اللذين قالا بأن الدول تفضل أن تتاجر أكثر مما تحارب.

2-الإعتماد المتبادل هو التوصيف الأهم للنظام الدولي ، فالإعتماد المتبادل هو حقيقة واقعية يجب أخذها بعين الإعتبار لفهم المتغيرات التي تحصل في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية والطرح العبر-مؤسساتي الذي قدمه كل من " **كيوهن و ناي**" وهو رد فعل على براديم مركزية الدولة الذي قدمته الواقعية و دون إهمال لدور الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية فإن " **كيوهن**" و "**ناي**" يقترحان الإهتمام بدراسة الفواعل عبر الوطنية الجديدة من أجل فهم السياسة العالمية.

3- الإعتماد المتبادل يقلل من اللجوء إلى الحرب حتى في حالة الإعتماد المتبادل غير المتكافئ.

إذا فحسب الليبراليين يشكل الإعتماد المتبادل بديلا حقيقيا عن العلاقا ت القوة لأنه يقوم على منطق المقايضة و التبادل والمنفعة المشتركة، كما أنه يؤسس لعلاقات دولية سلمية من خلال الإعلاء من شان

---

[1] محمد الطاهر عديلة،" **الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي** ".مجلة دفاتر السياسة و القانون ،العدد15،جوان2016،ص: 251.

الإعتبارات والإهتمامات الإقتصادية و التجارية، في مقابل التقليل و الحد من اللجوء إلى التصورات و السياسات الدولية المبنية على فكرة القوة.[1]

إن التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة أدت إلى ظهور مفاهيم نظرية جديدة أهمها نظرية الإعتماد المتبادل الدولي، كتوجه جديد في العلاقات الدولية، وقد لاقت هاته النظرية إهتمام كبير ، بعد زيادة التوجه نحو التبادل بين مختلف الوحدات السياسية التي تشكل المجتمع الدولي، وظهور أدوار فاعلة أخرى غير الدول في تطوير و زيادة هذا التوجه، فالإعتماد لمتبادل يزيد من فرص تعزيز التعاون و التفاهم و تقريب وجهات النظر خاصة في ظل التحديات الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة.[2]

وإذا ربطنا أهم علاقة ثنائية في بداية القرن الواحد و العشرين نجد العلاقة بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، فإن القيادات السياسية في البلدين أدركتا أهمية نظرية التعاون المتبادل في ظل تزايد و تعاظم الإرتباط التجاري بين البلدين وعدم قدرة التخلي عن الآخر و البناء الإقتصادي، وذلك نظرا تعاظم مقومات القوة الصينية بنوعيها الصلبة و المرنة وزيادة وزنها الإقليمي والدولي و إنظمامها للتنظيمات الإقليمية و الدولية و إحتلالها لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي و تعاظم دورها الإقتصادي و السياسي العالمي.[3]

لقد برز طرح الليبرالية المؤسساتية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي ترى إمكانية تطوير التعاون الدولي لتحقيق الأمن و المصالح و المنافع المتبادلة بالرغم من تسليم بفوضوية النظام الدولي و الصراع الشديد المتناقض في المصالح و إستخدام القوة لتحقيق هذه المصالح، فعلى الرغم من إختلاف و تناقض المصالح بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هناك أسباب و مؤشرات التي أدت إلى توجه البلدين إلى المزيد من التعاون و الحوار فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن هناك تراجعا في مستوى العديد من المؤشرات في موارد قوتها الشاملة، إقتصاديا و عسكريا و سياسيا و حتى حضاريا في

---

[1] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق،ص: 251-252.

[2] ريمون حداد،**العلاقات الدولية في نظرية العلاقات الدولية**، لبنان: دار الحقبة ،2000، ص: 205-206.

[3] ليوشيه تشنج ولي شي دونج، **الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خصمان ام شريكان** ،تر: عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ،ص: 21-22.

ظل بروز أقطاب دولية جديدة يتعاظم دورها بإستمرار، كما أن الصين تدرك أنها في مرحلة النمو و الصعود و للحفاظ على الوضع لا بد من إنتهاج سياسة الصعود السلمي بمعنى عدم الدخول في المواجهة مع قوى الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

لأن الدخول في صراع معها يؤدي إلى تعطيل مسيرة الإقلاع و التنمية الإقتصادية في الصين، و بالتالي تهديد بروزها كقوة صاعدة، وعلى هذا الأساس فالصين تنتهج سياسة المواجهة الهادئة ومحاولة تعزيز الأمن و التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية أساس ومع باقي في دول العالم ثانيا.[2]

فالنظرة الليبرالية ترى أن مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية وبشكل اعم فيما يتعلق بمستقبل السياسة العالمية، يعتقد المتفائلون الليبراليون أنها تسري في ثلاث آليات سببية مترابطة:

الترابط الإقتصادي، المؤسسات الدولية، إرساء الديمقراطية.[3]

فالتبادل الإقتصادي يخلق مصالح مشتركة مما يحثهم و تكون لهم مصلحة في مصلحة في الإبتعاد عن الصراع ، وقد بدأ ذلك مع الإصلاحات الإقتصادية في الصين أواخر السبعينات، و أما على المؤسسات السياسية فتشهد ذلك منذ نهاية الحرب الباردة أنه كان هناك إنتشار للمؤسسات الإقليمية في الشرق آسيا **APEC** : التعاون الإقتصادي لآسيا و المحيط الهادي، المنتدى الإقليمي لإتحاد دول جنوب شرق آسيا و كذلك الآسيان. [4]

فتحول إهتمام الدولتين في إطار العلاقات الثنائية بدلا من توجيهها إلى طرف ثالث و تحويلها إهتماماتها إلى القضايا الإستراتيجية، وإتخاذ من التعاون الإستراتيجي المضمون الرئيسي أو المبدأ الأساسي في

---

[1] حذفاني نجيم، المرجع السابق،ص: 88.

[2] المرجع نفسه .

[3] Aaron L. friedberg..opcit.p ;12.

[4] opcit.13.

علاقاتها على الصعيدين الإقليمي و العالمي وقد قدم الباحث الأمريكي" **Hary Harding** "" **هاري هاردينك**" مقولة مفادها أن العلاقات الأمريكية الصينية **" ليست عدوانية و لا ودية"**[1]

المطلب الثالث: مقاربة القوة الناعمة

إن القوة مفهوم رئيسي في علم السياسة وعندما نتحدث عنها في العلاقات الدولية فإنه يتسع مفهومه و يزداد ،فقوة الدولة تحدد حجم الدور الذي تلعبه هذه الدولة في السياسة الدولية لمفهوم القوة السياسي نجد " **تشارلز مارشال**" بأنها الإمكانيات التوصل إلى الغاية المطلوبة، وعرفها " **أوستن ريني**" بأنها علاقة التبعية و الطاعة من جانب و علاقة السلطة و السيطرة من الجانب الآخر أما " **مرغانتو**" فقد عرفها قدرة الإنسان على التحكم في تفكير أفعال الآخرين ، أما " ماكس فيبر" فيعرفها بأنها القدرة على التأثير في الغير، أما في مجال السياسة الخارجية تعتبر القوة في كثير من الأحيان وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الدولية.)1(

فالقوة هي أحد المفاهيم المتداخلة و المتشابكة في الفكر الغربي الخاص بالظواهر السياسة،وفي ذات الوقت يفتقر المفهوم المستوى التحليلي لتاريخه الطويل على كافة الأصعدة و المجالات و المستويات، إذا لا يوجد إتفاق في آراء العلماء والمفكرين حول معناه محدد، ولمزايا العامة لأنه يدخل في كل إختصاص ومجال بل في كل دقيقة في مكونات العالم المادي والمعنوي، فقد عرف " **كارل فريديريك**" بأن أفضل تعريف للقوة هي القدرة على إنشاء علاقة تبعية، و القوة ليست مجرد التسلط لكن تتضمن أيضا القدرة على الإستمالة و النفوذ لدى الآخرين.[3]

---

(1) ليوشيه تشنج ولي شي دونج،المرجع السابق،ص: 52-53.

(2) حامد بن عبد العزيز،" **أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسة المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط 1945-1990**"،(بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية) قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2006، ص:27-28 .

(3) سيف نصرت توفيق الهرمزي،**تحليل هانز مورغانتو لمفهوم القوة و تطبيقها على وحدات النظام الدول** ،مجلة تكريت للعلوم السياسية،المجلد1، السنة 1،العدد 1،ص:159.

في الفكر الإستراتيجي يقصد بقوة الدولة فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها و تحقيق أهدافها و مصالحها والتأثير في إرادة الدول الأخرى و مصالحها و أهدافها، وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصرين مصادر القوة ثم عملية إدارة توظيف تلك المصادر ، لذا فإن أيا من مصادر القوة لا يكتسب وزنا و تأثيرا بمجرد وجوده و إنما يرتبط هذا الوزن بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة و سلاح فعال.[1]

يعد مفهوم القوة مفهوما محوريا في العلاقات الدولية دارت حوله العديد من المنظورات و نظريات العلاقات الدولي التي عكست واقعا دوليا قائما على القوة لتعدد أنواعها و ذلك بسبب الطبيعة التنافسية و الصراعية و الفوضوية للنظام العالمي أو وفق طبيعة الإعتماد المتبادل للمجتمع العالمي فالقوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين و القدرة على التحكم في سلوك الآخرين، ويراها آخرون بأنها علاقة سلوكية بين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير في سلوك الطرف الآخر في الإتجاهات التي تحقق أهدافه وما يتفق مع رغباته في وقت معين، وعبر مدة زمنية ممتدة، و في مجال ما أو عدة مجالات [2] إنما ما قدمته المدرسة الواقعية من آراء في السياسة الدولية فيما يخص القوة الصلبة **HARD POWER** كون أن المفهوم كان سائدا في علاقات الدولة مع بعضها البعض أغلب حقب التاريخ و إعتبارها الأداة الوحيدة القادرة على حفظ المجتمع و الدفاع عنه، فالقوة الصلبة في نظرهم تستلزمها البيئة الدولية التي هي الأساس بيئة صراعية، وقد تبنى " **جوزيف ناي**" في تعريفه للقوة الصلبة معنا واسعا فخلط ما بين أداتين القوة العسكرية و القوة الإقتصادية ،ولذلك فإنه عرفها على أنها القدرة على إستخدام الجزرة عن طريق

---

[1] مفهوم القوة في العلاقات الدولية و علم السياسة،متحصل عليه من الموقع:**http ;/rachelcenter.ps/news.php.**

[2] حميد حميدون السعيد،" **الإستخدام الأمريكي للقوة الصلبة و القوة الناعمة في السياسة الخارجية** "،مجلة دراسات سياسية،العدد64-65 ،2016،ص:2.

الأدوات الإقتصادية بقصد التأثير في سلوك الآخرين فالقوة الصلبة تحتوي على عنصرين هما: الإكراه والإغراء[1] فتعتبر القوة الصلبة المفهوم التقليدي للقوة داخل الذي يرى أن القوة هي الإكراه، ولقد سيطر هذا المفهوم في أدبيات العلاقات الدولية لفترة كبيرة خاصة كما ذكرنا آنفا في كتابات المدرسة الواقعية التي تستند في تعريفها للنظام الدولي أنه قائم على أساس أنه غير مستقر وكونه فوضوي و أن الفواعل الدولية بحاجة ملحة و دائمة لإمتلاك القوة لحماية مصالحها و تحقيق أهدافها وتعظيم منفعتها، فقد بزغت القوة الصلبة خاصة خلال الحربين : الحرب العالمية الأولى و الثانية و الحرب الباردة بين القوتين العظمتين، فقد كانت وظلت لفترة كبيرة تحدد طبيعة الخطابات السياسية العالمية و حدد وهيكل النظام العالمي و موقع القوى الكبرى و ظلت لها القدر الأكبر على حل الخلافات في علاقات الأقطاب العالمية[2] .

وإنما ما يشهد العالم من تغيرات وتحولات في مفهوم القوة الشاملة ومارافقها من تطورات تكنولوجية و معلوماتية جعلت العالم بمثابة قرية واحدة عبر العولمة والتعاون الدولي على المستويات كافة وهو ما ولد الكثير من المحفزات لإستخدام القوة الناعمة بدلا من القوة الصلبة، لذا أصبح من الأمور المستقرة في الفكر الإستراتيجي أن مصادر قوة الدولة ومكونات نفوذها تتغير و القوة العسكرية وحدها لم تعد تحقق سوى القليل،وأن القوة في عالم اليوم لها مكونات متنوعة عسكرية، دبلوماسية، إقتصادية ومعنوية تمنح القدرة على شق طريقها نحو العالم.[3]

عرف " **جوزيف ناي**" سنة **1990** القوة الناعمة والذي يعد منظرها الأول على النحو التالي: القوة الناعمة جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة و ذلك إستنادا إلى جاذبية

---

[1] جوزيف ناي(الإبن)، **المنازعات الدولية(مقدمة النظرية و التاريخ)** ،تر:أحمد أمين الجمل،القاهرة: المكتبة المصرية لشراء المعرفة،2004،ص:18.

[2] سماح عبد الصبور عب الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية إتجاه لبنان 2005-2013**، دار النشر للثقافة و العلوم ،2014،ص:34.

[3] منعم صاحي العمار،" **المتغيرات المؤثرة في إستخدام القوة الناعمة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، قضايا سياسية ،العدد42 ،2015،ص:29.

نظامها الإجتماعي و الثقافي في منظومة قيمها و مؤسساتها بدل الإعتماد على الإكراه والتهديد وهذا الجاذبية على ما يقول الباحث الأمريكي " **جوزيف ناي**" يمكن نشرها بطرق شتى: الثقافة الشعبية، الدبلوماسية الخاصة و العامة ، المنظمات الدولية، مجمل الشركات و المؤسسات التجارية العاملة، ويحصر الباحث الأمريكي " **جوزيف ناي**" القوة الناعمة لأي دولة من الدول الكبرى الفاعلة في المسرح العالمي في ثلاث عناصر أساسية:

أولا: الثقافة العامة إذا كانت جاذبة أو منفرة للآخرين.

ثانيا: القيم السياسية و مدى جدية الإلتزام بها سواءا في الداخل أم الخارج سلما أو حربا.

ثالثا: السياسة الخارجية المنتهجة و درجة مشروعيتها و قبولها الطوعي من طرف دول العالم و شعوبه.[1]

يمكن القول أن القوة الناعمة تتلخص في القدرة على الإحتواء الخفي والذب اللين، بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب به القوة المهيمنة من دون حاجة اللجوء إلى إستخدام القوة أو ربما تعني إستخدام سياسة العصا و الجزرة أصلا، و إذا كانت القوة الصلبة تتبع أساسا من القدرات العسكرية والإقتصادية فإن القوة الناعمة تتأتى من جاذبية النموذج و ما تمتلكه من قدرة التأثير و الإغراء لدى النخب والجمهور على السواء.

إن " **جوزيف ناي**" أول ما أطلق مصطلح القوة الناعمة ضمن كتابه" ملتزمون نحو القيادة" الصادر في سنة **1990** و الذي أعاد إستخدامه في كتابه " مفارقة القوة الأمريكية" عام **2002** حيث حدد مفهوم القوة الناعمة بأنه القدرة على الإستقطاب و الإقتناع و أنها القدرة على كسب العقول و القلوب في آن واحد لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي ترجوها و بالتالي فالقوة الناعمة ثمرة تحويل الثقافة إلى حضارة عابرة

---

[1] رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة** ،لبنان: مركز الفكر للدراسات و الأبحاث،ط 4، 2015، ص:9.

للحدود و قادرة على الإلهام، وتعرف على أنها القدرة على أن تحصل على ما تريده عن طريق الإغراء و الترغيب بدلا من الإجبار و إستعمال السلطة العنيفة المادية و الأدبية.

كما إستبعد " **جوزيف** ناي" من تعريفه العقوبات الإقتصادية و السياسية والعسكرية و عرفها أيضا أنها إستخدام الوسائل الحضارية والإقتصادية و الدعائية، ويرى " **جوزيف ناي**" القوة الناعمة التي تعني حسبه القدرة على الجذب دون الإعتماد على القوة الصلبة و يحدد خصائصها فيمايلي:

1- تقوم على الإقناع بدل الإرغام:

تجعل الآخر يطبق السياسة الأمريكية عن إقتناع كأنها تعليمات و أعطى ناي مثلا على ذلك: بحب الشباب في ألمانيا الشرقية ،ليرلن، كوريا للموسيقى الأمريكية.

2- الضعف يحرض علينا الآخرين ،و القوي يزداد قوة،ووعلينا ألا نضعف بأي حال من الأحوال و ألا نعتمد على القوة الصلبة دائما، إذ لا توجد قوة لا تقهر، فكل قوة عرضة للعطب نظرا لمبدأ بسيط في الطبيعة الفلسفية للمادة و هي الطبيعة المتغيرة للقوة و ميلها للتناقض و الضعف.

3- المكيافيلية لا تصلح لأننا يجب أن نروج للقيم الإنسانية المشتركة، و لا نسمح للآخرين بإنتهاك جاذبيتنا الحداثية، فإذا تناقضت قوتنا مع صورتنا وفقدنا القوة الجاذبية على الإقناع لن تنفعنا الصلابة في تدارك التراجع و الإنهيار المحتمل.[1]

إن القوة الناعمة تشير إلى قدرة الدولة في الحصول على المنافع أو تحقيق المصالح دون اللجوء إلى مكونات القوة الأخرى، فضلا أنها برنامج سياسي يتضمن القدرة على تحديد أولويات الآخرين من خلال فرض الطابع الجذاب و الثقافة و القيم السياسية و المؤسسات المجتمعية، و هي مفاهيم تدخل ضمن القيم المجردة و يمكن من خلال القوة الناعمة لدولة ما إختراق دولة أخرى عن طريق مجموعة متنوعة من الأدوات دون اللجوء إلى القوة الصلبة، و التي يمكن التعرف عليها من خلال إستخدامها في إطار

---

[1] الشيخ بن عصام،" **الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية دراسات في أدبيات جوزيف فرنس فوكوياما،زبيغنو بريجنسكي نموذجا**"، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد15، جوان 2016، ص:29.

السياسة العالمية من خلال دفع عدة دول إلى تبني النموذج الذي تمثله سياسيا و إقتصاديا و إجتماعيا و في هذا المجال تكون القوة الناعمة بمثابة أداة لترغيب الدول إلى تبني نماذج قيمية بإرادتها دون اللجوء إلى أساليب التهديد و هذا يعني عنصر الإقناع يمثل الأساس التي تقوم عليه مفهوم القوة الناعمة [1] وعرفتها الباحثة " **آنا سيمونز**" أستاذة مادة التحليل الدفاعي في كلية الدراسات العليا للبحرية الأمريكية**NPD** بأنها" الجيل والنمط الرابع من حروب المستقبل، بالنظر إلى تبدل موازين الحروب العسكرية التقليدية، وفشل نمط حرب المدن، ونمط مكافحة التمرد و تتميز بأنها تستهدف السيطرة على الناس ، من خلال الدبلوماسية العامة و الإتصالات الإستراتيجية و عمليات المعلومات و التلاعب بالمفاهيم و المشاعر،بعيدا عن إحتلال وتدمير المدن ومهاجمة المواقع والقواعد".[2]

فموارد القوة الناعمة تميل إلى الترابط مع طرف التعاون الطوعي، بينما تترابط موارد القوة الصلبة في العادة مع السلوك الآمر [3] ،فهناك سباقين بين الولايات المتحدة و الصين و اليوم : الأول هو المكانة الوطنية القائمة على" القوة الصلبة" والأخرى لبناء الصورة من حيث " القوة الناعمة"، تطمح الصين كقوة صاعدة إلى وضع " العظمة عالميا" بينما كانت الولايات المتحدة كالقوة العظمى الوحيدة في العالم حريصة دائما على الحفاظ على الوضع الراهن، ونظرا للإختلاف الواضح بين البلدين ، فإن كلا القوتين تتنافسان لتحديد من له التأثير الأكبر في بناء الصورة عالميا.

الصين و القوة الناعمة:

مع مطلع القرن الحادي و العشرين، شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدولي، وبزوغ قوى دولية تتنافس على المكانة الدولية بعدما منيت الولايات المتحدة الأمريكية بالفشل في حربها مع أفغانستان

---

[1] فراس محمد أحمد،" **الدبلوماسية العامة و القوة الناعمة الصينية**" ، المجلة السياسية الدولية ، العدد33-34، 2016، ص:631-632.

[2] حامد بن عبد العزيز ،مرجع سبق ذكره،ص: 204-205.

[3] جوزيف ناي، " **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** "، تر: محمد توفيق البحيرمي ، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007، ص:27.

والعراق و تأكد ذلك بعد تصدع النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة بعد الأزمة **المالية العالمية2008** ، أصبح النظام العالمي يتوجه نحو قيادة التنين الصيني كقوة عظمى، و قد أدى ذلك إلى تغيرات في طبيعة العلاقات بين القوى الرئيسية في هذا النظام، وفي مقدمتها العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، وحدوث تغير في الخطاب الصيني إتجاه الولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية، و التعامل معها بشكل أكثر ندية،.....تشكل العلاقات الأمريكية الصينية نموذجا يجمع بين الصراع و التعاون بحذر، إذ تمتلك كل منهما أبعاد وعناصر قوة ، فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم تريد الإحتفاظ بهيمنتها على النظام الدولي، و الصين بثقلها الديمغرافي و الإقتصادي و السياسي و العسكري المتزايد تعمل من أجل الوصول إلى قمة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن.

العلاقات الصينية الأمريكية هي علاقات معقدة تتراوح بين التقارب حين و التصارع حين آخر ويرجع ذلك الإختلاف مصالح كل منهما عن الأخرى، الولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أنها قوة ناهضة لها دورها الإقليمي و العالمي كما تنظر الصين إلى الولايات المتحدة بإعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم كما أنها يمكن أن تلعب دورا مهما بالنسبة للصين ، ولكن في نفس الوقت فإننا نجد الولايات المتحدة ترى أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية و أمنها القومي، و ترى الصين ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكا بل توازن بين القوى المختلفة.[1]

[1] أزهار عبد الله حسين،" **إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008**"،مجلة تكريت للعلوم السياسية،المجلد 3، السنة 3، العدد9، ص:24.

يشير البعض أن الصين إنتهجت سياسة خارجية ترتكز على تحقيق ثلاثة أهداف سياسية خلال القرن **21** و هي:

- ❖ تعزيز التنمية الإقتصادية.
- ❖ ضمان أمن الدولة.
- ❖ تحمل مسؤولية دولية حقيقية.

كما تشير الممارسة أن الصين تنتهج أسلوبا دبلوماسيا ذكيا في التعامل مع القوى الدولية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية قوامه التعاون و التواصل و الإنفتاح كبديل أي رفض أو مواجهة للأدوار الطليعة التي أصبحت تحظى بها الصين إقليميا و دوليا و خصوصا أنها تعلم جيدا حجم القوة الأمريكية و مقومات ريادتها.[1]

إذا إنطلقت الصين في سياستها الخارجية من حكم صينية مفادها **" لا تركبوا في عربة واحدة"** ، وتتجسد هذه الحكمة عمليا في نزوع الصين إلى توظيف سياستها الخارجية من أجل تأمين مستلزمات الإرتقاء بالداخل فحرص الصين على إقامة علاقات دولية واسعة و توظيفها يؤشر إدراكا صينيا أن الألمعية السياسية و الدبلوماسية تعد أيضا طريقا مهما لإكتساب قوة التأثير الفاعل في القضايا الدولية، ومن أجل أن يكون ذلك التوظيف مفيدا من الناحية العملية ذهبت الصين إلى توزيع الدول إلى مستويات متباينة وفقا لمدى أهمية الدولة بالنسبة للمصالح الصينية، وقد كان من نتائج تلك المراجعة إدراك الصين أن عالم ما بعد الحرب الباردة يختلف عن ظروف الحرب الباردة من حيث علاقات القوة و المصالح الإستراتيجية لا سيما بين القوى الكبرى في العالم، و أن عالم اليوم يقوم على المنافسة بين أطرافه و لاسيما في الجانب الإقتصادي، ولذلك حرصت الصين على بناء بيئة أمنية إقليمية مستقرة تساعدها على تحقيق النمو الإقتصادي، و الإستمرار بعملية التحديث وفقا لخطوط براغماتية عملية، فضلا عن إعتماد إستراتيجية صينية جديدة تقوم على مبادئ واضحة لتعزيز موقع الصين العالمي كقطب سياسي و

[1] إدريس لكريتي،" **الصين و تحولات النظام الدولي الراهن**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 461.

إقتصادي يساعد على إعادة التوازن في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولكسر إستراتيجية الإحتواء السياسي و الإقتصادي الموجهة ضدها ومما ساعد على ذلك العامل الإقتصادي أصبح له دورا بارزا في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، لا سيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، وبالشكل الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الإشارة إلى إعادة توزيع مراكز القوى دون التطرق إلى الأولويات الإستراتيجية المتضمنة إعادة توزيعها على أساس إقتصادي و ليس عسكري، ومن هنا برز إلى الساحة الدولية العامل الإقتصادي كأساس مهم لبيان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.[1]

إن المنظور الصيني الخاص للقارة الإفريقية كونها تمثل عنصرا مركزيا في إستدامة نموها و تطويره على المدى البعيد أعطى العامل الإقتصادي الأولوية وجعله العامل الأساسي و الأهم في تفاعل الصين مع إفريقيا لذا إعتمدت الأولى في سياستها تجاه الثانية على مفهومي القوة الناعمة ، – وتتميز العلاقات الصينية الإفريقية بالتعدد و التنوع، وبناء شراكات إقتصادية و إستراتيجية [2] فالإهتمام الصيني بإفريقيا ليس حديث العهد، لكون العلاقات الصينية – الإفريقية قديمة وترجع بدايتها إلى الخمسينات من القرن الماضي، فمنذ مؤتمر باندونغ بإندونيسيا للدول الأفرو– آسيوية عام **1955**، الذي عقد في ظل المناخ التحرري للبلدان الآسيوية و الإفريقية من نير الإستعمار ،بدأت جمهورية الصين الشعبية تعبر عن مكانة إفريقيا في سياستها الخارجية، و يرجع ذلك للإلتقاء الموضوعي الصيني بعد الثورة الشيوعية مع حركات التحرر الإفريقية في مواجهة الإمبريالية من جهة ، وتقديم الصين نفسها كدولة نامية تختلف من حيث التوجهات و الأهداف، فحسب الباحث الفرنسي " **فاليري**" في مركز تيوسيديد بجامعة باريس، فقد تبنت

---

[1] الصين و توظيف القوة الناعمة.....سياسة مابعد الحرب الباردة بقلم :د– سليم ساطع متحصل عليه من **http://mcse.net/news210.**:

[2] إبتسام محمد العامري،" **الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة** "،مجلة المستقبل العربي ، العدد 466، كانون الأول 2017 ،ص: 126.

إستراتيجية القيادة الصينية على العمل لبناء إقتصاد قوي والمتمثلة في قطاع الطاقة و المواد الأولية خاصة بالنسبة لإفريقيا نسبة لدورها الكبير في ساحة التنافس و الصراع الجيوسياسي للقوى الدولية.[1]

الولايات المتحدة الأمريكية و القوة الناعمة:

بعد إنتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة مرحلة جديدة من مراحل إدارة النظام الدولي المستند إلى نظام القطب الواحد ، وبعد ولاية الرئيس بوش الإبن الثانية التي دعت بلاده إلى أن تغير من سياستها التي ساهمت في نفور الكثير من المؤيدين بدلا من جذبهم كما صرح به أغلب صناع القرار هناك، لذا إتجهت الولايات المتحدة إلى العمل الجاد في كيفية إمتلاك روية جديدة لتوظيف القوة الناعمة من أجل تعويض الخسائر في المرحلة السابقة، فضلا عن " الإخفاقات التي أصابت سياستها خلال ولاية بوش الظغبن الثانية التي سعت بلاده إلى أن تغير من سياستها التي ساهمت في نفور الكثير من المؤيدين بدلا من جذبهم كما صرح به، لذلك شددت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك " **كونداليزا رايس**" على التواصل، و أطلقت شعارا جديدا يدعي (المثالية العالمية) الذي كان يهدف إلى إشراك الآخرين بشكل فعال، و الإصغاء إليهم و عدم التراجع عن الأهداف المثالية"، ثم سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك إلى إستمرار توظيف القوة الناعمة أثناء حكم الرئيس الحالي " **باراك أوباما**" ، و الإبتعاد عن منطق القوة العسكرية و إستخدامها ، وهذا ما أكده أوباما خلال خطابه الذي ألقاه حين تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة في العاشر من يناير – كانون الثاني عام **2009**، وعمل على تطبيق سياسة القوة الناعمة على أرض الواقع من خلال تعزيز حكمه، و دعم التبادل العلمي و تشجيعه و التعاون في مجال الأبحاث، و السعي عبر تحقيق الأمن الغذائي ، وأمن الطاقة ، و المساعدات الإنسانية، فضلا عن إتخاذ خيار الحوار مع النظام الإيراني، و التراجع عن ضرب سوريا، و الدفع نحو الحوار لحل الأزمة، بعد مرحلة 11 أيلول **2001**" نجحت الإدارة الأمريكية عبر منظريها – الذين كان أغلبهم من المحافظين الجدد– في إستثمار

---

[1] توفيق عبد الصادق،" **مرتكزات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا** " ، مجلة سياسات عربية ،العدد5، السنة 2013، ص:105-106.

هذه الفرصة و توظيفها في خدمة أهدافها الإستراتيجية بدلا من أن تكون عائقا أمامها كما تصور البعض" ، و أن الأحداث التي رافقت مرحلة ما بعد عام **2001** وفرت المناخ المناسب عبر التدخل عن طريق مبررات عديدة في منطقة الشرق الأوسط، كان من بين تلك المبررات مكافحة الإرهاب، و القضاء على القاعدة، و غيرها من المسميات التي ظهرت للساحة الدولية آنذاك فلقد وجد **Joseph Nye** [1]وكما أشرنا سابقا إلى أن القوة الصلبة لم تعد وسيلة كافية للهيمنة و السيطرة على الآخرين ، لذا دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إستخدام القوة غير العسكرية(**القوة الناعمة)** في الترويج و الترغيب لأفكارها و سياساتها، ورأى " **ناي**" أنه بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل على النتائج التي تبغيها في السياسة الدولية دون اللجوء إلى القوة الصلبة ، لأن الدول الأخرى تريد اللحاق بها و إتباعها إعجابا بقيمها ، أو تقليدا لنموذجها ، أو تطلعا للوصول إلى مستوى إزدهارها و رفاهها و إنفتاحها.[2]

---

[1] القوة الناعمة و توظيفها في السياسة الخارجية الأمريكية بقلم: أيمن عبد الكريم متحصل عليه من : **http://www.bayancenter.org.**

[2] محمد حمدان، **القوى الناعمة و إدارة الصراع عن بعد** ، بغداد : مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ،2013، ص:26.

خلاصة الفصل الأول:

تكمن أهمية الطاقة بالنسبة للصين و الولايات المتحدة الأمريكية في أهميتها الإقتصادية بالدرجة الأولى و الذي يحتل الأولويات في مقومات القوة لكل من الدولتين، بالنسبة للصين تعتبر الطاقة مقوم أساسي في النمو الإقتصادي مما ترتب عليه زيادة في النشاط الإقتصادي مما أدرة إلى زيادة الطلب على الطاقة بطرق عديدة، كما أن موضوع أمن الطاقة قد أصبح من أهم القضايا الإستراتيجي ة لأمن الدول بصفة عامة، و الدول الصناعية الكبرى بصفة أخرى ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعتبر أمن الطاقة من أهم المقومات الأساسية للنمو الإقتصادي مما إزداد التنافس الأمريكي الصيني على موارد الطاقة في القرن الإفريقي.

الفصل الثاني : جيو إستراتيجية القرن الإفريقي و دوافع الإهتمام الدولي بها.

لقد اكتسبت منطقة القرن الأفريقي تاريخياً أهمية إستراتيجية بالغة لموقعها المميزة بإطلالتها على البحار المهمة في العالم كممرات للتجارة الدولية والمتمثلة في البحر الأحمر الذي يربط بين قناة السويس عند البحر المتوسط وباب المندي المطل على المحيط الهندي وبحر العرب وبالتالي ربط شمال العالم بجنوبه، فضلاً لقرب منطقة القرن الإفريقي من منابع النفط بمنطقة الخليج العربي. الأمر الذي جعل من منطقة القرن الإفريقي تقع في دائرة التوتر والصراعات الإقليمية والدولية وقد زادت الأهمية الجيوبولتيكية للقرن الإفريقي خاصة بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول : جيو استراتيجية المنطقة

تحتل منطقة القرن الإفريقي أهمية جيو إستراتيجية على المستوى الإقليمي و الدولي في القارة الإفريقية نسبة إلى موقعها في الخارطة الإفريقية إلى جانب الموارد الطاقوية ، و كمنطقة تحوي على أهم الطرق للإمدادت النفطية ، فهي مازالت محل اهتمام الدول الكبرى نظرا لقربها من البوابة الإستراتيجية الجنوبية لبحر الأحمر ، كذلك فهي منطقة تشهد صراعات بالغة التعقيد نابعة من تعدد و أبعاد و مستويات الصراع في المنطقة.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للقرن الإفريقي.

لقد أسهمت طبيعة التفاعلات الداخلية و الخارجية المرتبطة بالتطور الجيوإستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي في إعادة صياغتها و تركيبها أكثر من مرة، فالحروب الأهلية و الصراعات العنيفة على السلطة و إنهيار مشروع الدولة الوطنية و الكوارث الطبيعية و التنافس الدولي على الثروة و النفوذ، أسهمت في تشكيل و صياغة هذا الإقليم المضطرب ، وقد أعيدت صياغة خريطة منطقة القرن الإفريقي مرة أخرى بعد إنتهاء الحرب الباردة لتعكس حقيقة سياسات المهيمنة و النفوذ للقوى الأجنبية الفعالة في المنطقة، وقد تم في هذا السياق صك مفهوم القرن الإفريقي الكبير، ليعبر عن المصالح السياسية و الإقتصادية و الأمنية و الإستراتيجية الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، في شمال شرق إفريقيا، بالإضافة إلى منطقة البحيرات العظمى.[1]

فالقرن الإفريقي هو ذلك الرأس النائي من اليابسة الناطح من البحر على شكل قرن يشق الماء شطرين : الشمالي منه هو البحر الأحمر و الجنوبي منه هو المحيط الهندي أو عليه فإن القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية يشمل : أثيوبيا ، الصومال ، بيدا أن بعض الجغرافيين قد وسعوا الرقعة التي تشمل الصومال ، إثيوبيا ، أرتيريا لتشمل كذلك كينيا و السودان ، بل أكثر من ذلك ففي عام **1981** وجهت فرنسا دعوة إلى كل من السعودية و اليمن إضافة إلى دول القرن الإفريقي بحضور مؤتمر إقليمي بهدف إلى حل المشكلات المنطقة بمعنى أن هذا المؤتمر أعطى دلالة سياسية لمصطلح القرن الإفريقي أكثر منه دلالة جغرافية حتى في معناها الواسع.[2]

فهو يمتد جغرافيا من خليج عدن و المحيط الهندي ، فالساحل الصومالي يمتد من منطقة رجيتا الإتيرية في خليج عدن إلى رأس غوردفوي ، ومنها إلى حدود كينيا لمسافة تزيد عن **2500** كلم، في منطقة تمثل

---

[1] التدافع نحو القرن الإفريقي، متحصل عليه من الموقع: **https://ar.slam way-net/erticle.**

[2] فارس مظلوم مكي، **الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الإفريقي : دراسة في الجغرافيا السياسية** ،عمان: دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ،2012،ص: 17.

طريقا هاما يربط شرق إفريقيا بالخليج العربي وبالقارة الآسيوية من ناحية وقناة السويس من ناحية أخرى، و يمثل من ناحية أخرى عمقا إستراتيجيا للإمتداد الجغرافي المتصل دون إنقطاع من مصر تمثل قناة السويس فيها المدخل الشمالي للبحر الأحمر و حتى باب المندب في الجنوب مرورا بالسودان و أرتيريا.[1] وهذا يعتبر القرن الإفريقي "**Hon of Africa** " الأكثر إحدى المصطلحات الجيوبوليتيكة المعاصرة المتداولة و الغامضة في نفس الوقت، فهو مازال مصطلحا متغيرا يحمل أكثر من دلالة و تعريف حيث لم يتفق الباحثون و الدارسون على إيجاد تعريف جامع ومانع للقرن الإفريقي ،ولعل تعدد التعريفات عائد إلى المعايير و الأطر المعرفية و كذلك إنعدام الملامح الضرورية لوضع المنطقة في إطار جغرافي و عرقي متناسق،و قد تم تعريفه كذلك بأنه شبه جزيرة تقع في شرق إفريقيا المنطقة الواقعة على مضيق باب المندب من الساحل الإفريقي و يحدها المحيط الهندي جنوبا و البحر الأحمر شمالا.[2]

أما التعريف السياسي للمنطقة فإنه فضاء يتمدد و ينكمش وفق المصالح والأهداف المائلة على خلفية الحراك من تحالفات ونزاعات في المنطقة و لهذا أصبحت أثيوبيا تاريخيا جزءا أصيلا من القرن الإفريقي بإعتبارها طرف فاعلا و مؤثرا في الصراعات الدائرة في المنطقة و تشكيل حدود دولها و التداخل الإثني بين العناصر المكونة لهذه الدول ومن جهة نظر البروفيسور " **حسن مكي**" ((القرن الإفريقي يضم كلا من الصومال و جيبوتي و أثيوبيا و أرتيريا إضافة إلى السودان وأجزاء من كينيا)).[3]

فمنطقة القرن الإفريقي تشكل عمقا إستراتيجيا بالنسبة للبلدان العربية كما ترتبط بها على أكثر من مستوى نتيجة الجوار الجغرافي و التفاعل التاريخي و الحضاري وهي تشكل جزءا مهما من الوطن العربي حيث

---

(1) إجلال محمد رأفت،" **المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية**" ،القاهرة : دار النهضة العربية ،1985، ص:20.

(2) نفس المرجع ،ص: 22.

(3) حسن مكي،" **ثلاثية القبيلة و الثورة و الدولة في القرن الإفريقي**"، مجلة المرصد، العدد28، نوفمبر 2009، ص: 10

شمل الصومال و السودان و جيبوتي ، فالقرن الإفريقي يعتبر منطقة أمن للبحر الأحمر و ترتبط مباشرة بالأمن القومي العربي و تأثر في مصالح دول المنطقة إقتصاديا ، أمنيا و ملاحيا .[4]

فالقرن الإفريقي يحتل موقعا هاما و مميزا ومؤثرا على التفاعلات الجارية في المنطقة لأنه يحتوي على مساحة كبيرة من الأرض والبحار و الممرات و أهم المناطق :

تشرف على المحيط الهندي الذي تتحرك عبره أساطيل القوى الدولية الكبرى بإستمرار ، وهو ما أكسب المنطقة أهمية كونها تمثل نقطة إرتكاز برية و بحرية على هذه الممرات المهمة في الإستراتيجية العالمية، مما أتاح لها الإتصال بجهات العالم الحيوية شمالا و جنوبا و شرقا ومع إكتشاف النفط في الجزيرة العربية و الخليج خاصة منذ إفتتاح قناة السويس عام **1869**.[1]

أما المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية ،فترى أن منطقة القرن الإفريقي تضم الصومال و إثيوبيا و أريتيريا و جيبوتي كدول قائمة على الساحل الشرقي للقارة الإفريقية ، المطل على المحيط الهندي و خليج عدن و يمتد شمالا على ساحل البحر الأحمر و يسيطر على مداخله بالتحكم في مضيق باب المندب .

وهناك من تناول مفهوم الشرق الأوسط الكبير وجعل القرن الإفريقي جزءا من الشرق الأوسط ، وهذا المفهوم يتناغم مع طبيعة منطقة القرن الإفريقي التاريخية و الجيوبوليتيكية ، لأنها كانت و لا زالت جزءا من التدافع البشري و الحضاري في منطقة الشرق الأوسط ، واليوم تواجه المنطقة تحديات ذاتها مما يجعل دول القرن الإفريقي والشرق الأوسط كتلة واحدة من حيث المبدأ و المصير فلقد أعتبر الخبير الإستراتيجي السعودي اللواء" **أنور عشقي**" : منطقة القرن الإفريقي جزءا من العالم العربي و الشرق الأوسط جغرافيا، ولهذا ربط إقامة الصلح مع إسرائيل بإستخراج النفط و الغاز في منطقة الصومال الغربي " **أوغادين**" ويؤكد بأن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بتوفر عدة شروط ومنها إستخراج الغاز

---

[4] صلاح الدين حافظ،" **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي** " ،سلسلة عالم المعرفة ،العدد49، الكويت: المجلس الوطني 1982، ص:50.

[1] هشام عبد الكريم،" **إستراتيجية التدخلات الأجنبية في منطقة القرن الإفريقي و تأثيرها على الحركيات السياسية و الأمنية للتوازن الإقليمي**"، مجلة الدراسات الأمنية ، العدد 2، باتنة ،جانفي 2012، ص: 149.

في منطقة " أوغادين" و بناء مدينة النور بين جيبوتي و اليمن ، وهذا الكلام الخطير في دلالاته يشير إلى علاقة المنطقة بالشرق الأوسط.[1].

– في نظرة عامة مثيرة للإهتمام للمنطقة على صفحة الرئيسية لمعهد "**وادي ريفت**" ، يجادل " **كاريستوفر كلافام**"**(2013)** ببلاغة كبيرة أن القرن الإفريقي منطقة معقدة للغاية حيث تتكدس طبقات من المشاكل المحتملة واحدة تلو الأخرى، لا يقتصر الأمر على الكثير من البيئة الطبيعية كما يوق " **كلافام**" ولكن الإختلافات الشاسعة في الموارد البيئية بدءا من أراضي الهضبة في شمال إثيوبيا إلى الصومال، تخلق أنواعا مختلفة من المجتمعات بعضها رعويا و بعضها قائم على الزراعة ،مع قيم متباينة بشكل كبير و أساليب الحياة، فالمنطقة تقع على الحدود بين إثنين من الأديان الرئيسية في العالم: الإسلام و المسيحية ، و تظم مجموعة كبيرة من المجموعات العرقـية و اللغات و الثقافات.[2]

كما انه يحاذي الممرات البحرية الإستراتيجية ، يحده من الغرب خط **ويمي** يمتد من الحدود السياسية بين كينيا و الصومال إلى حدود جيبوتي يمتد خلال خليج عدن و المحيط الهندي، و تشمل الناحية الجغرافية إثيوبيا و الصومال وجيبوتي إ إضافة إلى كينيا و السودان.[3]

إلى جانب ذلك فهو أيضا يحظى بإهتمام أوروبي نظرا للروابط التاريخية و الثقافية التي تعود إلى الفترة الإستعمارية في مقدمتها بريطانيا إلى جانب فرنسا.[4]

---

[1] عبد الله فاتح،" **القرن الإفريقي : المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة** "، ج1، التقرير الأسبوعي15، يناير 2018، ص: 20.

[2] Leif O Le Manjer,Borde land and Dynanics in the Horn of Africa (sin Reflections),suden working paper,1.2015.p4.5

[3] زيدي بيريكتيب، القرن الإفريقي الصراعات و الأمن داخل الدولة،تر: عبد الله منير، الموقع الإستراتيجي بسبب الصراع الإقليمي متحصل عليه من: **http:daccess-dds.ny-un.org/doc/undoc/gen/pdf.**

[4] حسام الدين جاد الرب،" **جغرافيا الوطن العربي**" ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011، ص: 287.

وهناك من يضع المنطقة ولو جزئيا تقع داخل الإقليم الذي أصبح يسمى * " **قوس الأزمة**" و الذي يضم منها دول القرن الإفريقي.[1]

أما الأنتربولوجيون فيقصدون به القبائل الصومالية التي يسكن فيها و أن تعددت أوطانها ، وهو عند المنظمات الدولية و الإقليمية و مراكز البحث، هو الصومال ، إثيوبيا ، أرتيريا و جيبوتي كوحدات سياسية قائمة على الساحل الشرقي للقارة و منهم أضاف السودان و كينيا لإعتبارات جيو إستراتيجية و لتداخل الحدود و الأقليات.

إن الأسس التي إستخدمت لتحديد مفهوم القرن الإفريقي وحدوده هي أسس تتسم بالتغيير و عدم الثبات من خلال إستعراض و تتبع التطور التاريخي و المفاهيم الأخرى لمنطقة القرن الإفريقي تظهر ثلاث نتائج:

1- مفهوم القرن الإفريقي في جوهره مصطلح سياسي: مر بعدة مراحل بمرحلته الأخيرة لم تتضح بعد.

2- مفهوم غامض و متغير : فدول القرن الإفريقي لا تستطيع تحديد إطار القرن الإفريقي و حدوده بسبب أن الحدود السياسية لم يتم الإتفاق عليها.

3- مفـــهوم إستراتيجي : فمنطقة القرن الإفريقي ترتبط بمصالح فحيثما إمتدت مصالح القوى الكبرى إمتدت حدود القـــرن الإفريقي .[2]

وبالتالي باتت الدلالة السياسية لمفهوم القرن الإفريقي أوسع من الدلالة الجغرافية للمفهوم ، و لاسيما أن العوامل الجغرافية و الديمغرافيــة و التاريـخية بل و الإستراتيجية لم تحل دون – إن لم تسكن ساعدت على ذلك – على إتساع دلالة : القرن الإفريقي.[3]

---

* **قوس الأزمة:** وهي تظم القرن الإفريقي و شبه الجزيرة العربية و منطقة الخليج.

[1] أحمد يوسف القرعي،" **الخريطة السياسية للقرن الإفريقي** " السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، العدد 45، أكتوبر 1978، ص: 8.

[2] القرن الإفريقي متحصل عليه من الموقع:**..h ttp://wwwbligger.com/dyn-css**

[3] سامي السيد أحمد،" **السياسة الأمريكية تجاه الصراعات القرن الإفريقي مابعد الحرب الباردة (الدور و الإستجابة)**" ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2013، ص: 28.

-خريطة توضح منطقة القرن الافريقي -

https://www.geographicguide.com/africa-maps/horn-africa.htm

المطلب الثـــــــاني: الأهمية الإقتصادية للقرن الإفريقي.

ترتبط منطقة القرن الإفريقي بعدة مناطق أخرى و تتداخل معها بشكل يجعل تلك المناطق التي يمكن تسميتها" **مناطق التماس**" عرضة للتأثر بالأوضاع السائدة في منطقة القرن الإفريقي و هذه المناطق هي: **البحر الأحمر، خليج عدن، حوض النيل، شرق إفريقيا**، وسنعرض كل واحد منها بإيجاز:

- **البحر الأحمر**: هو المجرى المائي الذي يمتد من خليج السويس و خليج العقبة في الشمال و حتى باب المندب، و خليج عدن في الجنوب و يبلغ طوله من أقصى الشمال الغربي حتى الجنوب الشرقي **2400 كلم** و عرضه **400 كلم** تقريبا ، و الدول التي تشترك في حوض البحر الأحمر هي : مصر السودان ، أرتيريا ، جيبوتي ، اليمن ، المملكة العربية السعودية، الأردن، إسرائيل و بعد شق قناة السويس إكتسب البحر الأحمر مكانة إستراتيجية مهمة لأنه أصبح طريقا لحركة التجارة الدولية بديلا من طريق رأس الرجاء الصالح و من ثم إكتسبت الدول المطلة على البحر الأحمر محط أطماع العديد من الأطراف الدولية كما كانت الجزر الواقعة داخله مصدرا التنافس الدول الأعضاء في حوضه ذاتها.[1]

- **خليج عدن**: هو المنطقة التي تقع بين السواحل اليمنية في الشمال و السواحل الصومالية في الجنوب، ويحدها من الشمال الغربي البحر الأحمر عند مضيق باب المندب، ومن الشرق بحر العرب في مياه المحيط الهندي، لذلك تعتبر منطقة الخليج عدن منطقة حيوية ، لأنها تقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر و تمر من خلالها ناقلات النفط التي تحمل نفط الخليج العربي إلى أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.

- **حوض النيل** : تتداخل منطقة القرن الإفريقي ، سواء بمفهومها الضيق أو الواسع ، مع منطقة حوض نهر النيل و التي تظم عشر دول عربية و إفريقية، ولقد كانت مياه نهر النيل أحد العوامل التي أدت في بعض الأحيان إلى تردي العلاقات بين دول الحوض مما أدى إلى تصور إطار قانوني شامل ينظم العلاقات بين دول الحوض وهو ما يسمى **" مبادرة حوض النيل الموقعة عام 1999."**

---

[1] سامي السيد أحمد، المرجع السابق، ص:28-29.

– **شرق إفريقيا** : هناك تقسيمات مختلفة لمنطقة شرق إفريقيا ووفقا لخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وهي منطقة تقسم: جيبوتي ، الصومال، أثيوبيا، كينيا ، تترانيا، أوغندا، رواندا، بوروندي[1] .

إن منطقة القرن الإفريقي ترتبط بمناطق أخرى من قبل الشرق الأوسط ، المحيط الهندي ، والخليج العربي، البحر المتوسط و من هذا المنطلق تبرز أهمية لكونه ممرا إستراتيجي للصادرات العربية و خاصة النفط منها وهي أيضا تتحكم في منابع نهر النيل الذي يشكل شريان المياه لمصر و السودان ، إذا فالقرن الإفريقي يعتبر أكثر المناطق الجغرافية أهمية في العالم ترتبط أهميته الجيو إستراتيجية بالبحر الأحمر و النفط وعامل النيل، المنطقة مهمة للتجارة الدولية للإستيراد و التصدير ، و الوصول إلى أكبر نفط في العالم في منطقة الخليج العربي " الشرق الأوسط" ، وهذا ما يجعل المنطقة تاريخيا ميدان رياضي للقوى الأجنبية.

وتعتبر منطقة القرن الإفريقي الخزان الرئيسي الذي يزود مصر بالمياه الصالحة للشرب ذلك أن نهر النيل ينبع في جزئه الأكبر من أعماق هذه المنطقة إذ تزويد إثيوبيا نهر النيل بحوالـي **85%** من مياهها و ينبع من إثيوبيا أيضا أنهار أخرى مثل:" **نـهر القاش**" الذي يجري إلى أريتيريا و شرق السودان ، و" **نـهر أومو**" الذي يصب في بحيرة توركانا في كينيا ، بينما يتجه ثلاثة أنهار شرقا إلى الصومال و هي : " **داوشيبلي** و **جوبا**" ، وكل هذه الأنهار لها روافد داخلية في إثيوبيا.[2]

فمكانة المورد الحيوي زاد الإهتمام به على كافة الأصعدة المحلية و الإقليمية و الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح يشكل محورا مهما في التفاعلات الدولية و إحتل مواقع مهمة في المؤتمرات العالمية و الإقليمية مما يشير أن قضية المياه ستصبح إحدى القضايا الساخنة في العلاقات الدولية التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الأمن و الإستقرار في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل.[3]

---

[1] المرجع نفسه ،ص:31.

[2] عبد المالك عودة ، **دور السياسة المصرية و مياه النيل في القرن العشرين**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،1999، ص85.

[3] جلال يحي ومحمد نصر مهنا، **مشكلة القرن الإفريـــقي** ،القاهرة: دار المعارف،1985، ص:54.

– **منطقة أبيبي:** تقع منطقة أبيبي في إطار الشريط الحدودي الممتد بين إقليمي جنوب السودان و شماله، وتحدها من جهة الشمال والشمال الشرقي ولاية جنوب كردفان(جبال الرفاية ومناطق المسيرية) ومن جهة الشمال الغرب ولاية جنوب دارفور ، ويحدها من جهة الغرب ولاية شمال بحر الغزل و من الجنوب ولاية واراب و على الشرق ولاية غرب أعالي النيل، و تبعد منطقة أبيبي نحو(**1600**) كلم عن العاصمة الخرطوم، وبرغم أن مساحة أبيبي (**25** ألف كلم مربع) لا تتعدى 1% من مساحة السودان ككل و 3**%** من مساحة الجنوب إلا أن أهميتها تنبع كونها عبارة عن مثلث غني بالنفط و الغاز الطبيعي و المياه و المعادن.[1]

إذ تقتصر موارد منطقة أبيبي على مصادر الطاقة النفطية ، بل إن هذه المنطقة تعد من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية و الباطنية فعلى سطحها مياه عذبة صالحة للشرب و أرضها خصبة صالحة للزراعة ، وتم إكتشاف البترول فيها بكميات كبيرة، كما أصبحت تضن بعد المادة ترسيم حديثة لحدودها حق" **دفرة**" النفطي المهم وهو جزء من قطاع تديره شركة " النيل الأعظم " للبترول وهي عبارة عن " **كوسورنيوم**" تنتجه الشرطة الصينية الوطنية للبترول.[2]

– **باب المندب:** يعد باب المندب من أهم الممرات المائية في العالم ، نظرا لربطه بين البحار و المحيطات الشرقية من ناحية و بين الغرب من الناحية الأخرى لذلك فهو محط إهتمام دولي ، يمثل المدخل الجنوبي للبحر الأحمر موقعا إستراتيجيا هاما إزدادت أهميته أكثر بعد إفتتاح قناة السويس عام **1869** ويشكل بعد الحرب العالمية الثانية بعد إكتشاف البترول في شبه الجزيرة العربية إحدى المتغيرات الكبرى التي تلعب دورا حاسما في صراعات القوى العالمية فالمضيق الذي يقع جنوب البحر الأحمر

---

[1] محمد عبد المجيد الباقي،" **الصراع الدولي و الإقليمي في منطقة آبيبي و أبعاده المستقبلية على الخريطة الجيوسياسية للسودان**"، العدد الخاص بالمؤتمر العالمي الثالث، مجلة الأستاذ، العدد لسنة 2005، ص: 265.

[2] نفس المرجع ،ص: 271.

يسمى أيضا بـ: " **المندب**" ، " **باب** الدموع" و ذلك للخطورة التي تتعرض لها السفن يوميا خلال مرورها منه.[1]

وكذلك يعد باب المندب أقصر و أسرع طريق بحري يربط بين الشرق و الغرب يحكم خصائصه الجغرافية المتميزة لذا فإن أهميته ترجع إلى تحكمه في التجارة العالمية بشكل عام، و بين الشرق و الغرب بشكل خاص ، حيث أن باب المندب يكون المياه الإقليمية لثلاث دول : حيث تطل اليمن على ساحله الشرقي، وتطل أريتيريا و جيبوتي على الساحل الغربي، و تسميته بباب المندب يرجع إلى الجزء من المضيق الصالح للملاحة الدولية.[2]

– ميناء جيبوتي: يعد الموقع الجغرافي لـ: **PSDA** كبيرا من الناحية الإقتصادية و الجوانب العسكرية حيث يقع في المنطقة المتقاطعة من الممرات التجارية الرئيسية و خطوط الشحن في آسيا و إفريقيا و أوروبا و تقع عند المدخل الجنوبي من خليج عدن إلى البحر الأحمر و يوفر مركزا إقليميا آمنا للشحن: "**بورت دي جيبوتي** " بالإضافة فإن و بناءا على معلومات ميناء جيبوتي ما فتئت تتعامل مع الشحنات البحرية الكاملة لأثيوبيا منذ عام **1998** و لا توفر **PSDA** العملية البحرية للإستيراد و تصدير لإثيوبيا فقط، بل تقدم أيضا خدمات السوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا **CIMESA** و التي تربط بين **19** دولة تقريبا و **380** مليون نسمة فجيبوتي تملك من شركة **Port dedjboutisa** نسبة **76.5**% من قبل حكومة جيبوتي و تمتلك شركة **cmport** حق ملكية آخر بنسبة 23.5% من خلال الإستحواذ عام **2013**.[3]

---

[1] مركز هردو لدعم التغيير الرقمي: " باب المندب خطر الحرب الإقليمية و حق مصير الدفاع عن مصالحها الإستراتيجية": القاهرة ،2015، ص7–8 نقلا عن الموقع: – **hrdoegypt–org/wp–content/up/2010/bab el Mandeb .**

[2] عبد الزهرة شلش العتابي،" **الجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب**" ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 52، 2008 ، ص: 211.

[3] Lizhen xu,. **Analysis on Seaports Overseas Cooperation: the Case of CMPort and Djibouti Port** : **https://thesis.eur.nl/pub/43646/Xu-Lizhen.pdf**

لا يتمتع القرن الإفريقي بالوقود الأحفوري ، فلقد كان السودان المنتج الوحيد للنفط في المنطقة و لم يبدأ في تصدير النفط إلا سنة **1999**، فقد حقق إحتياطات ثابتة بلغت **36** مليار برميل، و أصبح أكبر منتج لإفريقيا حيث بلغ إنتاجه **500000** برميل يوميا، فالثروة النفطية أدت إلى نمو إقتصاد البلاد خمسة أضعاف في السنوات العشر الأولى في الإنتاج من وتيرة النفط الخام، و معظمه موجه إلى الصين و آسيا **90%** من قيمة إجمالي الصادرات السودان لكن مع تغير إنشاء السودان في يوليو **2011** وجاء معظم إنتاج النفط الحالي في السودان فيما يعرف بجنوب السودان و الذي يتمتع أيضا بأفضل إحتمالات الإكتشافات المستقبلية، و على الرغم من وجود بعض الدقة في النفط و الأراضي إلا أن ووفقا للتقديرات يوجد في جنوب السودان الآن تقريبا **75%** من إحتياطي النفط المشترك للبلدين من النفط إذا كانا مجتمعين إلى جانب خط الأنابيب ، وهناك مؤشرات على قابلية الإستخدام التجاري لحقول إحتياطات لا تقل عن **6000** مليون برميل، و قد تم تنقيب النفط في المناطق الصومالية لعدة سنوات ووجود عدة رواسب الغاز فيها.[1]

إن الأولوية القصوى لإثيوبيا هي تطوير الموارد الطاقوية المتجددة، حيث أن إثيوبيا تولد أكثر من **2000** ميجا وات من الكهرباء و لديها القدرة على توليد **45000** ميجاوات من الطاقة الكهرومائية.[2]

[1] Ibid-p :34..
[2] Opcit,p.35.

المطلب الثالث: الأوضاع السياسية في منطقة القرن الإفريـــــــــــقي:

تعاني القارة الإفريقية بصفة عامة و منطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة العديد من الصراعات الداخلية و هي الصراعات التي تشب داخل الدولة بين الجماعات العرقية أو القبلية أو بين إقليمين أو أكثر داخل الدولة، وتتعدد الصراع الداخلي فقد ينشأ نتيجة المطالبة بالمشاركة بالسلطة أو الثروة ، أو نتيجة المطالبة بالإنفصال عن الدولة أو غير ذلك من الأسباب، ويؤدي الصراع الداخلي إلى فقدان حالة الإستقرار السياسي و ربما يصل الأمر إلى إنهيار الدولة ككل، فلقد أصبحت الصراعات الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة النمط الأكثر شيوعا داخل القارة الإفريقية بصفة عامة و داخل منطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة و إستنادا إلى معايير مختلفة قدم الباحثون تصنيفات عدة للصراعات الداخلية توحي جميعها بأنه لا يوجد نمط واحد للصراعات الداخلية فعلى سبيل المثال : " **يصنف عبد الله بوجراد** " الصراعات الداخلية إلى نمطين هما: صراعات تكون الحكومة طرف فيها ، وصراعات بين جماعات داخل الدولة و لا تكون الحكومة طرف فيها، و يصنف " **ديفيد كارمنت**" تلك الصراعات إلى نمطين أيضا: 1- صراعات غير إثنية و **2**- صراعات إثنية أما " **فلهيلم أوبرت**" فيقسمها إلى صراعات مرتبطة بالمصالح ، وصراعات مرتبطة بالقيم.

- تتميز دول القرن الإفريقي بالتعددية الإثنية خاصة أثيوبيا التي تعد " الجماعة الإثنية الآمرة **(Amhara)** هي من أكبر الجماعة الإثنية مقارنة بجماعات أخرى مثل جماعة التغرين(**Tigeans)** وتعتبر جماعة الأمهرة المهيمنة على الحياة السياسية و الثقافية بالنظر إلى نفوذها السياسي و نفوذها الثقافي على باقي الجماعات و هي الجماعة التي ينتمي إليها العديد من الملوك و الرؤساء و الشخصيات النافذة في إثيوبيا منذ سنين عديدة ، ثم تأتي جماعة الأورومو(**Omoro**) أو جماعة الجالا(**Gulla**) كما يسميها الأمهرون و يمثل **40%** من سكان إثيوبيا، و بسبب فرض الثقافة الأمهرية على جميع الجماعات الإثنية الموجودة في إثيوبيا وحتى خارجها بعد ضم أريتيريا من **1962-1999** تاريخ

إستقلالها ونفس الشيء مع الصومال خاصة في منطقة **أوغادين** و هي منطقة نزاع بين الصومال و إثيوبيا منذ إستقلال هاتين الدولتين عن الإحتلال الأجنبي.[1]

إن منطقة القرن الإفريقي تستمد قدرا من الأهمية من قيمتها الإستراتيجية من إرتباطها الوثيق بالبحر الأحمر ، والذي يعتبر بدوره من أهم طرق المواصلات البحرية في العالم، لا سيما بإعتباره حلقة الوصل بين الشرق و الغرب، وقد إزدادت هذه الأهمية بطبيعة الحال مع إكتشاف النفط في الخليج الأحمر لنقله إلى الغرب ، ثم تضافرت مع هذه الأهمية دوافع أخرى للقوتين العظمتين ، ولقد شهدت هذه المنطقة خلال الأعوام الماضية ، تطورت بالغة الأهمية لم تقتصر تأثيراتها على دولة فحسب، إنما إمتدت للسياسة الدولية تتعلق حالة توافر عمليات إعادة التركيب و بناء العلاقات بين دول القرن الإفريقي التي شهدت منذ أقدم العصور تواترت و نزاعات لا زالت مستمرة إلى وقتنا الحالي.[2]

وترجع المشكلة الأساسية للقرن الإفريقية إلى نزاعات الحدود الموروثة من قبل الإستعمار فقد أتت هذه الحدود المصطنعة متنافرة مع الأسس الإقتصادية ، الإجتماعية، القبلية، الجغرافية لدول القرن الإفريقي، إلى جانب أن القرن الإفريقي تحمل بعدا إستراتيجيا مهما خاصة بإعتباره المدخل الطبيعي لإفريقيا من جهة الشرق .[3]

ويتضح ذلك في أن الخريطة السياسية لمنطقة القرن الإفريقي عقب إستقلال تناقضت إلى حد كبير مع التوزيعات القومية و العرقية و الإقليمية و القبلية و اللغوية، حيث فرض الإستعمار حدودا مصطنعة بين الدول المنطقة، و أثرت هذه الحدود المصطنعة ، و مازالت شبكة العلاقات فيما بين دول القرن الإفريقي

---

[1] عبد الوهاب بن خليف،" التعددية الإثنية وتأثيرها في بناء الدولة الوطنية في إفريقيا القرن الإفريقي أنموذجا"، نقلا عن موقع : **www-univ-alger3-dz/vol3-aut4-pdf.**، ص 42.

[2] القرن الإفريقي .....التركيبة الإثنين و الصراعات الداخلية متحصل عليه من الموقع:
http://anthrobologicalresarcher-blugspot.com.

[3] الصراع في القرن الإفريقي ...متحصل من الموقع:
http//www.noguatel.com/openshare/behoth/siaisa2/karam/afric/sec3dic-cvt-htm.

يسيطر عليها طابع الصراع أو التنافس أكثر من طابع الوفاق و التعاون و مرجع ذلك عدة عوامل نذكر منها:

1- **إختلاف الهويات الثقافية الوطنية** : لهذه الدول مابين عربية و أنجلوفونية و فرانكفونية، وصومالية، و أمهرية : فالسودان تتأرجح بين الهوية العربية و الإسلامية ، و الهوية الإفريقية، و أريتيريا هذه الهوية، و أثيوبيا : كانت تصنف نفسها حتى منتصف الخمسينات بإعتبارها دولة شرق أوسطية ، ثم أخذت تؤكد على هويتها الإفريقية منذ ذلك الحين، و لكن ثقافتها الأمهرية فضلا عن عدم إمتدادها إثنيا من إفريقيا السوداء تجعلها معزولة إفريقيا بدرجة أو بأخرى و جيبوتي : مازالت تتأرجح بين العربية و الفرانكوفونية ، و إن كانت الأخيرة أقرب، الصومال: رغم هويتها العربية إلا أن غلبة هويتها الصومالية تجعلها في عزلة عن جيرانها ، أما أوغندا و كينيا: فهويتها الإفريقية الأنجلوفونية أكثر وضوحا.[1]

2- مشكلة الحدود: التداخل الإثني على جانبي الحدود : وذلك واضح في :

أ- العلاقات بين أريتيريا و السودان و أثيوبيا من جانب آخر **(بني عامر- التجري)** .

ب- العلاقات بين أريتيريا من جانب و أثيوبيا وجيبوتي من جانب آخر **(العفر)**.

جـ- العلاقات بين الصومال من جانب و جيبوتي و أثيوبيا و كينيا من جانب آخر **(الشعب الصومالـي)**

3- إختلاف توجهات أنظمة الحكم و ممارستها الداخلية: فالسودان ترفع راية الإسلام السياسي في مواجخة أريتيريا و إثيوبيا و أوغندا التي ترفع راية العلمانية.[2]

إن محركات الصراعات في دول القرن الإفريقي داخلية بقدر ماهي خارجية إلى جانب تفاعل و إستلزام وجود جهات فاضلة و شبكات دولية و إقليمية ووطنية محلية تكون في نفس الوقت إجتماعية و إقتصادية و سياسية ، والدور التي تلعبه الدولة و رأس المال و المجتمع المدني ، القوى المادية و الخطابات الشعبية، و أهم ما يشار إليه في أسباب الصراعات في دول القرن الإفريـقي :

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين،" **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**" ، القاهرة: مكتبة مدبولي،2011، ص:147-148.

[2] المرجع نفسه ، ص: 149.

1- الموارد القائمة على سبل العيش: (الأرض، المياه، الرعي).

2- الثقافة: (العرق، الدين ، اللغة).

3- السياسة: (السلطة، عدم المساواة، السيطرة، التمييز، التهميش و العزلة).

4- التدخل الخارجي: (الأسعار، الحرب الباردة، الإقليمية، الحرب على الإرهاب و القرصنة).

5- نمط الحياة: (الفلاحون، الرعوية، البدو، المرتفعات و الأراضي المنخفضة).

6- ممارسة الحكم المختلة: (غياب الديمقراطية، المساءلة، والشفافية، الدكتاتورية، نقص الشرعية).

7- التخلف: (نقص التصنيع، الإستثمار، الهيمنة الإقتصادية).[1]

في بداية سنة **2007** لفت " **برندر جاست** و **توماس جينيسين**" الإنتباه إلى مجموعتين رئيسيتين من النزاعات التي زعزعت إستقرار القرن الإفريــقي:

1- التمردات المتشابكة في السودان.

2- المجموعات التي تربط النزاع الدائريين أثيوبيا و أريتيريا مع صراع السلطة في الصومال ، إذ على الرغم من بعض الديناميات التي تغيرت إلا أنه بعد أربع سنوات لا يزال تحليليهم صحيحا كما هو الحال في المنطقة، فالصراعات الرئيسية لا تزال تدور حول العلاقات السياسية داخل السودان و الصومال و بين إثيوبيا و أريتيريا ، لذا يمكن تحديد ثماني مجموعات من النزاعات المسلحة المتميزة:

1- الصراع بين أريتيريا و إثيوبيا.

2- مجموعة النزاعات التي تركزت على الصومال.

3- التوترات بين ولاية الجنوب الجديدة للسودان و جارتها الشمالية.

4- النزاعات داخل جنوب السودان.

5- النزاعات داخل شمال السودان.

---

[1] Redie Bere Kelab,The Horn if Africa :intra –state and inter-state conflits and Security :Afric Instiute(Sueden).p7.

6- النزاعات داخل إثيوبيا.

7- درب التجوال : الذي تضعه " جيش الرب" للمقاومة في جميع أنحاء جنوب السودان و أماكن أخرى.

8- النزاعات المنخفضة الحدة : المتعلقة بغارات الماشية المسلحة المتجمعة في المناطق الحدودية به على الحدود الكينية و الأوغندية و الإثيوبية و السودانية.[1]

تتميز دول القرن الإفريقي مثلها مثل معظم الدول الإفريقية الأخرى من خلال الأنظمة الإقتصادية و المؤسسية المجزأة ، النظم الإقتصادية في المجتمعات الريفية و المجتمعات الرعوية و تلك التي تعمل في ظلها الدولة و القطاع الحديث غالبا ما تكون غير متوافقة، النظم المؤسسية التي تتوافق مع النظم الإقتصادية المختلفة هي أيضا مختلفة ، إذ الحقوق ملكية الأراضي العرفية و آليات تخصيص الموارد و فضلا عن هذا التجزء للفضاء السياسي يعرض شرائح السكان الملتزمة بالنظم الإقتصادية المؤسسة التقليدية للتهميش الإقتصادي و السياسي ، كما يتضح من إرتفاع معدلات الفقر بشكل غير متناسب ، إن الطريقة التي تعمل بها الحكومة في مثل هذه الفراغات الإجتماعية الإقتصادية المقسمة هي مسألة حرجة، لا تتأثر بالكاد في الأدبيات الموجودة ، كذلك لم تبد الحكومات المنطقة دلالة تذكر على أنها أدركت بالكامل القيود المفروضة على الحكم التي يفرضها تجزئة الفضاءات الإجتماعية الإقتصادية.[2]

إذا فالقرن الإفريقي عان من حروب بين الدول أكثر من أي منطقة أخرى في القارة، شهدت أربع حروب كبيرة بين الدول و ثلاثة عنيفة على الأقل في الصراعات مابعد الإستقلال، خاضت الحروب الرئيسية في المقام الأول و لكن ليس حصرا على النزاعات الإقليمية و الحدودية، لعبت العوامل السباقية دورا هاما و رئيسيا في الحروب ما بين الدول، حيث أن حدود دول المنطقة قد تم تقسيمها بواسطة إمبراطوريات ما قبل

---

(1) Paul D.Williams , **Horn of africa :webs of conflicts and path ways to peace**, George Washington university : Elliott School of international Affairs :http://www.wilson center.org/sites/ede faut/file/pdf.

(2) Kidane Mengisteab,**Critical Factor in the Horn of Africa Raging conflicts** ,Nordiska a Afrika institue .2011,p :10.

الإستعمار، فلا يمكن الحروب : أوغادين ، الحرب الأثيوبية – الأريتيرية **(1960-1991)**، حرب جنوب السودان **(1956-1972)** **(1983-2005)** ، دون الإشارة إلى جذورها السياقية.[1]

كما تعتبر الممرات البحرية من أهم المعادلات الجديدة في أمن النظام الإقليمي العربي، فهي مفاتيح الحكم الإقليمي الدولي، و منطقة القرن الإفريقي ذات أهمية بالغة في ملفات جيوسياسية و إقتصادية و عسكرية متشابكة مما دفع جميع الكبرى إلى إستئجار قواعد عسكرية في منطقة أصبحت مصرحا متعاظما للصراع على نفوذ في بحر العرب، و الساحل الإفريقي الشرقي و المحيط الهندي، ونظرا لأهمية دور الممرات و المضايق البحرية في جغرافيا السياسة الدولية ، والتي أصبحت وسيلة و هدفا في سياسات الدول الخارجية و العسكرية، ففي أجندة القوى العظمى لا يمكن تصور هذه الأهمية الإستراتيجية عن أمريكا للأمن البحري في القرن الإفريقي ، والذي يؤمن تأجير قاعدة " ليمونيه" (قاعدة فرنسية سابقا) منذ **2002**، وتعد أكبر معسكر جوي، جميع التسهيلات للتدخل الميداني في منطقة واسعة تمتد من اليمن إلى مالي، و بالمقابل تدفع واشنطن **67** مليون كإتجار سنوي للحكومة جيبوتي و بالتالي أصبحت جيبوتي كمثل " قوس قزح" للعمليات الخاصة لمكافحة القرصنة البحرية، و السطو المسلح في خليج عدن و بحر العرب و المحيط الهندي.[2]

الحقيقة أن تأمين ممرات الملاحة في المحيط الهندي و بحر العرب و جنوب بحر الأحمر وحماية سواحل الصومال أكبر من تكلف به حكومة أو حزب أو جماعة في ظل الإضطرابات الداخلية.

إن تصاعد تهديد القرصنة البحرية آثار مخاوف المسؤولين عن صناعة النقل البحري في العالم فهناك أكثر من **68** من مليارات طن من البضائع التي تنتقل سنويا عبر بحار العالم، كما تبلغ أيضا نسبة معتبرة من إجمالي التجارة العالمية حيث تبلغ قيمتها نحو 4.7 تريليونات دولا أمريكي و هذا ما يؤكد أن موجة الهجمات المتصاعدة على القراصنة في خليج عدن وأمام السواحل الشرقية للصومال أثرت كثيرا

---

[1] Ibid .p.11.

[2] أهمية القرن الإفريقي في حماية الأمن العربي : نقلا عن موقع: **http://www.alarabia-net/aa/pdf**

على الصناعة وقد زادت تكلفة التأمين التي تفرضها شركات التأمين على السفن العابرة لتلك المياه إلى عشرة أضعاف من قيمتها الفارطة.[1]

حيث تعتبر القرصنة البحرية أنها المهدد الرئيسي لأمن التجارة الدولي في منطقة القرن الإفريقي نتج عنها إرتفاع أسعار النقل و تكاليف شحن السفن و إزداد نفقات القرن الإفريقي في التأمين البحري بنسبة عشرة أضعاف ، ومن ثم إرتفعت أسعار السلع كما انخفضت كمية البضائع و السفن الزائرة إلى موانئ المنطقة، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت الخطوط الملاحية بفرض غرامات على تجارها بسبب عدم الإستقرار الأمني و تعقب القراصنة للسفن الزائرة لهذه الموانئ وتعريضها لحياة الملاين للخطر بطلب الفديات الطائلة و هذا ما نتج عنه توقف الموانئ عن العمل.[2]

زاد الإهتمام الدولي بمشكلة القرصنة في القرن الإفريقي حينما تم إدراك القرن الإفريقي التهديدات الأمنية و الإقتصادية و البيئية على المستوى العالمي و هذا ما عبرت عنه الزيادة المرتفعة في إعداد السفن الحربية التي تم نشرها لمهمة مكافحة القرصنة، فأثبتت إحصائيات النصف الأول من عام **2009**، إلى إستمرار التصاعد المتتالي في نشاط القرصنة أمام السواحل الصومالية ، حيث أن تصاعد تمددي القرصنة في منطقة القرن الإفريقي إلى تصاعد تكاليف التأمين و الأخطار المصاحبة لحركة السفن التجارية عبر خليج عدن، مما دفع شركات النقل البحري الكبرى إلى تجنب هذا المسار الفلاحي و التوجه بسفنها الكبيرة للدوران عبر رأس رجاء الصالح في الإتجاه إلى أوروبا و أمريكا الشمالية و قد بدأت بعض الشركات في تنفيذ بالفعل ، بعد حادثة إختطاف ناقلة " **سيروبوس** ستار" قامت أكبر شركات النقل البحري في أوروبا " **ميرسك**" بتحويل أسطولها من ناقلات النفط العملاقة البالغ عددها 50 ناقلة بعيدا عن خليج عدن و قناة السويس إلى المسار الأكثر طولا و تكلفة هذا ما قامت به أيضا مجموعة الشحن

---

[1] محمد صفوت الزيات،" **القرصنة في القرن الإفريقي** "، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، العدد122، 2010، ص: 35.

[2] محمد علي منجد عباس،" **الآثار الإقتصادية للقرصنة البحرية (دراسة حالة منطقة البحر الأحمر و القرن الإفريقي 2006-2010)**، مجلة البحر الأحمر ، العدد2، جوان 2012، ص:22.

النرويجية " **أوديفيل ad ve**" إستنادا إلى أن كلا من زيادة تكاليف التأمين في حال عبور خليج عدن أو زيادة تكاليف الوقود الإضافي و الفترات الزمنية الإضافية للرحلات سيضاف إلى الأسعار المنقولة التي سيتحملها كذلك المستهلك في الوقت الذي يعاني فيه الإقتصاد العالمي أزمات حادة.[1]

إذا فالقرن الإفريقي يواجه الصراعات التي تقع الدولة و المجتمعات ضد المجتمعات مما يؤدي إلى الإضطراب السياسي و المأساة الإنسانية و هذا يرتبط بعجز الدول إن إتباع سياسات عقلانية و إلى التماسك الإجتماعي و تحرص الحكومات و الحركات السياسية للمعارضة المدنيين ليصبحوا شركاء في لا معنى لها و بالتالي تحويل السكان المدنيين إلى مجموعات عسكرية و شبه عسكرية هو سمة مشتركة في هاته المنطقة.[2]

[1] محمد صفوت الزيات، المرجع السابق،ص: 35.

[2], Samson S. Wasara , **Conflict and State Security in the Horn of Africa: Militarization of Civilian Groups** ,Vol 11 , N0 02,p :02.

المبحث الثاني: دوافع الإهتمام الدولي بالقرن الإفريـــــــقي.

كان للتغيرات الهيكلية التي يشهدها النظام الدولي منذ إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفياتي إذ دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية و الصين إلى إعادة تقويم و ترتيب منظمة مصالحهما و أولوياتهما القومية، فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة إتجاه إفريقيا من خلال زيادة مساحة نفوذها ومصالحها فيها كونها تشكل منطقة حيوية بالنسبة لها ، فضلا عن محاولتها دمج القارة في منظومة الإقتصاد العالمي، و تحويل قناعاتها الإديولوجية بإتجاه مبادئ الفلسفة اللبيرالية ، ومن ناحية أخرى فإن الصين هي الأخرى و التي تعد من القوى الفاعلة على الساحة الدولية، فلقد أخذ نفوذها يتسع و يمتد شيئا فشيئا في جميع مناطق العالم منها القارة الإفريقيــة ،وذلك بفعل التطور و النمو الإقتصادي ، لذا عبرت إعتبرت القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة قبلة للبحث عن المواد الخــام التي تحتاجها بصناعاتها المتطورة و كأسواق خارجية لمنتجاتها، لذلك فإن نفوذ الصين في إفريقيا عد من أشكال المنافسة مع النفوذ الأمريكــي المتزايد في القارة الإفريقية.

المطلب الأول: دوافع الإهتمام الأمريكي.

تميزت السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه القارة الإفريقية بالتجاهل و عدم الإهتمام قبل وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام **1945**، أصبحت محاصرة لتوسيع الشيوعية في صلب إهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية بإفريقيا ، وذلك في الأعوام ما بين **1947-1979** ومع إنهيار جدار برلين ووصول " **جورج بوش الأب**" إلى السلطة، لم تتم بلورة أي سياسة خارجية واضحة إتجاه القارة الإفريقية والتي بدأت وكأنها فقدت أهميتها من الناحية الجغرافية ومع إنهيار الإتحاد السوفياتي فقد إتضحت ملامح السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه إفريقيا منذ بداية عام **1998**، إذ سعت إدارة الرئيس" **كلينتون**" إلى تأسيس شراكة إفريقية أمريكية جديدة حيث أن القارة الإفريقية أصبحت لها أهمية كبرى في الحسابات الأمنية الأمريكية إلى عوامل متعلقة أولا بالعقيدة الأمنية الأمريكية المتعددة الأبعاد وثانيا إلى عوامل أخرى متعلقة بإفريقيا بحد

ذاتها، أيضا متعلقة بتجاذب القوى بين النظام الدولي على الموارد فيما يخص المنطقة إذا فالإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية يأتي في سياق محاصرة نفوذ قوى كبرى، أصبحت ترى القارة الإفريقية مجالا خصبا للإستثمار و سوقا مهمة من المواد الأولية و بعد أحداث **11** سبتمبر باتت تشكل أهمية محورية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي ، بسبب التغيرات الكبرى التي عرفتها التوجهات السياسة الخارجية الأمريكية.[1]

ولتأمين مصادر الطاقة إتجهت و تحركت الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه النفط الإفريقي عبر ثلاثة محاور منها:

1- تجـــــاري: من خلال دعم و تطوير حجم التجارة بينها و بين دول القارة السمراء.

2- سياســـي: وذلك بتعدد الزيارات فكانت أولها زيارة بيل كلينتون لإفريقيا سنة **1998**، كلقاء جورج بوش الإبن مع رؤساء 1 دولة إفريقية سبتمبر **2001** و العديد من الزيارات، و تعتبر نيجيريا من أهم المحطات الأساسية في معظم الزيارات حيث أنها لوحدها مسؤولة عن **47%** من النفط التي تحصل عليه الولايات المتحدة الأمريكية من القارة الإفريقية ،وتجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترفع شعار الديمقراطية و حقوق الإنسان في المصلحة القومية و الأهمية القصوى في سياساتها الإفريقية و هو ما يعكس إهتماماتها بنظم ليست بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، بل أنها في سعيها نحو الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة موالية للغرب عموما و الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.[2]

فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مستهلك للطاقة في العالم، لذا إهتمت بتأمين إمداداتها من النفط في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك من خليج المكسيك، إتبعتها منطقة الخليج، ثم إنتقل إهتماماتها بعد نهاية الحرب الباردة إلى المناطق للحدود الروسية التي تشمل منطقة البحر الأسود وبحر

---

[1] السيد خالد القزاني،" **الإنتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع و الرهانات** "، المستقبل العربي ، العدد436، جوان 2015، ص:27-29.

[2] لبنى البهالولي،" **جيبوليتيك النفط ففي إفريقيا و التنافس الأمريكي الصيني**" ، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 13، جوان 2016، ص: 193-194.

القروين، فالشرق الأوسط و منطقة البحر الأسود وبحر القزوين تحتوي على **65%** من الإحتياطي العالمي للنفط و على **73 %** من إحتياطي الغاز العالمي، وهاتان المنطقتان تؤديان دورا حاسما في أسواق النفط العالمي، و في ظل إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على توفير حاجياتها من الطاقة لها و لحلفائها، حيث تزداد أهمية الطاقة لديها لذا عمدت الإدارة الأمريكية إلى توسيع خياراتها فيما يختص بتوفير الطاقة، لذا إنتهجت سياسة جديدة في عهد إدارتي جورج بوش الإبن و باراك أوباما تقوم على شقين :

أولهما داخلي: يركز على إتحاد بدائل لمصادر الطاقة الأحفورية .

ثانيهما خارجي: يركز على التقليل من الإعتماد على الطاقة المستوردة من الخارج و خاصة منطقة الشرق الأوسط على إعتبار أن إمداداتها محفوفة بالخطر، و في أعقاب الحادي عشر سبتمبر **2001** و سيطرة إدارة بوش الإبن على كبرى شركات الطاقة الأمريكية[1]

إذا فالقارة الإفريقية تحتل موقعا مهما في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خصوصا بعد أحداث **2001/09/11** في إطار الحرب على الإرهاب و إعادة طرح " **مشروع القرن الإفريقي الجديد** " الذي يهدف إلى تأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر و المحيط الهندي بما يخدم المصالح الأمريكية فضلا عن تأمين الوصول إلى منابع النفط و المواد الخام و عليه إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية و الإقتصادية و العسكرية من أجل تأمين النفط الإفريقي.[2]

كما ركزت السياسة الأمريكية إستراتيجية إستباقية نابعة من مصالحها و من أهم هاته السياسات:

1- بناء قواعد عسكرية في الدول الإفريقية.

2- طرح خطة سياسية لنشر الديمقراطية الأمريكية وفق مقاربة ليبرالية .

---

[1] إبراهيم ميرغني علي،" **الصراع على مصادر الأحفورية و إنعكاساته على الأمن الدولي**" ، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد17، جانفي 2018، ص:444-445.

[2] التدافع الدولي نحو القرن الإفريقي ، بقلم نجلاء مرعي: متحصل عليه من: **www-olbayan-co-vk-texst-aspesc.**

3-إعادة رسم الخرائط السياسية في إفريقيا .

4- الوصول إلى مناطق الأزمات و تحديد أهدافها برؤية تشق مع المصالح الأمريكية.

كما تحتل الإعتبارات الأمنية المرتبة الأولوية من بين المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الأمريكية إتجاه منطقة القرن الإفريقي خاصة مع بدء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، فقد ظهرت عوامل أخرى تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية من المنظور الأمريكي ، و يؤكد ذلك " **ديفيد أولبرايت Davide Albarght** *وهو خبير الشؤون النووية : إذ يرى أن الجماعات الأصولية المعادية للغرب أصبحت تمثل التهديد الحقيقي و الوحيد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة و في السياق نفسه نجد " **بيتر شرايدر** ""**Peter-j- Schreader** *أن إنهيار الإتحاد السوفياتي خلق نوعا من الفراغ في السلطة داخل القارة الإفريقية مما يؤدي إلى خلق تهديد مباشر للمصالح الأمريكية في إفريقيا.[1]

لقد حظيت منطقة القرن الإفريقي بإهتمام كبير من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لعدة إعتبارات : حيث تعاني المنطقة من أوضاع عدم الإستقرار السياسي على نحو قد يجعلها ملاذا للجماعات الإرهابية ،كذا أيضا من الناحية الإقتصادية فلها مكانة بفعل موقع القرن الإفريقي الإستراتيجي الذي جعله يتحكم في عدة منافذ بحرية مهمة و هي البحر الأحمر و خليج عدن و المحيط الهندي، ومن ثم أصبح حلقة وصل بين شمال العالم و جنوبه من ناحية ، بين شرقه و غربه، و تتحكم منطقة القرن الإفريقي في طرق التجارة الدولية و طرق النيل النفط من الجزيرة العربية و الخليج العربي إلى دول غرب أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من القوى الدولية لإيجاد مواطئ قدم لها في المنطقة حتى تستطيع من خلالها حماية مصالحها.

---

* **دايفيد أولبرات،**" خبير في الشؤون النووية و رئيس معهد العلوم و الأمن الدولي(isis) و مؤلف الكتب حول إنتشار الأسلحة النووية .

* **بيتر شرايدر** : أستاذ و رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة شيكاغو ومدرس برامج الدراسات الإفريقية.

[1] سامي السيد أحمد ، السياسة الأمريكية تجاه الصراعات ،مرجع سبق ذكره،ص:128.

وتعد منطقة القرن الإفريقي سوقا للمنتجات الأمريكية أكثر من كونها مصدرا للمواد الخام والمنتجات ذات الطلب الأمريكي ،وذلك عكس إفريقيا جنوب الصحراء،فعلى الرغم من تدني الصادرات والواردات الأمريكية للمنطقة ففي عامي **2003-2004** شهدت المنطقة بعض الإستثمار الأمريكي المباشر المقدم في إطار قانون الآغو ويرى أن الهدف الإقتصادي الرئيسي وراء التوجه نحو القرن الإفريقي يكمن في جودة النفط بالدرجة وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية التي تعمل الإدارة الأمريكية على إحكام سيطرتها مايلي:

وضع اليد الأمريكية على المخزونات النفطية ولا سيما بعد الإكتشافات الجديدة وفرض سيطرتها عليها إلى جانب سيطرتها العسكرية وهو ما يسهل تحكمها في الإقتصاد العالمي والحصول على النفط بأسعار منخفضة، إلى جانب أن النفط الإفريقي يتمتع بمزايا عدة منها قرب المسافة بين مناطق الإنتاج النفطية في إفريقيا وبين المصافي الأمريكية، إلى جانب محاولة الولايات المتحدة الأمريكية حيال إستراتجيتها الجديدة.[1]

وعلى الرغم من ضآلة إنتاج النفط في منطقة القرن الإفريقي مقارنة بغيرها من المناطق غرب إفريقيا فإن مادة الطلب الأمريكي على النفط إلى جانب عوامل أخرى تجعل المنطقة بؤرة الإهتمام الأمريكي بها.[2]

---

[1] قاسم محمد عبيد و إسراء رشيد،" **المتغيرات الداخلية المؤثرة في الإستراتيجية إتجاه منطقة القرن الإفريقي بعد 2001**"، مجلة دراسات إفريقية،العدد2، نيسان2017، ص:32-33.

[2] سامي السيد أحمد، المرجع نفسه، ص54.

المطلب الثاني: دوافع الإهتمام الصيني لمنطقة الــقرن الإفريقـــي.

تعد الصين من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية ، نتيجة الإمكانات التي تتوافر عليها والتي تتنوع و تمتزج فيها بينها لتشكل قوة لا يستهان بها في النظام السياسي الدولي،ولكن بالمقابل إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على إبقاء هيمنتها على النظام الدولي مستخرجة جميع الوسائل لتحقيق هذا الغرض، وتحاصر أيضا في نفس الوقت عدم الوقوع بنفس الأخطاء التي وقعت الإمبيراطوريات السابقة إن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن النظام السياسي الدولي لا سيما بعد الوضع الدولي الذي نشب عقب أحداث أيلول **2001** و ماقامت به الولايات المتحدة الأمريكية في إطار محاربة ما يسمى بالإرهاب ، لن و لا يحكم من قبل طرف واحد فالإمكانيات أصبحت متوافرة لفاعلين آخرين يستطيعون أداء دور فاعل في الساحة الدولية.[1]

وعلى أثر التحولات في ميزان القوى الدولي مع بدايات القرن العشرين برزت الصين كقوة دولية جديدة أصبحت تشكل أهم محاور تلك المنافسة الدولية للسيطرة على مصادر الطاقة و تأمين إمداداتها، لذلك شكل أمن الطاقة حدد محددات السياسة الخارجية والدفاعية لها، مما جعل الصين تبحث عن أسواق جديدة خارج مجالها الإقليمي و القاري، وهو ما جعلها تتخذ توجها في مناطق ذات وفرة نفطية والمتمثلة في القارة الإفريقية و التي تقدم للصين المواد الخام و الأسواق الواسعة و فرص الإستثمار لتبادل رأسمال ، حيث أن تلبي إمداداتها النفطية من القارة الإفريقية وهو ما جعل السلطات الصينية تتبنى سياسة إفريقية واسعة في إستراتيجيتها إتجاها وذلك لمواكبة الصعود الصيني المتسارع و إعطاء وزنا إقتصاديا ونفوذ إستراتيجيا.[2]

---

[1] محمد ياسين خضير،" الصين ومستقبل النظام الدولي"، متحصل عليه من : **https:// www-iasj-net/iasj /Func=fullext ald =92270.**

[2] شريفة كلاع ،" **البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية إتجاه إفريقيا**" ، البحوث و الدراسات الإفريقية ، نوفمبر 2017، ص:215.

وهنا تبرز علاقة الصين الإقتصادية فقد حصرت منذ سبعينات القرن العشرين على توثيق علاقتها مع الدول الإفريقية للإستفادة من الكم العددي من الدول و دعم جهودها حيث أعلنت الصين عن خطة جديدة لتفعيل علاقاتها مع الدول الإفريقية عبر زيادة حجم التعاون بين الطرفين إنطلاقا من تعزيز أمنها الطاقوي حيث أنها تستورد **90%** من وارداتها النفطية من إفريقيا.[1]

فمنذ قرون طويلة رأى الزعيم الصيني " **ماوستي تونج**" أن إفريقيا حالة تستحق الدراسة و أمر عدد من الباحثين بتوفير معلومات حول تاريخها و جغرافيتها ، بينما أن الدول غنية عن تعزيز إستراتجيتها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية مع الإفريقية في حين أن الصين تقوم بالعكس، حيث يرى وزير الخارجية الجيبوتي "**محمود علي يوسف** " أن " الصين جاءت لملء الفراغ الذي خلفته الدول العربية في السابق و التي لم تعد تهتم للأسواق الإفريقية لأسباب مختلفة"، فانطلقت الصين إلى القرن الإفريقي بعد عام **2000** وسعت لتعزيز التعاون فيما بينهما بعد ذلك التاريخ ، فالناظر إلى المبادرات الصينية لإفريقيا يجدها تسعى لإيجاد وسائل تطبيق خطوات عملية للتكامل بين البلدين و الشاهد على تلك المبادرات التي حملها منتدى التعاون الصيني الإفريقي " **طريق واحد حزام واحد** " و " **طريق الحرير البحري للقرن الواحد و العشرين**" و أختتم أعماله مساء يوم السبت **5** دبسمبر في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا ويضم عضويته **50** دولة إفريقية ، حيث يحظى بقدر وافر من الإهتمام الصيني صاحب السبق في استضافته القمة الأولى عام **2006** ببكين و صاحبة المبادرة من حيث العلاقات الصينية الإفريقية فإدراك الصين بأهمية القارة الإفريقية ينبع من منطلقات إقتصادية .

كما يرجع أغلب الكتابات الصينية الإفريقية تعود إلى أكثر من نصف قرن و أن إختلفت توجهات الطرفين من بناء العلاقات بينهما، فلقد أعطت الصين سياساتها الخارجية قدرا كبيرا من المرونة و الفاعلية والواقعية و التي تكفل لها تحقيقا مصالحها الوطنية وفق لمبادئها و تحقيق السلام و التنمية ،

---

[1] بشير هادي عبد الرزاق،" **سياسة الصين الإقتصادية في إفريقيا: الواقع و آفاق المستقب** ل"،مجلة المستبصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 52، ص:263.

فصانع القرار الصيني قد كان وضع ضمن أهداف سياسته الخارجية حينما بدأ التحرك بإتجاه إفريقيا بالعديد من الركائــز لتنفيذ تلك الأهداف الصينية و التي كان من أهمها:

1- تركيز الصين على أنها دولة نامية.

2- مؤهلة للدفاع عن إفريقيا.

3- تركيزها على الدول الإفريقية المنبوذة و المعزولة عالميا و المنفعة لطرفي المعادلة وقد إستخدمت في ذلك كل الوسائل الإقتصادية و العسكرية و الإجتماعية[1]

يعد الصعود الصيني العالمي و إنتقالها من أدوارها الإقليمية إلى الأدوار الدولية أحد الدوافع الرئيسية للصين للبحث عن مواقع مهمة في علاقاتها لا سيما مع المناطق التي تتميز بإنتاجها للنفط ، والقارة الإفريقية هي إحدى هذه المناطق التي تتميز بإنتاج النفط ولا سيما في المناطق المكتشف فيها حديثا و لازالت بعيدة عن أنظار الدول أو الشركات العالمية و المهتمة بالصناعة النفطية، حيث سعت الصين بهذه القارة على أساس المصالح المشتركة و تنمية الإستثمارات سواءا النفطية أو غيرها و لاسيما المساعدات الإنسانية في تنمية القارة قائمة على إحترام سيادة الدول و عدم التدخل بالشؤون الداخلية.[2]

---

[1] خلود محمد خميس، المرجع السابق،ص:05.

[2] حارث قحطان عبد الله ،" **مصالح الصين النفطية في القارة الإفريقية** "، الدراسات الإفريقية ، حوض النيل، المجلد 1، العدد مارس 2015، ص:164.

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن القول أن موقع القرن الإفريقي كموقع هام و إستراتيجي ساهمت موارده الطاقوية في جلب و إستقطاب العديد من الدول وكانت أهما الصين و الولايات المتحدة الأمريكية فكانت من أهم أطماع هذه الدول هو الحصول على مناطق نفوذ مشبعة بالموارد الطاقوية مما أدى إلى وجود تنافس ناعم على أهم ما أنتجت هذه المنطقة من موارد هامة و إستراتيجية جدا .

الفصل الثالث:واقع التنافس الطاقوي الصيني الأمريكي في دول القرن الإفريقي.

في ظل بروز الصين كقوة ساعية للتغيير في موازين القوى بما يتماشى مع طموحاتها العالمية و هو ما ساهد في بروز شعور الخوف و اللأمن من طرف الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على العلاقات الدولية حيث قال **جون ميرشايمر ((لو استمرت الصين في نموها الاقتصادي فمن المحتمل أن يشتد التنافس))** لذا فهدا التنافس يحتاج إلى آليات و معطيات لتوظيفها في التنافس إلى جانب محاولة اكتشاف منطقة القرن الإفريقي أكثر من حيث الموارد الطاقوية و بروز مناطق إستراتيجية .

المبحث الأول:آليات التنافس الصيني الأمريكي في القرن الإفريقي .

تميز القرن الإفريقي انه كثبر الصراعات لكن هذا لا يعني انه فقير الموارد الطاقوية بل أصبح في اقوي الأجندة الدولية (الصين و الولايات المتحدة الأمريكية) و هذا ما ستناوله في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الآليـــــــات السياســـية

المطلب الثاني: الآليـــــــات الإقتصاديـــــة

المطلب الثالث: الآليات الأمنية و العسكرية.

المطلب الأول: الآليـــــــات السياســـية

الدور الأمريكي في دور القرن الإفريقي:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة إهتماما أمريكيا كبيرا بالقارة الإفريقية ودول القرن الإفريقي حيث أطلقت العديد من المبررات السياسية وراء هذا الإهتمام، فقد جعلت قضايا تحقيق الديمقراطية لقضايا محورية في الإستراتيجية الأمريكية،حيث قامت هاته الإستراتيجية على تحقيق الإستقرار في منطقتين : الأولى منطقة القرن الإفريقي إعتمادا على قيادات جديدة تدين لها الولاء و شرق إفريقيا خاصة بعد تفجير سفارتها بكينيا و تترانيا **1998**.[1]

إن إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا عامة و القرن الإفريقي خاصة ظل محدودا جدا قبل أن تتحرك وتحل محل الدور الأوروبي أثناء الحرب الباردة بعد أن ول عهد الإستعمار المباشر و تطورت الأوضاع لتعزيز الوجود الأمريكي في القرن الإفريقي لحماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي و قد إزداد ذلك الإهتمام بفعل المنافسة على مصادر الطاقة في المنطقة في المرحلة الراهنة.[2]

وتعتبر هجمات **11** سبتمبر **2001**، ليست مجرد هجمات فقط بل قد أحدثت و شكلت قفزة نوعية بالغة الأهمية في آليات و أشكال التنافس الدولي و تسببت في إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى، ومنذ إنتهاء الحرب الباردة وضعت هدفا محوريا يكون محور سياستها الخارجية إتجاه إفريقيا ككل و دول القرن الإفريقي خاصة[3] وذلك بدرء الخطر التهديدي لها و هيا إستراتيجية العمل الإستباقي أو الحرب الإستباقية **Preemptive war**.[4]

---

[1] محمد خديجة عرفة، أمن الطاقة و آثاره الإستراتيجية ، مرجع سبق ذكره، ص:40.

[2] دول القرن الإفريقي: دورها وتأثيرها في القضية الصومالية، بقلم عبد الله الفاتح نقلا عن موقع: **olsomol/net.**

[3] خالد يوسف، القرن الإفريقي الأمريكي لمحاصرة العالم الإسلامي نقلا عن: **http://www.elmoslim-net lmode**

[4] راوية توفيق، التنافس الدولـي في القارة الإفريقية، الموقع: **www.albayan-magazine-com/Files/ofrica/Ides.**

وقد مر القرن الإفريقي بعدة مراحل في السياسة الأمريكية و لعل أبرزها إدارة جورج بوش الإبن **(2001-2009)** حيث أعلن عن إستراتيجية الحرب على الإرهاب و أطلق عليها **The Buch Doetrine** وذلك من أجل تأمين الوصول إلى مصادر النفط، خاصة مع تنامي القدرات النفطية بشكل كبير نظرا لإعتبار الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة حيث ما يقارب ربع الإستهلاك العالمي إحتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا.

أهم المبادرات الأمريكية في القرن الإفريقي:

- **مبادرة القرن الإفريـــقي الكبير Greates Horn of Africa Initialwe** تم طرحها من قبل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وهو مفهوم موسع يختلف عن الجميع المفاهيم المرتبطة بالقرن الإفريقي الجغرافية و السياسية التي كانت مستخدمة خلال فترة الحرب الباردة و التي أعلنها الرئيس الأمريكي أواخر **1994** و تشمل هذه المبادرة عشر دول إفريقية : أريتيريا، أثيوبيا، السودان، الصومال، جيبوتي، كينيا، أوغندا، تنزانيا ، رواندا ، بوروندي ، و يطلق عليهم بـ **: قوس الأزمة** * نتيجة للصراعات والمجاعات و السياسات الإقتصادية الخاطئة وتقوم مبادرة القرن الإفريقي الكبير على خمسة مبادئ مهمة

1- **الخصوصية و المسؤولية الإفريقية African ownerschip** أي ضمان وجود تأييد إفريقي لمبادرة و التأكيد على محورية الدور الإفريقي فهي منطقة القرن الإفريقي .

2- **التنسيق الإستراتيجي** **slratigic cooratiuation**أي التنسيق بين كافة الوكالات و الأجهزة الأمريكية و بين شركائها المحليين بالمنطقة.

3- **ربط الإغاثة بالتنمية Linking reelief to develo** ربط مساعدات الإغاثة و المساعدات الإنسانية بالأهداف التنموية طويلة الأجل.

4-**المنظور الإقليمي Regional perspective** لتحقيق آثار إقليمية و تعزيز الجهود المشتركة.

* أطلقه بريجينسكي عام 1992 و الذي أعيد إقراره في قمة واشنطن عام 1994 بمعنى تحديد المناطق الجغرافية ذات الصراعات التي تهدد الحضارة و القيم و المصالح الغربية بالدرجة الأولى.

5- تحقيق الإستقرار : أي محاولة بث الإستقرار في المنطقة [1].

- **مبادرة حل الصراع في القرن الإفريقي** أو قانون الصراع الإفريقي **African conflict rmesolution** والهدف منه هو زيادة القدرات للمؤسسات الحكومية و غير الحكومية في مجال حل الصراعات. [2]

*** الأدوار الأمريكية في حل النزاعات في دور القرن الإفريقي:**

يتأثر الدور الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي بعدة عوامل نابعة من البيئة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل هذه العوامل المصالح الأمنية و الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة اللوبي الصهيوني الأمريكي بالإضافة المجتمع المدني و حقوق الإنسان.[3]

دورها في الصراع الإثيوبي الأرتيري: حيث تم تعليق الهجمات الجوية بين الجانبين في جوان **1998** و ذلك في عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون و في **31** يوليو **2001** و يتأيد من الولايات المتحدة الأمريكية تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا و أريتيريا (**nunmee**) وذلك نتيجة تعرض المصالح الأمريكية في دول القرن الإفريقي و ذلك لمراقبة وقت أعمال القتال و مراقبة مواقع القوات لكلا الحالتين.[4]

دورها في الصراع السوداني: قال" **أندرو ناتسيوس** " المدير السابق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و الذي عينه آنذاك الرئيسي السابق جورج ديليوبوش بعد ذلك منسقا خاصا للمساعدات الإنسانية الأمريكية في السودان ، إن أول ملف يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية أمر الرئيس الأسبق جورج دبليوبوش مراجعته هو الملف السوداني نظرا للمصلحة الأمريكية العميقة في السودان.[5]

---

(1) VS Agencey For international development :**The Greater Horn of Africa initiative (G H A I) stratigic plan** Fy 1998- Fy 2002 –Washington-November 1997-pp3-6.

(2) دور المؤسسات الإفريقية في تحقيق السلم و الأمن الإفريقي: **www-elsyasi-com/article1968.**

(3) سامي السيد أحمد،السياسة الأمريكية إتجاه صراعات القرن الأفريقي مابعد الحرب الباردة ،مرجع سبق ذكره،ص:130.

(4) سامي أحمد السيد ،نفس المرجع ، ص:275.

(5) نفس المرجع،ص: 281.

لقد سعت الإدارة الأمريكية أن تحاصر السودان وعزله إقليميا و دوليا و إقتصاديا و سياسيا لكن في عهد الرئيس ديلبوبوش فقد تغيرت و محاولة تبني سياسة جديدة للسودان إلى جانب ذلك مع السودان من أجل الإستفادة من البترول السوداني نتيجة توفره على إحتياطي قدر بـ : **600 مليون – 1200 بليون برميل.**[1]

دورها في جنوب السودان: لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية و دعت إلى مبادرة **IGAD** التي أكدت على حق المصير للجنوب، وقد إستمرت الجهود الأمريكية الضاغطة على الحكومة السودانية في ذات الوقت التي قدمت فيه الدعم لحركة التمرد في الجنوب، كما دعت حلفائها الدولتين مثل بريطانيا و إسرائيل الإقليميتين ودول الجوار الإفريقية بدعم السودان أي الجنوبيين وهو الأمر الذي دفع بالحكومة السودانية إلى الرضوخ للشروط الأمريكية و الموافقة على إتفاق **مشاكوس الإطاري** في عام **2011.**[2]

* **الصين:** إن ما يميز التعامل الصيني مع النظم الإفريقية هو دعم التدخل في شؤونها إذ ليس لها معايير سياسية في التعاطي مع هاته النظم فهي ترى أنه من غير الصواب ربط ما تعتقده أنه صحيح أخلاقيا أو ثقافيا سياستها الخارجية وسرعة تأقلمها مع الأنظمة معها حسب طبيعة الدول المضيفة و الحكومات، ومن أهم المحاولات الصينية فقد وقفت ضد الموقف الأمريكي الداعم لفرض عقوبات إقتصادية على الحكومة الصينية بحجة مشاركتها في حملات التطهير العرقي.[3]

عملت الصين على عدم محاولة غرس الفكر الشيوعي الصيني في البلدان الإفريقية ولجأت للدبلوماسية بدل الإيديولوجية و الإبتعاد عن الإملاءات السياسية ودخلت مرحلة التركيز على المنافع المشتركة و

---

(1) محمد أحمد إبراهيم ،" **الحروب الأفغانية في إفريقيا** " ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،2001،ص:40.

(2) إنفصال الجنوب بين التحديات الداخلية و التداعيات الإقليمية نقلا عن الموقع: **www.polties –dz-com.**

(3) إبتسام العامري ،الدور الصيني في إفريقيا ،مركز الدراسات العربية نقلا عن الموقع: **www.caus-org-ib//pdf/enayazine article11**.ص: 135.

دبلوماسية تبادل المصالح **win with stratigy** [1]

ومن بين الأدوار السياسية التي قامت بها حيث قامت بتعيين مبعوث صيني للشؤون الإفريقية و إنخرطت بكين في قضايا القارة و نزاعاتها كالتوسط في الأزمة السودانية بين الخرطوم وجوبا ،أو كالتوسط في أزمة جنوب السودان بين أطراف الصراع، كذلك إنخراط الصين في قوات حفظ السلام الدولية المرابطة في المناطق النزاع و التوتر.[2]

إن زيارات المسؤولين الصينيين و إلى كانت أبرزها جولة رئيس الوزراء الصيني " لي كي نشيانغ" في إفريقيا إعتبرها المراقبون جولة ترسل رسائل عدة منها : مدى النفوذ الصيني و دوره في المنطقة، تبرهن على الإهتمام المبكر بالقارة ، حيث ذكر خلال مؤتمر صحفي مع نظيره" **هيلا مريم ديسالين** " رئيس وزراء إثيوبيا ،" أن إثيوبيا هي المحطة الأولى لأنه توجد صداقة عميقة بين بلدينا و إثيوبيا دولة محورية في إفريقيا وهي مقر الإتحاد الإفريقي".[3]

إلى جانب ذلك محاولة سفير الصين لدى الإتحاد الإفريقي عبر وكالة **Assotiated press** حيث صرح أن بلاده تنتظر إرسال قوات حفظ السلام لمنطقتي رأس وجزيرة **Dumura** الحدوديتين المتنازع عليها بين جيبوتي و أريتيريا ومحاولة التوسط في النزاع القائم بينهما و الذي نشأ نتيجة إحتلال القوات الأريتيرية لهما يومي **12-13-/2017/06** حيث كانت هناك هدنة بينهما وقعت في **2010/06/6** وكانت القوات القطرية تحمل صفة مسؤولية المراقبة.[4]

المطلب الثاني: الآليـــــــــات الإقتصاديـــــة

الآليات الإقتصادية الأمريكيـــة:

---

[1] عبد الرحمن أحمد عثمان، " **العلاقات الصينية الإفريقية :دراسات مستقبلية** " ،جامعة إفريقيا العالمية ،مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في مبادرة الحزام والطريق الخرطوم -21-22 نوفمبر 2017 ،ص:321.

[2] الإستراتيجية الصينية في القرن الإفريقي على ضوء السعي إلى السيطرة على إدارة ميناء عدن، نقلا عن موقع: **politicalistreet.org/setion/1460/default.**

[3] أبعاد الإهتمام الصيني بشرق إفريقيا نقلا عن موقع: **www.guinaat african.com.**

[4] الوساطة الصينية المحتملة في نزاع الجيبوتي الأريتيري نقلا عن موقع: **http//democraticac.**

تتجه التحولات الإستراتيجية الأمريكية العالمية بعد سقوط الإتحاد السوفياتي السابق في بداية التسعينات القرن الماضي، و إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، و تبنيها مشروع العولمة "**Globalisation**" أي نشر نموذج الثقافة الغربية كل أرجاء الكون ، فقد أخذت الإستراتيجية الأمريكية تنتبه لأهمية القارة الإفريقية ودورها المحوري الأمني الأمريكي القومي، وكذلك قامت بالتنسيق حملة لإحياء علاقاتها مع إفريقيا بهدف دمج إفريقيا في الإقتصاد العالمي ، بعد أن كانت إقتصاديات الدول الإفريقية تعاني من التهميش في فترة الحرب الباردة ،وذلك من خلال زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق **بيل كلينتون** لبعض دول غرب إفريقيا و منطقة البحيرات **1998** من القرن الماضي ،ولكن بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، فقد ظهرت تحولات في الإستراتيجية الأمريكية نحو إفريقيا تمثلت في الحرب على الإرهاب تحت قرار المجلس الأمن رقم **1373** الذي يلزم جميع الدول لمكافحة الإرهاب".[1]

إن المتغيرات الجديدة الدولية التي سارت بإتجاه العولمة الأمريكية أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا نحو التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للإختراق ، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد وقد إتضحت بتأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة حيث تخضع هذه الشراكة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لعملية تقويم و إعادة ترتيبها لأولوياتها و أهدافها نتيجة الموقع الإستراتيجي و الثروات الطبيعية و خطوط التجارة و تقوم عملية الإندماج في الإقتصاد العالمي وفق الإستراتيجية الأمريكية وفق ثلاث محاور:

1- تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية التي تقوم على إنهاء مرحلة المساعدات المالية و إجلال مرحلة التبادل التجاري محلها.

2- دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي لا سيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية.

---

[1] السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا الفرص و التحديات نقلا عن موقع:
https://www.afriyatneuws.net/article.

3- العمل على إنهاء ومنع الصراعات و إنهاء حروب التطهير العرقي بما يحقق الأمن و الإستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية.

ويهدف التحرك الإقتصادي الأمريكي وفق التقرير الذي صدر في منتصف **1997** بعنوان: تعزيز العلاقات الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع إفريقيا و الذي حث أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا.[1]

أهم المشاريع الإقتصادية الأمريكية في دول القرن الإفريقي:

إن مسألة النفط والطاقة من الأمور الحيوية و المهمة في الحياة و الإقتصاد الأمريـكي ،وهي الأمور الرئيسية التي تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إذ تشكل عص الحياة للشعب الأمريكي فهي تستورد حاجياتها حوالي **600%** من الحاجيات النفطية، أي تستخدم **25%** من نفط العالم، وهذا رقك كبير ونسبة عالية للإعتماد على النفط العالمي و بالنسبة إلى دول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها دولة مهيمنة في النظام الدولي الجديد، والقول بأن منطقة القرن الإفريقي مقارنة بغيرها من المناطق الإفريقية مثل غرب إفريقيا ، فإن زيادة الطلب الأمريكي على النفط بجانب عوامل أخرى تجعل المنطقة بؤرة إهتمام دولي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تعمل على حماية مصادر الإنتاج في القارة الإفريقية نتيجة لعدم الإستقرار معظم دول القارة من عدم الإستقرار السياسي و ذلك لضمان تدفق سير تصدير النفط الإفريقي.[2]

---

[1] السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة : بقلم د: محمد عبد الرحمن نقلا عن موقع: **http:// www.afrigateneues.net /article.**

[2] قاسم محمد و إسراء رشيد عبد الله ،**المتغيرات الداخلية المؤثرة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه القرن الإفريقي بعد 11 /2001/09** ، مرجع سابق ، ص: 30.

مشروع النمو و الفرص الإفريقي(الآغو):

أنشئ بموجب قانون التجارة و التنمية لعام **2000** وصدر في **18** ماي **2008**، من أهدافه: تعزيز الإستثمارات بين الولايات المتحدة الأمريكـية و الدول الإفريقيــة ، تعزيز التنمية الإقتصـادية في إفريقــيا (جنوب الصحراء الكبــرى) ، تعزيز الوصول إلى الفرص بشكل أكبر بين المستثمرين الأمريكيين بشكل أكبر في هاته المناطق ، تم تعديله ثلاث مرات ، أغو 2، أغو 3، أغو 4، و تم تمديده إلى سنة **2025**.[1]

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع إتفاقية للتجارة والإستثمار TIFA مع الكوميسا عام **2001** كما قامت بتقديم منح تتمثل في منحة 7 ملاين دولار عن طريق الوكالة للتنمية الدولية ، بالإضافة إلى مبلغ نصف مليون دولار قدمها صندوق الدعم الإقتصادي **Economic Suport** ،و أن قيمة الصادرات **Fud**– الكوميسا للولايات المتحدة الأمريكية في إطار **AGOA(الأجوا)** إرتفعت بمقدار **227%** أي **2.3** مليار دولار منها **48%** صادرات غير نفطية.[2]

إذا يعتبر قانون النمو و الفرص في إفريقيا أكثر مجال إقتصادي أو آلية بارزة في القارة الإفريقية و التي كانت تهدف إلى تسيير وصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية و إعفاء نحو **1800** منتج من الرسوم الجمركية.[3]

ولطالما ترددت الشركات الأمريكية في الإستثمار على الرغم من معدلات النمو المرتفعة، إلا أنها بدأت تنظر للقارة بإعتبارها فرصة هامة لتحقيق الأرباح، حيث جاءت القمة الأمريكية الإفريقية في واشنطن من **4** إلى **6** أغسطس **2015** الأولى و التي حضرها رؤساء الدول وحكومات **51** دولة إفريقية وقد سيطر الملف الإقتصادي على أجندة القمة و تحديدا زيادة الإستثمارات الأمريكية في إفريقيا لذلك كان الحدث

---

(1) Kara Diallo , AGOA :Aperçu, Avantage Regles d'origine et procedures d'exportaton.Abdjien :USAID west africa :2008p3.

(2) **Common Market of easten and southen** Africa ,Report of the tenth summit of the come SA authority on priority issues kigle –Rawanda 2005.

(3) التغلغل الأمريكي في إفريقيا: نقلا عن موقع: مقالات **marsadz.com**

الأبرز في القمة إعلان أوباما عن إستثمارات أمريكية جديدة في القارة بقيمة **14** مليار دولار، لذلك كان الحدث الأبرز خاصة في مجالات الطاقة و البناء و النقل والقطاع المصرفي هذا بالإضافة إلى تخصيص **7** مليارات دولار لدعم الصادرات الأمريكية في إفريقيا ، والتي لا يتعدى حاليا **51%** من إجمالي الصادرات الأمريكية، كما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما عن دعم إدارته لتحديد و توسيع نطاق قانون الفرص و النمو الإفريقي، وذلك من أجل مضاعفة إنتاج الطاقة.[1]

الآليـــــــــــات الإقتـــــصاديـــة الصينيـــــــــــــة:

لقد بلغ الإستثمار المباشر الصيني في إفريقيا عام **2013** إلى **25** مليار دولار بوجود أكثر من **2500** شركة صينية إستثمارية في شتى المجالات، من خلال الإستثمارات الحيوية بلغت التجارة بين إفريقيا و الصين إلى **210** مليار دولار في العام ذاته، وحيث من المتوقع أن يصل تعداد السكان في إفريقيا إلى **2** مليار نسمة بحلول **2050** فإن الصين تعتبر إفريقيا مجالا حيويا لنموها الإقتصادي و ذلك من خلال فتح أسواق جديدة لمنتجاتها عبر تعزيز قواعد نفوذها الحالية بالإضافة إلى ذلك تقد الصين فرصا تنموية قوية للدول الإفريقية في الوقت الراهن.[2] وتشمل سياستها:

– تخفيف عبء الدين المستهدف.

– تقديم القروض الرخيصة المرتبطة بتطوير البنية التحتية .

– دعم إفريقيا في المنتجات العالمية مثل الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، كما أن هذا المنتدى واصل دورته حتى سنة **2009** حيث تقوم الدبلوماسية الصينية على تدفق موارد الطاقة خاصة النفط و الغاز الخام منذ سنة **1993** مستورد و بدأت تغلغلها في إفريقيا بشراء النفط و الغاز الخام مقابل تطوير البينة التحتية فهي تعتمد على المنطق الإقتصادي في تعاملها للقروض و المساعدات دون إشتراط لأي إصلاحات إقتصادية أو سياسية ، وترى" **نيلي كمال**" أن موقع الصين في

---

[1] سعيدة عمر محمد، **إفريقيا الصاعدة بين الهيمنة الجديدة و حرب التنمية** ، المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة نقلا عن موقع: **http://saidaomer-Filles –wordpress-com/2015/03.pdf.**

[2] المرجع نفسه.

الخارطة الدولية يتحدد بنمط القيادة المؤجلة كإستراتيجية لتأسيس ركائز التعددية الدولية حيث تقسم الباحثة توجهات السياسة الخارجية الصينية إلى شقين :

توجهاتها إتجاه دول الدوائر التقليدية و توجهاتها إتجاه دول و أقاليم ، آخذة في الصعود على سلم الأولويات الصينية و تخلص إلى أن الصين تدبر علاقات تعاونية ممتدة تتمتع بها لمواقف قوة تزيد من مقوماتها الإقتصادية التي حققتها خلال مسيرة تنميتها.

وإنطلاقا من تعزيز مفهوم أمن الطاقة فقد سعت إلى ضمان إمدادات النفط، حيث نجد أن الشركات النفطية الصينية قد كثفت نشاطها في القطاع الأساسي للطاقة، حيث وصلت واردات الصين في النفط الخام إلى **401** مليون برميل **عام2010** في ظل إرتفاع وارداتها النفطية في التوقعات المستقبلية من الخارج إلى **65%** **عام2020** فهناك ثلاث شركات نفطية صينية عظمى على دعم حكومي في تعاملها مع البلدان والشركات الإفريقية هي:

المؤسسة الوطنية الصينية للبترول و الكيماويات **(sinopec)** ، شركة النفط الوطنية الصينية **(chpc)** ، شركة النفط البحرية الوطنية**(chooc)** .

وتهتم هذه الشركات الثلاث بإستيراد ما نسبته **90%** من النفط الإفريقي الوارد إلى الصين إلى جانب وجود شركات الإستثمار (شركة تسونيك يان، شركة بتروجاينا).[1]

وبحسب الكتاب الأبيض الصادر عن مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني عام **2013** بشأن التعاون الإقتصادي و التجاري بين الصين و إفريقيا وحتى نهاية **2012** وقعت الصين إتفاقية للإستثمارات الثنائية مع **32** دولة إفريقية ، كما قامت بإنشاء لجان إقتصادية مع **45** دولة كما أن هناك أزيد من **2000** شركة صينية إستثمارية في **50 دولة** ومنطقة إفريقية.[2]

---

[1] بشير هادي الرزاق،" **سياسة الصين الإقتصادية في إفريقيا الواقع و الآفاق** "، مجلة المستبصرية للدراسات السياسية و الدولية ،العدد52، 2015، ص ص : 259-291.

[2] بدر حسن الشافعي،" التغلغل الناعم....إستراتيجية الصين في تعزيز وجودها في إفريقيا" القدس العربي ،متحصل عليه من الموقع :.**http://wwww-alguds.com.ok/p=123209**

ويعتبر دور القرن الإفريقي هو أحد المسارح الرئيسية التي تستخدم فيها الصين نهج الأربعة محاور على أساس المصالح الإقتصادية و الإيديولوجية و السياسية و الأمنية ، فالمصالح الصينية إتجاه إفريقيا في الأصل ذو طبيعة لإقتصادية و ذلك بسعيها نحو الموارد الطبيعية و الوقود(الطاقة) .

فقد ركزت على تفريغ بعض الصناعات المعززة إلى بلدان القرن الإفريقي و جعلها أسواق لها أكبر مثال على ذلك أثيوبيا، ولتعزيز مشاركتها المالية مع بعض الدول الأخرى ، تستخدم الصين ثلاث نقاط رئيسية:

– الأدوات: المنح والقروض بدون فائدة والقروض الميسرة.

– أشكال مختلفة للتمويل، فلا تزال غالبي التدفقات المالية إلى دول القرن الإفريقي تظل مرتبطة بالمساعدة الإنمائية الرسمية حيث تعتبرهما المساعدات مجانية مساعدة الدول الشريكة،وفي أول العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تستخدم أداة مالية رابعة وهي الإستثمار المدعوم بالمصادر" **RFI**" **The Resource Bached Investment Finance** حيث تستخدم البلدان الشريكة مواردها الطبيعية كضمان للحصول على قروض صينية للإستثمار في المقابل تقدم الصين القروض المورقة مقابل القيمة الصافية للموارد الطبيعية التي تكون الدول المتكيفة حرة في إنفاقها كما تشاء.[1]

بحيث تبنت الصين منهج جديد يرتكز على الدبلوماسية في مصلحة الإقتصاد عوضا عن المنهج السابق الذي كان يتمحور حول الإقتصاد في خدمة الدبلوماسية،ونلاحظ مما سبق أن الصين تزيد تحقيق المصلحة المشتركة مع الأفارقة ، تحت شعار نحقق التنمية معا و ظهور مفهوم جديد الصينوفونية على غرار الفرنكوفونية وغيرها من المفاهيم المتزامنة معها خطة عمل بكين **2015/2013** للتعاون الصيني الإفريقي و تتبع الصين نهج الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (سادك **sadoc**) بعدم التدخل في

(1) Anca –Elena Vrsu and Willem van vanden berg,china and the EU in the Horn of Africa :competition and cooperation .clingendel :ne therlands Institione of international relations :https:// www.clingendal –org/stues/default/files /2018-04-pdf pp.3-5.

الشؤون الداخلية للدولة و للدول ذات السيادة ما برر موقف الصين إتجاه إحجامها عن فرض عقوبات في عدة مواقف.[1]

حيث شكلت نظرية " تتبع التنين" التي تبنتها الكثير من الشركات العالمية خاصة من الدول النامية و الإقتصاديات الصاعدة حافزا لهذه الشركات بزيادة إستثماراتها في إفريقيا فقد ساد الإعتقاد أنه حيث توجد الصين فإن ذلك يعني الإستقرار و الأمان في الإستثمار فإرتفع ذلك من **90** مليار إلى **880** مليار دولار.[2]

إستضافة الصين المنتدى الإستشاري الصيني الإفريقي الأول في بكـــين شهر أكتوبـر **2000** مشيرة إلى إنتهاجها سياستها الجديدة إتجاه إفريقيا و التي تحث على سرعة دخولها إلى المناطق التي تنتج الموارد الطبيعية الرئيسية و في نفس الوقت تقدم التعاون لدول القارة في المجالات الإقتصادية.

منتدى التعاون الإفريقي الصيني: CACD.

الآلية التي من خلالها تقوم بتنسيق أنشطتها في إفريقيا وهو منتدى للتشاور و الحوار مع التركيز على التعاون بين الجنوب و الجنوب و قضايا العولمة، عقد الإجتماع الأول في بكيـن سنة **2000** حيث إعتمدت برنامج التعاون الإفريقي الصيني في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، يجتمع كل ثلاث سنوات و يعقد إجتماعا تحضيريا رفيع المستوى ،كما أنه دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا " **نيباد" "NOBAD** .

مبادرة الحزام و الطريق (BRI):

طرحها الرئيس الصيني : **شي جين بينغ**" خلال جولته في وسط آسيا في سبتمبر و أكتوبر **2013** مبادرة الحزام الإقتصادي لطريق الحرير البحري للقرن **21** كما طرح تعزيزا الحوار و التواصل و المبادلات التجارية و مبادلات العملة و التواصل الشعبي، حيث ترتبط هاته المبادرة بإفريقيا من ناحيتين:

---

(1) القوة الناعمة الصينية و الهيمنة الجديدة في إفريقيا ...شراكة أم هيمنة ، بقلم سيرين الصباحي ،متحصل عليه من الموقع:**https://el badil-pss-org/17/03/2018//...**

(2) العلاقات الصينية الإفريقية : الفرص و التحديات ،بقلم د- عزت شغرور نقلا عن موقع: **studies-aljazira –net**-

1- الربط بين تعديلات الهيكلي و الصناعي في الصيـن و التنمية الصناعية في إفريقيا.

2- هو ربط بين مبادرة " حزام واحد طريق واحد الصيني" و بين إستراتيجية إعادة الإحياء و الإنهاش و التنمية في إفريقيا بما يمكن أن يمهد الطريق للرابطتين و المزيـد من التداخل و التفاعل بين إفريقيا و الصيــن.[1]

المطلب الثالث: الآليات الأمنية و العسكرية.

لقد أصبحت إفريقيا ضمن الأجندة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية و ميدان الإهتمام الأمريكي و قائمة ضمن الأولويات من زاوية الأمن القومي المتعلق بالحرب على الإرهاب و مقاومة إنتشار أسلحة الدمار الشامل فبعد أحداث **2001/09/11** باتت إفريقيا تشكل أهمية محورية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي و في هذا السياق كان **بول وولفويتز Paul Wolfowtiz –** وزير الدفاع الأمريكي السابق – قد أعلن ((أن التحركات الأمريكية لمكافحة الإرهاب لم تعد جريمة و عقاب و إنما تهديد يجب استباقه للوقاية منه[2].

وأعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في بيان له أمام الكونجرس في **20** سبتمبر**2002** وهي الإستراتيجية التي عرفت أحيانا باسم " مذهب بوش**Bush Doctrine** وتقوم عالميا على الأسس والعناصر الرئيسية الآتية :

أولا: إن التهديد للولايات المتحدة على مستوى العالم يتمثل في " خطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل" هذا الإدراك الأمريكي جاء على ضوء انتهاء الحرب الباردة والعلاقات الجديدة مع روسيا والصين، وأحداث **11** سبتمبر **2001** .

---

[1] هيا ،وبين بينج،" حزام واحد .....طريق واحد " : تواصل جديد للعلاقات الصينية الإفريقية في التنمية المستقبلية نقلا عن موقع: **www.sis.gou.eg/up/12.pdf.**

[2] مركز البحوث الإفريقية ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007** ، جامعة القاهرة ، 2008 ، ص 79.

ثانيا : إن الإستراتجية الأمريكية المناسبة لدرء خطر هذا التهديد هي إستراتيجية " العمل بمعنى ، **preemptive war** أو **preemptive actions** الإستباقي أو الحرب الإستباقية" أو شن حرب إستباقية ضد التهديدات.

ثالثا: إن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر لإستخدام القوة، ولو أدى الأمر إلى الإعتماد **imminent attack** على نفسها منفردة في هذا الشأن ضد أي هجوم وشيك.

رابعا: تتحدث الإستراتيجية الأمريكية عن أن الولايات المتحدة ستبحث في نشر الحرية و توسيعها عبر العالم، فالديمقراطية و التنمية و السوق الحرة كلها مظاهر للحرية المنشودة.[1]

المبادرة الخاصة بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية موحدة لإفريقيا:

كانت توجد خمس قيادات عسكرية أمريكية على مستوى العالم – وكانت القارة الإفريقية تقع في نطاق إختصاص ثلاث قيادات منها: القيادة المركزية الأمريكية (**USCENTCOM**) و يوجد مقرها في قاعدة ماكديل الجوية في تامبا بولاية فلوريدا– وهي مسؤولة عن **27** دولة في الجزيرة العربية ووسط جنوب أسيا والقرن الإفريقي (تحديدا السودان– أريتيريا– إثيوبيا– جيبوتي –الصومال– وكينيا) و مصر والقيادة الأمريكية الأوروبية (**USEUCOM**) ويوجد مقرها في شتو تجارت في ألمانيا و هي مسؤولة عن **90** دولة من بينها **42** دولة إفريقية.[2]

في السادس من **فيفري2007** قرر الرئيس جورج دبليو بوش إنشاء قاعدة عسكرية مركزية موحدة لإفريقيا **UNITED COMBATANT COMMAND FOR AFRICA (AFRICOM)** من أجل مراقبة الأمن داخل القارة و تدعيم التعاون الاستراتيجي و بناء شراكات بين القارة و الولايات المتحدة الأمريكية ‘ و تشجيع المهام غير العسكرية و إدارة العمليات العسكرية عند الضرورة . و تشمل القيادة الأمريكية

---

(1) - Benedikt Franke**, " Enabling a Continent to Help it Self : U.S. Military Capacity Building and Africa's Emerging Security Architecture"** , Strategic Insights , Volume VI, Issue1 , January 2007, p13.

(2) السيد أحمد سامي ، مرجع سابق،ص200.

الجديدة لإفريقيا "أفريكوم" دول القارة كافة باستثناء مصر ، و بالتالي أصبحت الأفريكوم القيادة الأمريكية السادسة على مستوى العالم إلى جانب القيادات الخمس القائمة أصلا و أعلن جورج دبليو بوش أن القيادة الجديدة سوف تدعم التعا ون الأمني بين الولايات المتحدة و إفريقيا و تساعد على خلق فرص جديدة لتعزيز قدرات شركاء الولايات المتحدة داخل القارة.[1]

في القرن الإفريقي، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية وحيدة معلن عنها ، تقع **جنوبي مطار" أمبولي**" الدولي جيبوتي ، و هي **قاعدة ليمونيير** ، و بها ما يزيد عن **3000** جندي أمريكي، أنشئت في **2002** ، لمراقبة المجال الجوي و البحري و البري للسودان و اريتريا و الصومال و جيبوتي و كينيا ، و اليمن ، وتمويل وتدريب جنود جيبوتي .وفي مايو **2016** م، أمدت وزارة الدفاع الأمريكية إيجار القاعدة لعشر سنوات قادمة، وتصل تكلفة الإيجار في العقد الجديد إلى حوالي **20** مليون دولار سنويا، بدلا من **50** مليون دولار، كانت تدفعها واشنطن قبل ذلك.ومن هذه القاعدة، تنطلق عمليات "مكافحة الإرهاب" التي تنفذها الجيش الأمريكي في الصومال، ضد "حركة شباب المجاهدين" المسلحة، وفي اليمن، ضد تنظيم القاعدة، إضافة إلى الحفاظ على المصالح الأمريكية في القارة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية .وبحسب تقارير إعلامية، فإن أمريكا تمتلك قواعد عسكرية بشكل سري في عدد من بلدان القرن الإفريقي، حيث يتواجد في كينيا قاعدتا **ميناء ممبسة البحري ونابلوك** ، وفي إثيوبيا تمتلك واشنطن قاعدة عسكرية لطائرات بدون طيار في منطقة "**أربا مينش**" منذ عام **2011** ،وتستخدم القاعدة الطائرات للاستطلاع والتجسس على شرق إفريقيا.[2]

كما تعد قوة المهام المشتركة في القرن الأفريقي إحدى القوات الأمريكية التي تمّ تشكيلها عقب أحداث **11 ايلول2001م**، بغرض تعزيز قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة القرن

---

[1] نفس المرجع، ص202.

[2] محمود جمال ، "**القرن الإفريقي و الملعب المفتوح .....من يحكم ؟**"، تقديرات إستراتيجية ، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2017 ، ص:2-3.

الأفريقي، وتحقيق هيمنتها على المنطقة، لضمان حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها في المنطقة ، وأنّ قوة المهام المشتركة تمّ بناءها وتكوينها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأمن والاستقرار في شرق أفريقيا، كما أن تكوين قوة المهام المشتركة في القرن الأفريقي هو جزء من منهج وخطة عمل متكاملة تمّ إعدادها بواسطة المخططين العسكريين للولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز أمنها القومي الشامل، وحماية مصالحها الحيوية، عبر انفتاح قواتها في المناطق التي تدّعي الولايات المتحدة الأمريكية أنّها تمثل خطراً على أمنها القومي، وانفتاح قوة المهام المشتركة في القرن الأفريقي يمثّل أحد الخطوات الفعلية العسكرية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية، وبحلول أواخر العام **2009م**، كما قد تمّ تحويل مهمة قوة المهام المشتركة في القرن الأفريقي لمكافحة الإرهاب، المتمثل في محاربة الجماعات الإسلامية في الصومال واليمن وتمكين جيوش المنطقة والدول الشريكة الأخرى للولايات المتحدة الأمريكية من بناء القدرات الخاصة بها لمواجهة مشكلات الإرهاب.[1]

ب- الصين:

منذ فبراير **2016** تقوم الصين بإنشاء قاعدتها العسكرية الأولى في الخارج في جيبوتي قرب اكبر قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا، فالقاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي تقام على مساحة تقارب **52** هكتار و تنتهي الصين من تشييد قاعدتها العسكرية الخارجية الأولى لعام **2017**.وتبلغ المسافة الفاصلة بيت القاعدة العسكرية الصينية في جيوتي و قاعدة "**كامب ليمونييه**" الأمريكية التي يتواجد فيها **2500** عسكري أمريكي و مجموعة من الطائرات المسيرة الحربية، **13** كيلومترا .

[1] قاسم محمد عبيد و إسراء رشيد عبد الله ، "**المتغيرات الداخلية المؤثرة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد سنة 2001** "،دراسات افريقية ، العدد الثاني ، نيسان 2017، ص: 50.

ومن المتوقع أن تحتوي القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي على مركز [1] لصيانة السفن وطائرات الهليكوبتر، وتحرسها وحدة من مشاة البحرية.[2]

لذا غيرت الصين من سياسيتها الخارجية و قامت بإنشاء قاعدة بحرية لها في الخارج في جيبوتي ، و أعلنت وكالة الأنباء الصينية أن الهدف من هذه القاعدة هو "ضمان أداء الصين في بعثات حفظ السلام و المساعدات الإنسانية في إفريقيا و غرب آسيا ، و ستساعد القاعدة أيضا في المهام الخارجية بما في ذلك التعاون العسكري و التدريب المشترك و حماية الأمن الصيني في الخارج ، بالإضافة الى الحفاظ على أمن الممرات البحرية المشتركة و الإستراتيجية الدولية ". ووفقا للاتفاق المبرم بين بكين و جيبوتي ، و الذي يسري حتى عام **2026** على الأقل ، قد تضم القاعدة مايصل إلى عشرة آلاف جندي . و يعتبر إنشاء هذه القاعدة تحرك الصين بعيدا عن تركيزها التقليدي على منطقة شرق آسيا و المحيط الهادئ نتيجة لتزايد مصالحها في إفريقيا و الشرق الأوسط . كما يمكن أن ينظر إلى هذا التطور في إطار مبادرة المشروع الصيني مبادرة الحزام و الطريق (حزام واحد، طريق واحد) التي تسعى إلى إنشاء طرق برية و بحرية نربط أقاليم آسيا و المحيط الهندي. ففي حين أن المبادرة عادة ما تفهم على أنها ذات طبيعة اقتصادية في المقام الأول ، إلا أن القاعدة الصينية في جيبوتي تعبر عن الوجه الآخر التي تسعى بكين للظهور به ، خاصة في إطار تنافسها الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث انزعجت واشنطن من بناء الصين لهه القاعدة التي تبعد بضعة أميال فقط من القاعدة الأمريكية في جيبوتي كما نعمل الصيني من خلال بناء هذه القاعدة على حماية تدفقاتها من الموارد النفطية ، فنصف النفط التي تستورده الصين يمر عبر باب مضيق باب المندب، و ينم نقل معظم الصادرات الصينية إلى أوروبا عبر خليج عدن و قناة السويس و تجدر الإشارة إلى أن البحرية الصينية أجرت تدريبات مع نظيرتها

---

[1] مرجع سابق،ص 2.

[2] محمود جمال، المرجع السابق، ص :4.

الروسية في البحر المتوسط عام **2015** و تدريبات عسكرية أخر في البحر الأبيض المتوسط خلال شهر جوان **2017**.[1]

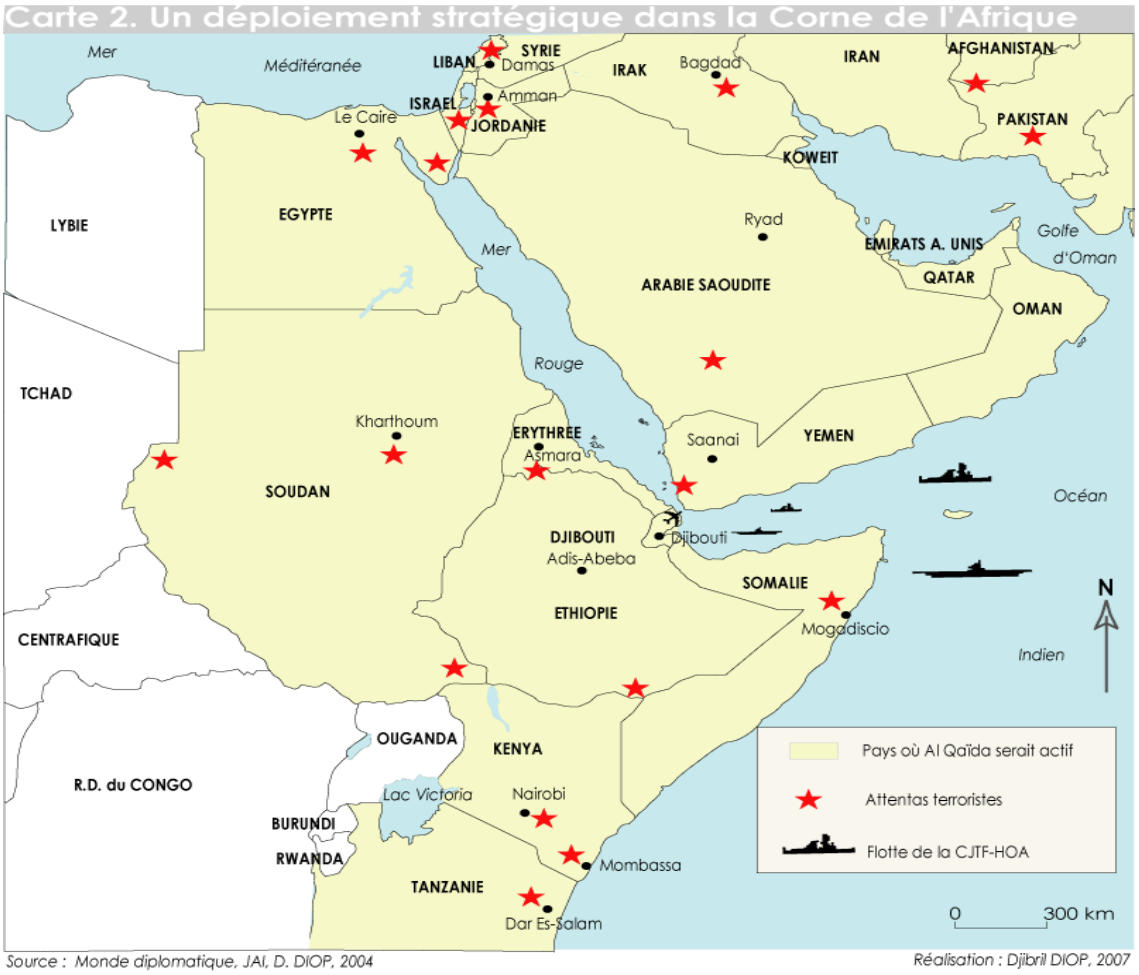

خريطة تبين القواعد العسكرية المقامة على منطقة القرن الافريقي

[1] القواعد العسكرية في البحر الأحمر .....تغيير موازين القوى نقلا عن موقع :
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=154939

المبحث الثاني: تجليات التنافس الصيني الأمريكية في المناطق الجيو إستراتيجية للقرن الإفريقي

إن منطقة القرن الإفريقي لما لها من أهمية جيواستراتيجية على الخارطة العالمية و في الأجندة الأمريكية و الصينية ، فهي اكتسبت أهمية طاقوية نظرا للمناطق ذات الموارد الطبيعية إلى جانب الاكتشافات أو لم تكتشف بعد ، وعلى هذا تم تقسيم هذا المبحث إلى :

المطلب الأول: السودان كمنطقة محورية للتنافس.

المطلب الثاني: الاكتشافات الجديدة للنفط (الصومال – شرق إفريقيا) في ظل التنافس الصيني الأمريكي:

المطلب الأول: السودان كمنطقة محورية للتنافس.

يقع السودان في الركن الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا و يمتد بين خطي عرض **4** و **22** درجة شمالا و بين خطي طول **22** و **38.30** درجة شرقا و يشترك السودان الحدود السياسية مع تسع دول موزعة على الآتي:

مصر**1473)كلم(**، إثيوبيا (16.06)كلم ، و الكونغو (**628**)كلم ، أريتيريا (**605كلم**) ، كينيا(**232كلم**) ، ليبيا (**383كلم**) ، أوغندا (**435كلم**) ، إفريقيا الوسطى(**1165كلم**) ، تشاد(**1360كلم**) ، أي بمجموع حدود بلغ طولها (**7687كلم**) و يطل السودان على جهة بحرية على ساحل البحر الأحمر يبلغ طولها (**853كلم**) ، تبلغ مساحته **1.886.000 كلم 2**منها **2.376.000** كلم **2** يابسة و الباقي **129.810** كلم **2** مائية ، و يعتبر السودان اكبر الدول الإفريقية مساحة.[1]

بعد استقلال السودان سنة **1956** بدأت العمليات الاستكشافية للبحث عن النفط في منطقة بحر الأحمر بحصول الشركة الإيطالية (أجب) على ترخيص للتنقيب بمناطق قولا شمالا و حتى دلتا طوكر جنوبا.

وفي سنة **1960** قدمت امتيازا مدته ثلاثون عاما في منطقة ساحل البحر الأحمر إلى خمس شركات أهمها : "**ابي**" و "**أجيب**" الايطاليتين و شركات أخرى ، كما حصلت شركة كاليفورنيا الأمريكية على تراخيص العمل على التنقيب على النفط **شمال بورسدان و جنوب شرق سواكن في نفس السنة (1959)** ، فيما قامت شركة "**شل**" بإجراء مسح جيولوجي على مساحات من الصحراء الشمالية الغربية للسودان.[2]

---

[1] حسام جاد الدين، **جغرافيا إفريقيا وحوض النيل**، القاهرة: دار العلوم، 2005، ص:166.

[2] مجلة النفط والغاز، العدد11، 2006، ص:20.

وفيما يأتي جدول يوضح تاريخ إستكشاف البترول في السودان.

الشركة	المنطقة	تاريخ الامتياز	النتائج
أجب (الايطالية)	البحر الأحمر	1959	التخلي عن المنطقة سنة 1961
شيفرون(الأمريكية)	البحر الأحمر 1973		اكتشاف كميات معتبرة من الغاز
شيفرون(الأمريكية)	حوض المجلد	1975	اكتشافات بترولية
فيليبس	الجزيرة	1981	التخلي عنها عام 1982
توتال	1 -منطقة السدود (جونقلي) 2 -منطقة القضارف	1981 1984	مازالت تحتفظ بالامتياز في هاته المنطقة اما المنطقة الثانية فقد تخلت عنها سنة 1987
صن اويل	الجزيرة منطقة فيليبس	1982	تخلت عنها من الفترة 1983-1987
اراكيس و شركة استب للبترول	حوض المجلد	1993	نشاطات استكشاف و تطوير تخلت عنها لشركة تلسمان سنة 1997
مجموعة الشركة الصينية و بتروناس و تلسمان و سودابت	حوض المجلد	1996 إلى الآن	نشاطات استكشافية و تطوير أدت إلى تصدير البترول

يبدو أن السودان احتلت مكانة محورية الفكر الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فمنذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة **1989** و تحالفه مع الجبهة القومية بزعامة حسن الترابي و السودان تمث دولة عاصية وفق للرؤية الإستراتيجية الأمريكي خاصة بعد تبني نظام الإنقاذ لإحكام الشريعة

كمحور رئيسي للعمل السياسي ، حيث في **18** أوت **1993** اتهمت الإدارة الأمريكية للنظام السوداني بالإرهاب و أنها ضمن الدول الراعية له و بالتالي تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العزل باستغلال نفوذها على مستوى المنظمات الدولية تحت مسألة حقوق الإنسان و في أكتوبر **1997** فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية و مالية على السودان.[1]

و برغم من ذلك بمكن ***تفهم*** التحرك الأمريكي في مواجهة السودان من خلال اعتبارات ثلاث على النحو التالي :

1/الاعتبار الأول : يشير إلى متغيرات السياسة الأمريكية الداخلية خاصة تأثير الناشطين الأمريكيين من أصول افريقية داخل الكونغرس الأمريكي إضافة إلى ذلك دور المنظمات الإنغليكانية في السودان.

2/ الاعتبار الثاني : موقع السودان الاستراتيجي في الحرب الأمريكية على الإرهاب حيث نركز على منطقة القرن الإفريقي التي توجد بها أكبر قاعدة عسكرية في جيبوتي .

3/ الاعتبار الثالث: و يتمثل في المصالح الأمريكية في السودان، حيث يكل حوض النيل بما يحويه من ثروات معدنية إلى جانب احتوائه موارد طبيعية في مقدمتها النفط كركيزة أساسية للوجود الأمريكية.[2]

يشير الخبير الاقتصادي الصندوق النقد الدولي التيجاني الطيب إبراهيم إلى أن الحزام السوداني النفطي الممتد من غينيا إلى أنغولا يمثل **15%** من إيرادات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية ، و أن الاهتمام الأمريكي بالنفط السوداني يعد ركيزة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية في حال عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، و القول بان الدافع الرئيسي وراء الصراع المحلي في دارفور و تدويل قضيته في فترة وجيزة هو الاستهداف الأمريكي خصوصا و الغربي عموما لهذا الإقليم نظرا للدراسات الجيو فيزيائية أنها

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغداداي ،"**السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان 1989 – 1995** " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر 2002 ، ص 87-90.

[2] خالد بقاص ، "**الصراع الدولي على النفط في إفريقيا بعد الحرب الباردة (السودان –دراسة حالة –)**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية – تخصص دراسات افريقية– ، كلية العلوم السياسة و الإعلام ، جامعة الجزائر – 3 – ،2011) ص :109 .

تحاذي بحيرة النفط الممتدة من إقليم بحر الغزال جنوب السودان مرورا بتشاد و الكاميرون، و يتأكد هذا الطرح لإكتشاف النفط في ولاية جنوب دارفور و بدلية إنتاجه سنة **2006** من المربع **6**.[1]

لقد إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفط الجنوب السوداني مدخلا لعودتها لتحقيق السلام في جنوب السودان، وقد تحقق السلام بإتفاق نيفاشا عام **2005م** بعد نزاع مسلح إستمر **22** عاما بين الشمال و الجنوب، ولكن الإتفاقية وضعت الأسس للعودة الأمريكية من بوابة الجنوب و إحتمال خروج الصينيين من البوابة نفسها، وفي حالة عودة الولايات المتحدة الأمريكية ستجد قيادات من أبناء الجنوب موالين لأمريكا يمكن التحكم في تنفيذ المشروع الأمريكي المتضمن عدم الإستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

عن الأهداف الأمريكية من أزمة دارفور، وكما يلي :

أولا :لقد شكَّلت أزمة دارفور فرصة مناسبة للولايات المتحدة لإتمام ما تبقى من مشروعها في السودان والمنطقة،وخاصة وإن إقليم دارفور يشرف على القرن الإفريقي من خلال تشاد وأفريقيا الوسطى، ويمثل الحد الفاصل بين إفريقيا العربية وإفريقيا السمراء التي مثلت نقطة العبور للعروبة والإسلام، ويشرف على بحيرة النفط الممتدة من إقليم بحر الغزال مرورًا بتشاد والكاميرون، ليلتقي بذلك مع مخطط شركات النفط الأمريكية؛ ويقضي هذا المخطط مد خط بترول الخليج العربي، في حال استقر الوضع في العراق، عبر ميناء ينبع السعودي إلى ميناء عرس السوداني، مخترقًا دارفور إلى تشاد ليلحق بالأنبوب الحالي الذي يبدأ من تشاد ليصب في المحيط الأطلسي .هذا إضافة إلى النفط والحديد والنحاس واليورانيوم والجير الذي يتواجد بكثرة في هذا الإقليم. ولكن الرؤية الأمريكية لمستقبل السودان، لا تعني بالضرورة فصل إقليم دارفور بشكل نهائي، وإنما الحفاظ على وحدة السودان بطريقة شكلية، مع تجزئته من الداخل في كيانات

---

[1] المرجع نفسه ،ص:134.

[2] ياسر أبو حسن ،"**صراع القوى العظمي حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الصيني الأمريكي على السودان** "، دراسات إفريقية ، العدد 45 ، ص:35.

متعددة تربطها علاقات كنفدرالية ضعيفة تتيح للولايات المتحدة إدارتها جميعا بسهولة، ليتم بعد ذلك ربط السودان بالقرن الإفريقي وشرق إفريقيا .دون أن ننسى بأن قضايا حقوق الإنسان قد أصبحت واحدة من ذرائع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم ومنها السودان.[1]

ثانيا :كذلك فقد عكست أزمة دارفور رغبة الإدارة الأمريكية في محاصرة وتطويق النفوذ الفرنسي والصيني في السودان ودول القارة الإفريقية، باعتبارهما المنافسين الأساسيين للولايات المتحدة في" السيطرة "على العالم بشكل منفرد، وقد بدا ذلك واضحًا من طبيعة التفاعلات الأمريكية– الفرنسية–الصينية، بشأن أزمة دارفور ففي الوقت الذي حصلت فيه شركة" توتال "الفرنسية على امتياز استكشاف واستخراج النفط من البلوك **15** في دارفور، فإن إقليم دارفور ذاته يشرف على مناطق النفوذ الفرنسي، وتحديدا تشاد وغرب أفريقيا، لكن الولايات المتحدة استطاعت مد نفوذها إلى تلك الدول؛ حيث حلت شركات النفط الأمريكية "أيكسون موبيل "محل الشركات الفرنسية.

ثالثا: لقد وجدت واشنطن في الوضع الداخلي، سواء على الصعيد السوداني ككل أم على صعيد حركات التمرد التي تنادي بتدخل ودور أمريكي فاعل، فرصة مناسبة لفرض أهدافها وأجندتها الخاصة على السودان، بدليل إنها لم تعط فرصة كافية للحكومة السودانية لتنفيذ الاتفاق بين كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة والحكومة السودانية الفرصة من أجل إنهاء الصراع؛ حيث إّنها قدمت مشروع **03/07/2004** إلى مجلس الأمن صدر بمقتضاه القرار **1556**.[2]

وبالتالي، فإن هذه السياسة الأمريكية تعد أداة تنفيذية لمشروعها المسمى ب" **القرن الأمريكي الجديد**"، والذي تشكل القارة الإفريقية بموجبه واحدة من أهم بؤر الاهتمام الأمريكي نظرا لثروتها الهائلة، وتحديدًا النفط الذي يشكل قاعدة الارتكاز في هذا المشروع؛ حيث تسعى الولايات المتحدة إلى رفع نسبة استيرادها من النفط الإفريقي بحلول عام **2015** إلى **50** %من مجموع نفطها المستورد، أو إحكام السيطرة على

---

[1] صداح أحمد الحباشنة و ومخلد عبيد المبيضين ، " **الموقف الأمريكي من أزمة دارفور** "،دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد36 ، العدد 1 ، ص : 136.

[2] صداح أحمد الحباشنة و مخلد عبيد المبيضين، المرجع السابق، ص:136.

منابع النفط الإفريقي، حيث تنتج هذه المنطقة **345** ألف برميل يوميًا، وجاري تنفيذ مشروعات لمضاعفة إنتاجها إلى **660** ألف برميل يوميًا، ولا بد من قوات أمريكية لحماية أنابيب النفط من الهجمات .وبشكل عام، وكما يقول الباحث كاظم نعمة" :إن بسط الهيمنة الأمريكية على الحوض النفطي العالمي من الخليج العربي إلى آسيا الوسطى، فشمال إفريقيا لن يتحقق ما لم يتخذ النزعة القومية والعسكرية.[1]

الصين:

يعتبر التطور المتزايد في العلاقات الصينية –الإفريقية عن التوجهات في السياسة الخارجية الصينية وتصاعد دور نفوذ الصين كقوة عالمية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم في ظل سياسة الهيمنة والقطب الواحد .اتجهت الصين إلى سياسة التوسع والعمل على التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والبحث عن أحلاف لها لإثبات وجودها ونفوذها، حيث وجدتهم عبر القارة الإفريقية من خلال شركاتها التي ترعاها الدولة، وتديرها مؤسسات هدفها تأمين مصادر النفط. واستطاعت الصين خلال سنوات قليلة أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الأفريقية، حيث تضاعفت التجارة بين الصين وإفريقيا إلى أضعاف منذ بداية هذا العقد، فقد ارتفعت إلى **36%** في عام **2005** ، إلى **39.7** بليون دولار، بناء على الإحصائيات الصينية الرسمية، بالإضافة إلى توقيع عدد كبير من الصفقات والعقود التجارية، بلغت قيمتها حوالي **2** بليون دولار.[2]

فالسودان دولة نفطية واعدة إذ يبلغ احتياطها النفطي بحالي : خمس مليارات برميل و هي تنتج نحو **500.000** برميل يوميا ، و طبقا لتقديرات منظمة التجارة العالمية فإن صادرات السودان النفطية إلى الصين تشكل نحو **64** % من إجمالي صادراتها النفطية عام **2004** ، و قد بدأت الصين وارداتها

---

[1] المرجع نفسه،ص:135.

[2] شفيعة حداد ،"**الحضور الصيني في إفريقيا و حتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية – التنافس على السودان نموذجا**– "، دفاتر السياسة و القانون ، العدد العاشر ، جانفي 2014 ، ص16.

النفطية من السودان سنة **1995** ، و منذ أن بدأت شركة النفط الوطنية الصينية **CNPC** اكتشاف النفط في السودان و نشاطها يزداد اتساعا بدرجة كبيرة ، و عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية و تجارية تحركت الصين لسد الفراغ الكبير الذي تركته خاصة بعد سحب و بيع شركتها البترولي شيفرون سنة **1989** ، و تعد شركة **CNPC : CHINA NATIONAL PETROLEM CORPORATION.** "مؤسسة البترول الوطنية الصينية " فهي اكبر مستثمر في قطاع النفط السوداني ، حيث تمتلك حوالي **40** % من أسهم الشركة **شركة البترول النيل الأعظم السودانية** و تبلغ حصة الشركة الصينية من النفط **150 ألف برميل يوميا** و يغطي **مشروع النفط الصيني المشترك** مساحة تصل إلى نحو **خمسين ألف متر مربع** في جنوب السودان و من المتوقع أن يصل إنتاجه تحو **15 مليون طن** من النفط الخام كما يبلغ الاحتياطي النفطي لهذا المشروع نحو **220** مليون طن ،و هو ما يجعل من اكبر المشاريع الصينية النفطية في الخارج.[1]

إذا فالاقتصاد الصيني من أسرع الاقتصاديا ت العالمية نموا ، حيث يبلغ نموه السنوي نحو **5** و قد فرض هذا النمو ضغوطات متزايدة للحصول على النفط و في عام **1993** أضحت الصين دولة مستوردة للنفط بعد أن كانت مصدرة له ، مما أدى إلى ذلك إخضاع قطاع الطاقة الصيني إلى ترتيبات و إعادة هيكلة حكومية مهمة ، و قد أنشأت في قطاع النفط شركتين مهمتين :

1- شركة البترول الصينية الوطنية (CNPC)،2- مؤسسة البتروكيماويات الصينية (SINOPEC)

و تعد الشركة الأولى التي يناط بها أعمال اكتشاف حقول النفط و الغاز و هي مسؤولة عن توفير نحو **66%** من إنتاج النفط و الغاز الصيني بالإضافة إلى **42%** من عمليات التكرير ، أما الشركة الثانية و التي ركزت أعمالها في البداية على مجال تكرير البترول و توزيعه حيث تساهم بـ **22%** من النفط و

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن ، "**التدخل الدولي في السودان**" ص264-265، متحصل عليه : **http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-3.pdf**

11% من الغاز بالإضافة إلى **54%**من عمليات التكرير ، لذا فهاتين الشركتين تعدان من ابرز الشركات العاملة في ميدان النفط ، إضافة إلى ذلك توجد شركة النفط البحرية الصينية و التي تعمل في مجال اكتشاف النفط في المناطق البحرية و بالتالي أضحت سنة **2003** ثاني اكبر مورد للنفط في العام بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث من المتوقع أن تزيد نسبة الطلب المتزايد على النفط نسبة **156%** خلال الفترة ما بين **2001-2025** [1] وفي عام **1999** مد الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول **1610**كم 2 ، إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر، والذي كان الأمريكيون قد وعدوا بمده سابقًا ولم ينفذوه. فلقد عوضت الصين السودان ما فقده من موارد مالية، بعد خروج شركة شيفرون النفطية الأمريكية، مما أدى إلى تحسن الدخل القومي السوداني، خاصة بعد مد الخط النفطي الثاني عام**2006** لنقل النفط الخام السوداني إلى الموانئ النفطية بالبحر الأحمر، وتمكين السودان من تصدير نصف مليون برميل يوميًا من صادراته النفطية، وبذلك بدأ الاستغناء عن الولايات المتحدة والبنك الدولي.[2]

كما قامت أيضا في بناء خط أنابيب بورسدوان الذي يبلغ طوله **922** ميلا، و تقوم سياسة الصين النفطية تجاه السودان تحقق مبدأ المصالح المتبادلة حيث استفاد كلا الطرفين من تبك العلاقة فالصين استطاعت تنويع مصادرها وارداتها النفطية حتى لا تكون أسيرة الدول النفطية الأخرى . أما السودان فقد وجدت شريكا اقتصاديا يمكن الاعتماد عليه بدون شروط سياسية أو التدخل في شؤونها الداخلية . و لكي تحافظ الصين على تلك المكاسب في السودان حاولت دائما التخفيف من غلو الضغوط الأجنبية الغربية على السودان و لاسيما مجال حقوق الإنسان و أزمة دارفور.[3]

لذلك وانعكست المصالح الصينية في السودان بوضوح في الدعم السياسي الذي قدمته للسودان في الأمم المتحدة. كانت المصالح الصينية هي العامل الرئيسي في منع الولايات المتحدة من الحصول على قرارات

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن ،" **العلاقات الصينية الإفريقية : شراكة أم هيمنة** " ، دراسات إستراتيجية ، السنة 17 ، العدد 172 ، فبراير 2008 ، ص11-12.

[2] شفيعة حداد، مرجع سبق ذكره، ص:18.

[3] حمدي عبد الرحمن حسن، نفس المرجع ، ص: 14.

دولية من شأنها فرض عقوبات اقتصادية ، بما في ذلك حظر الأسلحة والنفط المفروض على السودان. تجلى الدور الصيني في عرقلة مثل هذه القرارات في عام **1996** عندما كانت الولايات المتحدة تضغط من أجل اعتماد قرار من مجلس الأمن كان من شأنه فرض عقوبات إقتصادية، بما في ذلك حظر الأسلحة. بسبب المعارضة الصينية، فرض القرار في النهاية عقوبات دبلوماسية فقط، وهو ما لم تنفذه الصين. كما دعمت الصين السودان خلال أزمة دارفور ومنع اعتماد القرارات كان من شأنها أن تشمل أي عقوبات اقتصادية. في عام **2004** ، كانت هناك محاولة من جانب الولايات المتحدة للحصول على مثل هذا القرار ضد السودان الذي اعترضت عليه الصين ، بل شجعت الصين الحكومة السودانية على التوصل إلى اتفاقيات سلام (كما توسطت فيها الولايات المتحدة) مع الجنوب وكذلك في دارفور والتي من الواضح أنها ليست في صالح السودان لأن هذه تهدد وحدته. وتشارك الصين أيضا في بعثة الأمم المتحدة في السودان ، التي أنشئت في عام **2005** كقوة لحفظ السلام لدعم تنفيذ اتفاق السلام في الجنوب. الصين بذلك تحاول خلق علاقات جيدة مع الجنوب الذي هو مهم جدا للصين من أجل حماية مصالحها النفطية في الجنوب في حالة الانفصال.[1]

[1] OIL IN SUDAN:

https://www.sudantribune.com/IMG/pdf/Oil_industry_in_Sudan.pdf،**P17**

خريطة إمتيازات التنـقيب فـي الـسودان

https://www.marefa.org/media/File:Sudan_b-map.gif

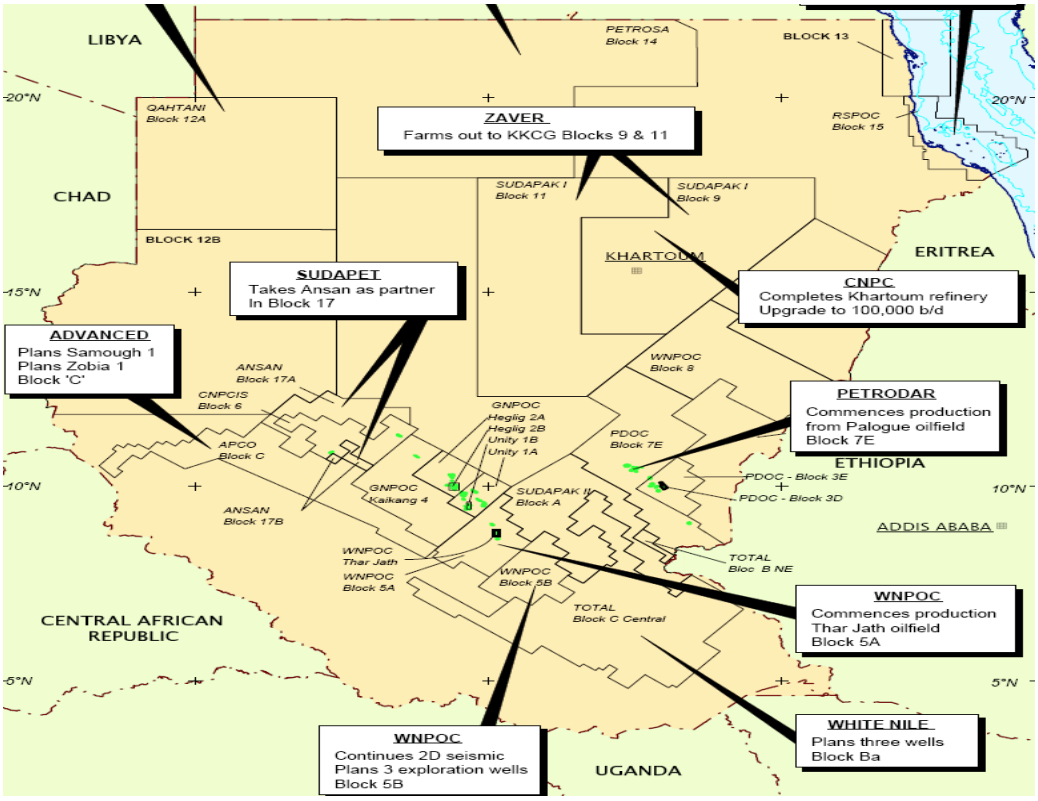

*خريطة تبين أهم الشركات الممنوحة لها حق الامتياز للتنقيب على البترول السوداني *

المطلب الثاني: الاكتشافات الجديدة للنفط (الصومال – شرق إفريقيا) في ظل التنافس الصيني الأمريكي:

الصومال شبه جزيرة مثلثة الشكل ، ويحتل منطقة شاسعة من القرن الإفريقي، يقع بين خطي عرض **2** جنوبا ، **5ر12** شمالا، وهو العضو الوحيد في جامعة الدول العربية الذي تمتد أراضيه جنوب خط الاستواء ، وتبلغ مساحته **756736** كيلومتر مربع ، وتمتد حدوده الشمالية من خليج تاجورة على ساحل البحر الأحمر مارة بخليج عدن حتى رأس عسير ، وفي الجنوب تمتد حدوده من سواحل المحيط الهندي ابتداء من جزيرة (قارد فو ي) ورأس المثلث المواجه لها وحتى مصب نهر تانا ثم تتجه حدوده شمالا عبر الحدود الغربية لمنطقة هرر حتى ساحل خليج عدن المحاذي لباب المندب ، والصومال يمتلك أطول سواحل في قارة إفريقيا حيث يزيد طول سواحله عن **3300**كيلومتر (**3** (و فرض الحدود السياسية الحالية للصومال يرجع إلى الفترة من عام **1885** إلى عام **1900**م إذ فرضت عليه عن طريق كل من بريطانيا وايطاليا وفرنسا وذلك عندما حصلت بريطانيا على كينيا و الصومال البريطاني ، وايطاليا على الصومال الإيطالي الواقع في جنوب الصومال الإنجليزي ، وحصلت فرنسا على الصومال الفرنسي حاليا (جيبوتي) ، وتشمل أرض الصومال الكبر ى هذه الأراضي التي تم تقسيمها بين القوى الاستعمارية الثلاثة السابق ذكرها ، بالإضافة إلى الجزء الذي استقطع لكي يضم إلى الحبشة وهو إقليم (أوقادين) والجزء الشمالي الشرقي من كينيا والذي تم استقطاعه من الصومال ، ومن أجل ذلك يرمز علم الصومال الوطني إلى الصومال الكبير المتمثل في أطراف نجومه الخمس التي تمثل أقاليم الصومال الخمسة آملين في لم الشتات وتوحيدها تحت راية واحدة.[1]

[1] ابشر الإمام الأمين ،" **الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي** "، نقلا عن موقع: http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/425/1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84.pdf، ص : 30 -31.

إن الخواص الإستراتيجية لموقع الصومال ظلت على مر التاريخ عامل جذب لقو ى مختلفة متصارعة ، انغمست في منافسات وصراعات ومنازعات في إطار سعي كل منها إلى تحقيق أهداف إستراتيجية وعسكرية للبلاد فالصومال يتميز بموقع جيوبوليتيكي فريد ، فهو متاخم لكل من منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي ، كما يقع في نقطة لقاء قارتي إفريقيا من الغرب وآسيا من الشرق ، ويشر ف على البحر الأحمر الذي يربط البحر العربي والمحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط بواسطة مضيق باب المندب ، وهذا الموقع ربط آسيا بإفريقيا عن طريق الموجات البشرية الزاحفة من شبه الجزيرة العربية إلى قار ة إفريقيا قبل وبعد انهيار سد مأرب في منتصف القرن الخامس الميلادي كما يعد الصومال مدخلا للإسلام في شرق إفريقيا.[1]

عود تاريخ التنقيب عن النفط في المناطق المأهولة بالسكان الصوماليين إلى عام **1948** عندما بدأت شركة **Sinclair Oil Corporation** الأمريكية الكبرى للنفط تليها **Agip ENI** اليوم و **Conoco** عمليات التنقيب واكتشفت فيما بعد ثمانية أحواض رسوبية . نظرًا للظروف السياسية والأمنية المتقلبة خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، كانت معظم المناطق لا تزال غير مستكشفة بشكل كبير عندما وقعت عدة شركات نفط كبرى في أواخر الثمانينيات اتفاقيات امتياز مع نظام سياد بري العسكري. ومع ذلك ، في يناير **1991** ، انهار النظام ، مما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية مما اضطر جميع شركات النفط لإعلان القوة القاهرة والتخلي عن عملياتها في الصومال بين عشية وضحاها في الوقت نفسه ، في منطقة أوغادين ، كانت الحرب الأهلية الإثيوبية على وشك الانتهاء ، وفي وقت لاحق من العام نفسه ،إنهار نظام الدرغ ، مما أدى إلى استكشاف على نطاق صغير فقط في أوغادين خلال التسعينيات ، دون أي اكتشافات تجارية.[2]

---

[1] ابشر الإمام الأمين ، المرجع نفسه ، ص 33.

[2] Jakob Grandjean Bamberger and Kristian Skovsted, **"Concessions and Conflicts: Mapping Oil Exploration in Somalia and Ethiopia "**, DIIS WORKING PAPER 2016, Copenhagen,p4:

إلي جانب ذلك لطالما كان الجزء الشمالي من المناطق المأهولة بالسكان الصوماليين مجال اهتمام لشركات النفط ، فللمناطق المتنازع عليها حول سول وسناج واعدة بشكل خاص ، وذلك بسبب التشابه الجيولوجي لليمن حيث تم اكتشاف ملايين براميل النفط. تقع هذه المناطق في المناطق الحدودية المتنازع عليها بين أرض الصومال وبونتلاند ويسكنها سكان ينتمون إلى عشائر مختلفة. التي تعتبر إحدى الخصائص الرئيسية التي تحدد السياسة الصومالية في البنية السياسية المختلطة حيث يتم دمج عناصر من كل من السياسات العشائرية التقليدية والمنظمات البيروقراطية الحديثة في النظام السياسي. هذا الهيكل السياسي المختلط هو أولاً وقبل كل شيء شهادة على أهمية الانتماء العشائري في السياسة الصومالية. و تتجلى أهميتها في المناطق الحدودية في نزاع إقليمي مستمر ، يزداد ارتباطه بالتنقيب عن النفط واحتمالات النفط في المستقبل.[1]

فبعد عودة النفط إلى جدول أعمال الصومال. فللسبب الرئيسي لاستمرار اهتمام شركات النفط يتعلق بالجيولوجيا الواعدة للبلاد. التكوين الجيولوجي في الصومال يحمل أوجه تشابه مهمة مع اليمن ، التي تمتلك نحو **9** مليارات برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة. وفقًا لعلماء الجيولوجيا البترولية ، يرتبط حوضا مارب شبوة اليمني الجنوبي وسايون ماسيلا بكتل نوغال ودارور في شمال الصومال على التوالي. وقد أكد ذلك تحليل الهيدروكربونات الذي أجراه البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام **1991** تقييمات مواتية. وخلصت إلى أنه من بين جميع البلدان المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن ، كان للصومال أفضل الفرص المستقبلية للهيدروكربونات في المنطقة ، بعد السودان ، فهناك الكثير من الأمل والتكهنات حول إمكانات الصومال للهيدروكربونات والمعادن الصلبة. وفقًا لبعض التقديرات المضاربة ، فيمكن لمنطقة بونتلاند وحدها أن تحتل المرتبة الأولى بين العشرين الأوائل من حيث رواسب النفط ، ومدى رواسب النفط البحرية. ومع ذلك ، هناك القليل من البيانات الملموسة لتأسيس هذه الآمال لأنه لم يتم تنفيذ أي عمل منذ بدء الحرب الأهلية. و تستند هذه التقديرات بشكل أساسي إلى مزيج من

[1] Jakob Grandjean Bamberger and Kristian Skovsted– op cit:6.

البيانات القديمة واستقراء البيانات من الدول المجاورة. ومع ذلك ، هناك إجماع واسع على أن موارد الصومال يمكن أن تكون مساوية لموارد إثيوبيا أو اليمن أو كينيا أو دول مجاورة أخرى. خلال الثمانينيات من القرن الماضي ، كان ينظر إلى الصومال بالفعل كدولة ذات إمكانات هائلة ، وتدفقت الشركات لجمع البيانات واستكشافها. وقاد هذا الاندفاع **كونوكو فيليبس وشل (البكتين) وأموكو وإيني وتوتال وتكساكو** ، وجميعهم غادروا البلاد معلنين "القوة القاهرة" عندما اندلعت الحرب.[1]

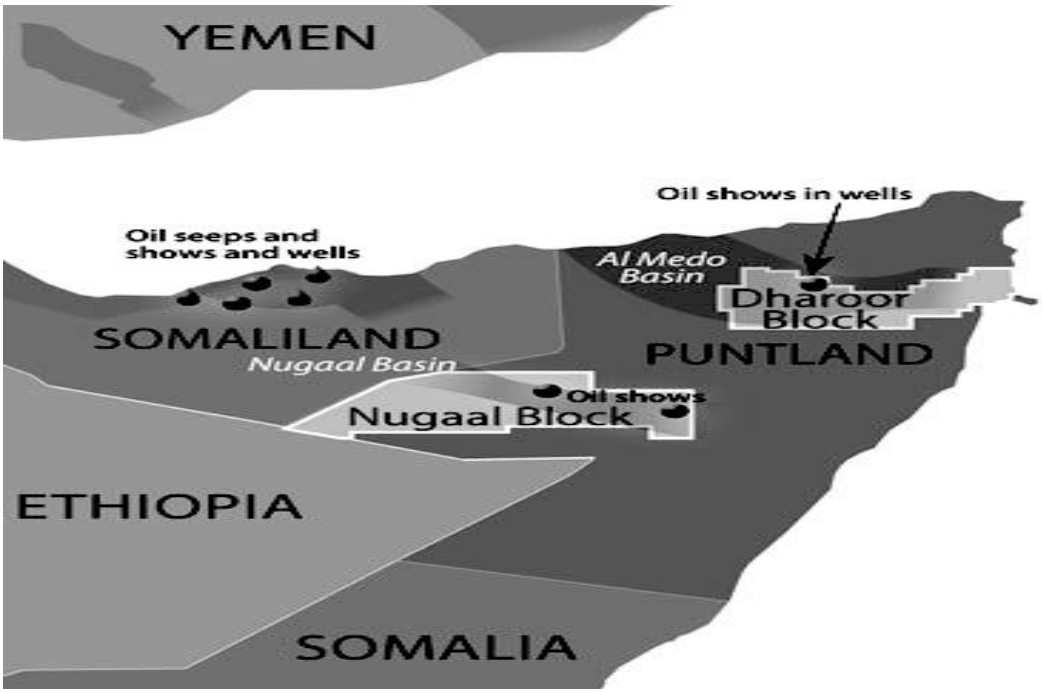

http://www.hornpetroleum.com/Operations.html

(1) ADAM SMITH. **INTERNATIONAl Needs Assessment for the Development of Somalia's Extractive Industries**،MARCH2014,P24: https://fartaagconsulting.com/PDF/Related/Adam%20Smith%20Capacity%20Needs%20Assessment%20copy%20(1).pdf

الاهتمام الأمريكي بالصومال : وبالرغم من أن الصومال لا يمثل مجالا حيويا مباشر للولايات المتحدة الأمريكية فإنه ذو أهمية كبرى بالنسبة لها وذلك للعديد من الاعتبارات أهمها:

1-بشاطئ الصومال طريق البترول الآتي من الخليج والمتوجه صوب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

2- يجاور الصومال منطقة الخليج العربي التي تمثل أهمية قصوى للولايات المتحدة الأمريكية ولأمنها القومي.

3- يقع الصومال على المدخل الجنوبي لباب المندب هذا المضيق الإستراتيجي الهام.

4- تنامي خطر الإسلام السياسي في دول القرن الإفريقي بشكل عام واحتمال اتصاله بإيران.

5-حصول أربع شركات أمريكية نفطية على امتيازات التنقيب عن البترول في شمال الصومال وهي: أمكو، وكونوكو، وفيليبس، وشيفرون، هذا بالإضافة إلى تجارة الموز التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

الاهتمام الصيني : دخل الصينيون سنة **1972** على خط المنافسة، فأصدر فريق الباحثين من الصين الشعبية تقريرا عن الصومال تحت عنوان "المسح الجيولوجي حول الفحم والنفط.[2]

فقد صرح وانغ يي، وزير الخارجية الصينية ن الشعب الصيني لن ينسى أبدا أن الصومال كانت أول دولة في شرق إفريقيا تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين ومن بين الدول الإفريقية التي ساعدت الصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، مضيفا أن الصداقة لم تتغير مطلقا بالرغم من الحرب الأهلية في الصومال التي بدأت في عام **1991**.

انطلاقا من واقع نمو الاقتصاد الصيني السريع والمتزايد، لم يكن هناك أدنى شك في حاجة الصين إلى الصومال ومواردها ولاسيما النفط والمواد الأولية، لكن الصين كما يبدو تحاول في هذه المرحلة الإبتعاد

---

[1] محمد سمر إبراهيم، **السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا حالة القرن الإفريقي**، القاهرة : الجزيرة للنشر و التوزيع ، 2009 . ص90.

[2] **النفط في الصومال : حلم لامع في واقع صعب:** http://assafirarabi.com/ar

عن إرباك المشهد الصومالي والظهور بمظهر قوة جديدة تريد الهيمنة، وتسعى للحصول على قسمتها من (الكعكة الصومالية) ولاسيما الثروة البترولية التي أصبحت هذه الأيام وجهة لعدد من الدول الأوروبية والشركات النفطية العالمية. ويمكن ملاحظة هذه الدبلوماسية التي تنتهجها الصين، من خلال تصريحات وزير الخارجية الصينية الذي قال : (في الوقت الحاضر، يشهد الصومال تطورا ايجابيا فى عملية السلام لديها وعملية إعادة الإعمار الوطنية. وان الصين على استعداد للاستئناف التدريجي للتبادلات عالية المستوى مع الصومال وزيادتها والقيام بتعاون اقتصادي وتجاري، والمشاركة الفعالة في عملية إعادة الإعمار.[1]

شرق إفريقيا :

يتم الترحيب بشرق إفريقيا كآخر حقل نفط كبير غير مستكشف على الرغم من أن منطقتي القطب الشمالي والقطب الجنوبي قد تتفوق في يوم من الأيام على الاكتشافات ، المزعومة والفعلية ، تمتد من مدغشقر ، عبر تنزانيا ، أوغندا ، كينيا ، إلى الصومال (خاصة بونتلاند) ، أرض الصومال وعبر إثيوبيا. تشير التقديرات إلى أن حقول النفط والغاز البحرية في الصومال قد تحتوي على **110** مليارات برميل – أكثر من حقول الكويت ،، مما يحتمل أن يجعل المنطقة أكبر خمس منتج عالمي. التفاؤل بشأن مدى الودائع ليس عالميًا على الرغم من ذلك: لقد تساءل بعض المعلقين عما إذا كانت رواسب النفط مهمة حقًا على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعض الأسئلة الفنية بدون إجابة، بما في ذلك نوع النفط الخفيف ذو الكثافة المنخفضة والكبريت المنخفض باعتباره الأفضلية الصناعية، حيث أن تكاليف النقل والتكرير أقل تكلفة – بينما تستمر أيضًا القضايا السياسية والأمنية والبيئية الرئيسية.[2]

تقليديًا، لم يكن شرق إفريقيا محورًا للإستكشاف، وبالمقارنة مع غرب إفريقيا ، فقد تم استكشافه بشكل كبير. ولكن مع نمو الطلب بشكل كبير في آسيا ، ووجد المستكشفون الحدوديين نجاحًا في شرق إفريقيا ،

---

[1] عبد الرحمان عبدي :ما طبيعة دور الصين في الصومال:**http://mogadishucenter.com/2013/09**

[2] Michael walls & Steve kibble , "**SOMALIAmOIL AND SECURITY",** RIVIEW OF AFRICAN POLITICAL ECONOMY ,VOL 39 ,NO 133 , SPTEMBER 2012 ;525-535.

زاد الاستكشاف والإنتاج في المنطقة. يزداد عدد الحفارات كل عام ، وبذلك تزداد فرصة اكتشافات مهمة ومادية. دول مثل موزمبيق وتنزانيا وأوغندا وإثيوبيا تمهد الطريق لاستكشاف وإنتاج كبير للموارد القائمة على المواد الهيدروكربونية في المنطقة.[1]

إن مصطلح شرق أفريقيا (بالإنجليزية **East Africa**):أو أفريقيا الشرقية (بالإنجليزية **Eastern Africa**)هو مصطلح يُطلق على الجزء الشرقي من قارة أفريقيا، وتشتمل شرق أفريقيا على عدة مناطق منها القرن الأفريقي بالإنجليزية **Horn of Africa** : ومنطقة وادي النيل بالإنجليزية **Nile Valley** : وغيرها. وكل منطقة تشتمل على دول معينة، وتختلف المناطق في تضاريسها إلّا أن الطابع العام في أفريقيا الشرقية هو احتواؤها على الهضاب والمرتفعات، وأكثر المرتفعات وضوحاً تكون في كينيا وأثيوبيا حيث يتراوح ارتفاعها **10,000–6,500** قدَمٍ أي ما يعادل **3,000–2,000** م.[2]

إن خط أنابيب النفط الخام الأوغندي–الكيني المقترح (**UKCOP**)عبر شمال كينيا ، أحد خطوط أنابيب السوائل الثلاثة الجديدة المخطط لها في المنطقة ، له بالفعل آثار كبيرة وعواقب غير مقصودة حتى أثناء محاولته تلبية طلب المنتجين على حلول التصدير.

UKCOP هو واحد من خطي أنابيب النفط الخام المخطط للبناء في شرق أفريقيا. إذا تم الانتهاء من ذلك، فإن النفط الخام سيتدفق من أوغندا وكينيا وتنزانيا وربما جنوب السودان وإثيوبيا إلى مختلف موانئ المحيط الهندي للتصدير إلى الصين وجنوب آسيا وأسواق أخرى، مما يعكس تاريخًا من الواردات. وسيقوم خط الأنابيب الثالث بشحن المنتجات المكررة من الساحل، و تم تصميم خط أنابيب النفط الخام الأوغندي الكيني الذي يبلغ طوله **932** ميلًا لنقل النفط المنتج في أوغندا وكينيا عبر شمال كينيا إلى ميناء لامو. سوف يتبع خط الأنابيب طريقًا شماليًا من هويما على ضفاف بحيرة ألبرت في غرب أوغندا ، عبر كينيا

---

(1) ADAM SMITH INTERNATIONAL,**Needs Assessment for the Development of Somalia's Extractive Industries، P15**

(2) دول شرق إفريقيا :**https://mawdoo3.com/%D8%AF%D9%** .

عبر كاينوك ولوكيشار في مقاطعة توركانا ، متجهًا إلى إيسولو وغاريسا ، وينتهي في لامو على المحيط الهندي.

إن التخطيط لخط الأنابيب المقترح ، الذي يمتد **404** ميلًا عبر أوغندا و **528** ميلًا آخر في كينيا ، جاري منذ سنوات ، مدفوعًا باكتشاف احتياطيات النفط التجارية في أوغندا في عام **2006** وكينيا في عام **2012**. تظل احتياطات كينيا غير مثبتة ، على الرغم من **Tullow Oil PLC** يقدر أن الإنتاج هناك قد يصل إلى ما يقرب من **100000** برميل / اليوم. نمت تقديرات احتياطيات النفط الأوغندية بسرعة ، من **300** مليون برميل في عام **2006** ، إلى **3.5** مليار برميل من النفط القابل للتطبيق في عام **2012** ، و **6.5** مليار برميل في عام **2015** ، منها **1.5** مليار برميل على الأقل قابلة للاسترداد ، وفقًا لتقديرات الحكومة الأوغندية. هناك مجال كبير لمزيد من النمو ، حيث تم استكشاف **40**٪ فقط من أوغندا حتى الآن.[1]

كينيا:

قد يكون دور كينيا كمحور إقليمي للنفط الخام والمنتجات البترولية في شرق إفريقيا أكثر أهمية من موقعها المحتمل كمنتج للنفط والغاز. حتى الآن، تقدر موارد كينيا النفطية بنحو **600** مليون برميل، وقد لا تزال الاكتشافات الجديدة تجعل البلد منتجًا أفريقيًا صغيرًا.

بدأت عمليات التنقيب عن النفط في كينيا في الخمسينيات من القرن الماضي ، حيث قامت شركة شل وشركة بريتيش بتروليوم بإجراء أول مسح ، ورسم خرائط للأحواض الجيولوجية الرئيسية ، وحفر أول بئر نفطية في عام **1960**. ومنذ ذلك الحين تم حفر أكثر من **40** بئرًا في الخارج ، ولكن لم يتم ذلك حتى عام **2012** ، تم اكتشاف موارد نفطية محتملة تجاريا من خلال 1 **Ngamia** في **Tullow Oil** ، إلى

[1] Brendon J. Cannon,**DRIVE FOR OIL EXPORTS EAST AFRICA PIPELINE DEVELOPMENT** http://www.ogj.com/articles/print/volume-114/issue-3/transportation/drive-for-oil-exports-pushes-east-africa-pipeline-development.html

جانب النتائج اللاحقة في مقاطعة توركانا في شمال غرب كينيا. نبع الاهتمام الأخير من اكتشافات النفط البرية الأوغندية لعام **2006** ، ونتائج الغازات البحرية في موزمبيق وتنزانيا. اجتذب القرب الإقليمي لاحتياطيات النفط والغاز المؤكدة ، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط العالمية المستمرة ، مجموعة واسعة من شركات النفط إلى كينيا ؛ وشملت هذه النفط أفريقيا ، **Tullow** أويل ، **BG** المجموعة ، وتوتال. تسعى **Tullow** إلى الانتهاء من تقييم واختبار ما يقدر بنحو **600** مليون برميل من موارد النفط الموجودة في توركانا بحلول نهاية عام **2015**. في تلك المرحلة ، إذ ا ثبتت الاكتشافات أنها قابلة للتطبيق من الناحية التجارية ، وتهدف الشركة أيضًا إلى تسوية خطط مع الحكومة الكينية لإنشاء خط أنابيب للتصدير إلى الساحل في لامو أو مومباسا. ومع ذلك ، فإن الأهداف الضخمة والمتنوعة لتطوير البنية التحتية لميناء لامو في كينيا البالغة **25** مليار دولار ، جنوب السودان ، إثيوبيا ، سيتم تأخير ممر النقل **(LAPSSET)** بشكل كبير ومن المحتمل أن يتم تقليص حجمه. قد يتم اعتماد نهج تدريجي – يبدأ بخط أنابيب التصدير الأساسي ومحطة الميناء في لامو –. بدلاً من انضمام كينيا إلى إثيوبيا وجنوب السودان في خطط لتصدير خطوط أنابيب المنتجات إلى لامو ، فمن المرجح على المدى القريب أن تنشئ أوغندا وكينيا روابط خطوط الأنابيب الأولى بينما ينضم الجيران الآخرون عبر خطوط النفط والطرق والسكك الحديدية في على المدى المتوسط والبعيد. يمكن أن تذهب كينيا بمفردها وتطوير خط أنابيب تصدير بطول **850** كيلومترًا من توركانا إلى الساحل بسبب مواردها النفطية ، لكن بما أن النتائج التي توصلت إليها لا تزال صغيرة نسبيًا ، فسيكون الاتفاق الإقليمي مع أوغندا لمشاركة خط أنابيب النفط أكثر قابل للحياة. ولكن لا تزال هناك عقبات أمام تحقيق هذا التعاون. سوف يستغرق الأمر من سنتين إلى أربع سنوات للتأكد من التجارة النهائية لاكتشافات النفط في كينيا ، وفي الوقت نفسه لا تزال أوغندا حريصة على المضي قدماً في تحقيق إيرادات من احتياطياتها النفطية الطويلة غير المؤكدة و المؤكدة.[1]

[1] Luke patey, "**Kenya: An African oil upstart in transition",** Oxford Institute for Energy Studies,october2014,p5

أوغندا: أوغندا منتج جديد للنفط، لكن تاريخ التنقيب عن النفط يرجع إلى أكثر من قرن من الزمان. تم اكتشاف تسرب النفط على طول بحيرة ألبرت من قبل المجتمعات المحلية قبل استقلال البلاد في عام **1962**. ومنذ ذلك الحين ، استبداد عدم الاستقرار السياسي تحت حكم عيدي أمين (**1971-1979**) وحرب أهلية افتراضية مع جيش الرب للمقاومة ، الذي يشن منذ التسعينيات من القرن الماضي – شجعت الكثير من المستثمرين. بالإضافة إلى الصعوبات اللوجستية والفنية والتجارية التي تواجهها تواجه شركات النفط العالمية والمستثمرين الدوليين المحتملين تحديات استكشاف النفط ونقله من أوغندا غير الساحلية ، على بعد أكثر من **1000** كيلومتر من أقرب ساحل. وضعت سلسلة من الإكتشافات النفطية منذ عام **2006** فصاعدا أوغندا على خريطة الطاقة العالمية هذه تشكل:

- أكبر اكتشافات نفطية في أفريقيا جنوب الصحراء منذ أكثر من عقدين.
- جزء من طفرة أكبر في التنقيب عن النفط والغاز في شرق إفريقيا.
- حملة طاقة أوسع في إفريقيا.

الاهتمام الأمريكي و الصيني :

ما من شك في أن منطقة شرق إفريقيا وموقعها الجغرافي الاستراتيجي الواقع على طرق التجارة العالمية الذي يمتد من رأس مضيق باب المندب إلى الساحل الإفريقي يشكِّل دافعًا رئيسي للصين، كونها جزءًا من خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية. فيطرح التوجه العالمي إلى القارة السمراء أكثر من سؤال حول أسبابه ودوافعه الرئيسية لدى كثير من المراقبين؛ حيث أصبحت إفريقيا في الآونة الأخيرة قبلة دول عالمية كثيرة حملت أرتالها إلى القارة للبحث والتنقيب في أدغالها عن الذهب الأسود والموارد الطبيعية التي تزخر بها .ويركِّز الاهتمام الصيني بإفريقيا عمومًا وبشرقها خصوصًا، ومستقبل الاستثمار الصيني فيها في ظل تزايد التنافس الدولي من قبل الاتحاد الأوروبي والأميركي ، ومن هذا المنطلق، تنظر الصين إلى إفريقيا نظرة خاصة، بما يحافظ على نموها الاقتصادي وصعودها

الجيو/سياسي على المستويين خاصة في ظل مبادرتها" **الحزام مع الطريق** "كرؤية جديدة تطرحها الصين لدورها العالمي، إلا أن وجودها في شرق إفريقيا يثير الكثير من الإستفهامات حول توجهاتها المستقبلية.[1]

كينيا :تنفذ بكين مشاريع كثيرة في كينيا، منها :شبكة السكك الحديدة التي تربط بين ممباسا الساحل والعاصمة نيروبي، إضافة إلى تشييد الطرق، ولعل طريق(ثيكا)السريع الذي شيدته شركة صينية، وهو طريق يربط بين العاصمة نيروبي ومناطق الشرق بتكلفة تبلغ **6.10** مليارات شلن كيني، أفضل دليل على ذلك .أما الأبنية والمنازل التي تشيدها الشركات الصينية في كينيا فهي ظاهرة كثرت في الآونة الأخيرة حتى إنك تجد أثناء تجوالك في العاصمة نيروبي أبنية تناطح السحاب كُتب عليها " بيت الصين "أضف إلى ذلك العقود التجارية .على أن مؤسسة جيانغ شي للتعاون الفني والاقتصادي المملوكة للدولة الصينية ستقدم الجزء الأكبر من تكاليف إقامة محطة الطاقة الشمسية في منطقة غاريسا شمال شرق كينيا، والتي تبلغ **140** مليون دولار حيث ذكرت المؤسسة– التي تتولى تنسيق الصفقة –أن المشروع سيمثّل قاعدة لنمو كبار منتجي ألواح الطاقة الشمسية الصينيين في إفريقيا. ويمكن القول :إن بيجين تحولت من علاقات الصداقة الثنائية إلى قوة دافعة للتنمية المشتركة والعمل مع كينيا لتحويل إمكاناتها من الموارد البشرية والطبيعية إلى قوة اقتصادية.

أوغندا :كشفت وثيقة حكومية أن الصين قدمت ائتمانًا بقيمة **500** مليون دولار لأوغندا، لمساعدتها على بناء سدٍّ كبير لتوليد الكهرباء على نهر النيل في منطقة كاروما، لتعيد إحياء المشروع الذي تبلغ تكلفته ملياري دولار، والذي توقف عدة سنوات بسبب نقص التمويل.

الإهتمام الأمريكي : وجد الأمريكيون في تزايد نشاط تنظيم "القاعدة في منطقة شرق إفريقيا منذ عهد الرئيس كلينتون مبررا لتكثيف الاهتمام العسكري بالقارة وخاصة بعد الضربتين الموجهتين لسفارتيها في كينيا وتنزانيا، ويعتقد الإستراتيجيون الأمريكيون أن هذا الخطر لم يزل اليوم بل تفاقم مع انتشار الفوضى

[1] كمال الدين شيخ عرب ،" **أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا** "، مركز الجزيرة للدراسات ، كانون الثاني 2017،ص 3.

في الصومال والسودان، بالإضافة إلى انتشار "القاعدة في المغرب العربي"، وكذا باقي المستنقعات النزاعية في القارة الإفريقية. وتعتبر **"أفريكوم"** كتدعيم لمبادرة "الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب"، إن التجسيد الفعلي لتلك الشراكة بدأ مع المناورات المشتركة التي جرت في جوان **2005** تحت مسمى "فلينتلوك **"2005** في السينغال، ورمت المناورات إلى تكريس الرؤية العسكرية التي صاغتها القيادة الأمريكية في سنة **2003** التي تقول بأن حماية الولايات المتحدة من الأخطار "الإرهابية" لا تبدأ من الأراضي الأمريكية بل من "منابع الإرهاب" في آسيا وإفريقيا، وهنا يرى **كريس براون** أن "الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وحدهم لهم القدرة على تحديد متى تكون المعايير مهددة وما الذي يجب أن يفعل تجاه ذلك وهنا تظهر مشكلة إمكانية ممارسة هذا التقدير لخدمة المصالح الخاصة الأمريكية."وتعززت هذه العلاقات في ندوة "الشراكة العابرة للصحراء من أجل مكافحة الإرهاب" التي استضافها السينغال في . **2007** وعلى هذا الأساس، سيعيد ل"أفريكوم" بتطوير التعاون العسكري مع البلدان الإفريقية التسعة وكذلك قيادة عمليات حربية عند الاقتضاء. كما أن القيادة الإقليمية الجديدة التي لم تجند بعد ونذكر هنا أنه وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لنحو عامين من الزمن، لم تستطع هذه القيادة الجديدة تأمين مقر لها في أي من الدول الإفريقية، مما دفعها للبقاء في مقرها التمهيدي (أو المؤقت)، في مدينة شتوتغارت الألمانية.[1]

[1] محمد الأمين بن عيشة ،**الهندسة السياسية الأمريكية((مشروع القرن الأمريكي الكبير))"أفريكوم.** "**https://www.djazairess.com/djazairnews/27369**:

خلاصة الفصل الثالث:

إن أهم الاستنتاجات المعطاة في هذا الفصل أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين قد استخدمت آليات متنوعة لمد و توسيع علاقاتها مع دول منطقة القرن الإفريقي . إلى جانب اختيار مناطق معينة من أجل تمركز أكثر في المنطقة ، مع التوغل في المنطقة و البحث أكثر عن مناطق الموارد الطاقوية من خلال شركاتهم البترولية و محاولة اكتشاف أكثر للنفط و منه يتوسع منطقة القرن الإفريقي لديهم كلما وجدت بترولية أكثر.

خاتمة

بعد الدراسة لموضوعنا المتمثل في التنافس الصيني الأمريكي على موارد الطاقة في القرن الإفريقي و ذلك من خلال رصد أهمية الطاقة كعنصر مهم في العلاقات الدولية و تأثيره في على السياسات الخارجية للقوى الكبرى في ظل تنامي القوة الصينية و محاولة الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة هذا الصعود الصيني ، و لعل ابرز صفة تعكس هذا التنافس هو البحث المستمر للموارد الطاقوية بكل أشكالها و محاولة التحكم في مصادرها خاصة في المجال الحيوي و هو القارة الإفريقية عموما و القرن الإفريقي خصوصا تحت مفهوم تأمين الطاقة و منه نستنتج الآتي:

- تكتسب منطقة القرن الإفريقي أهمية خاصة للدول الكبرى نظرا لموقعها الاستراتيجي، وتكتسب أهمية حيوية من الناحية الجغرافية نظرا لأن دولها تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية، ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج العربي والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحد الأمريكية، كما أنها تعد ممر مهما لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة في تجاه منطقة الخليج العربي، ولا تقتصر أهمية القرن الإفريقي على إعتبارات الموقع فحسب وإنما تتعداها للموارد الطبيعية خاصة بعد استخراج البترول من السودان ودول أخرى.

- شهدت منطقة القرن الإفريقي العديد من التحولات بعد نهاية الحرب الباردة، فقضايا الصراع الداخلي والإقليمي مازالت في معظم دوله قائمة، ومعظمها تصب في تدعيم وتعزيز الدور الأمريكي في المنطقة، ولاشك في أن السيطرة على القرن الإفريقي تمثل نجاحا استراتيجيا للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة ونقلة إستراتيجية على المحيط الهندي وشرق إفريقيا وخليج عدن والبحر الأحمر بغية التحكم في خطوط الملاحة البحرية في المنطقة.

-الأهمية العسكرية للقرن الإفريقي والبحر الأحمر اللذان يشكلان محاور أساسيا لأي تدخل عسكري محتمل في حالة تهديد المصالح الأمريكية و الصينية في المنطقة وما حولها.

- أن عالم ما بعد الحرب الباردة جعل منطقة القرن الإفريقي ذو مكانة ثابتة في الهندسة الأمريكية إلى جانب الصين النى نبحث عن مكانة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية لما لها من أهمية جيو استرتيجية في المجالين الأمني و العسكري و البحث عن الموارد الطاقوية .

- اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على مفهوم عسكري اتجاه دول القرن الإفريقي في إطار الحرب على الإرهاب و الدخول إلى المنطقة من أجل التمركز أكثر ، في حين أن الصين أن الصين كقوة صاعدة أسيوية فاعلة استخدمت المقاربة الاقتصادية و تنفيذ لمشروع خارطة الطريق من مد خطوط التعاون مع دول القرن الإفريقي خاصة مع دول المركز كالسودان و أثيوبيا.

- برز التنافس الأمريكي-الصيني على نفط القرن الإفريقي في صوره المختلفة، تصل لحد الصراع، فهو ليس مجرد تفاعل من أجل تأمين الموارد النفطية، ولكن يخفي وراءه أهدافا ترتبط بمسألة الهيمنة على العالم، ويكون فيه استخدام مختلف وسائل القوة أمرا محتمل الحدوث، غير أن الطرف من هذه الأطراف يعمل على تفادى وصول هذا التنافس الصراعي لحد استعمال القوة العسكرية مستقبلا و ممكن العكس في ظل ووجود القاعد العسكرية لكليهما.

- مستقبل القرن الإفريقي يقف على تجاوز التحديات الداخلية و الصراعات الإثنية و العرقية ، خصوصا في مسألة الاكتشافات الجديدة للبترول التي أزمت الوضع و جعلت الأطراف الخارجية سهلة الوصول و التدخل إلى جانب جعله مساحة للتنافس مما يؤثر سلبا على استقراره و تقدم دوله.

الفهرس:

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	مقدمة	أ
02	**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة**	07
03	المبحث الأول: ماهـية الطاقة	07
04	المطلب الأول: مفهوم أمن الطاقة	08
05	المطلب الثاني: التصور الأمني الصيني لأمن الطاقــة	18
06	المطلب الثالث: التصور الأمريكي لمفهوم أمن الطاقة	23
07	المبحث الثاني: المقاربات الـنظرية لتحليل التنافــس الأمريكي الصيــني.	28
08	المطلب الأول: النظرية الواقعية.	29
09	المطلب الثاني: النظرية الليبرالية	36
10	المطلب الثالث: مقاربة القوة الناعمة	43
11	خلاصة الفصل الأول	54
12	الفصل الثاني: جيو إستراتيجية القرن الإفريقي و دوافع الإهتمام الدولي بها.	55
13	المبحث الأول : جيو استراتيجية المنطقة	55
14	المطلب الثـــــاني: الأهمية الإقتصادية للقرن الإفريقي.	62
15	المطلب الثالث: الأوضاع السياسية في منطقة القرن الإفريـــــــقي:	67
16	المبحث الثاني: دوافع الإهتمام الدولي بالقرن الإفريـــــقي.	75
17	المطلب الأول: دوافع الإهتمام الأمريكي.	75
18	المطلب الثاني: دوافع الإهتمام الصيني لمنطقة الـقرن الإفريقــي.	80

الفهرس:

19	خلاصة الفصل الثاني	83
20	الفصل الثالث:واقع التنافس الطاقوي الصيني الأمريكي في دول القرن الإفريقي.	84
21	المبحث الأول:آليات التنافس الصيني الأمريكي في القرن الإفريقي .	84
22	المطلب الأول: الآليـــــات السياسـية	84
23	المطلب الثاني: الآليـــــات الإقتصاديـــة	89
24	الآليـــــــات الإقتـــصاديـــة الصينيـــــــة:	93
25	المطلب الثالث: الآليات الأمنية و العسكرية.	97
26	المبحث الثاني: تجليات التنافس الصيني الأمريكية في المناطق الجيو إستراتيجية للقرن الإفريقي	103
27	المطلب الأول: السودان كمنطقة محورية للتنافس.	104
28	المطلب الثاني: الاكتشافات الجديدة للنفط (الصومال – شرق إفريقيا) في ظل التنافس الصيني الأمريكي:	114
29	حلاصة الفصل الثالث	126
30	خاتمة	127
31	قائمة المراجع	130
37	**ملخص**	147

قـــــائمـــة المـــراجـــع

أولاً المراجع باللغة العربية:

أ-الموسوعات والمعاجم:

1 – أبي الحسين أحمد بن فارس ، **معجم مقاييس اللغة**، تح:عبد السلام ، ط2 ، بيروت: دار الجيل ،1999 .

2- الفيروز أبادي ، **قاموس المحيط** ، ط 6 ، بيروت: مؤسسة الرسالة ، 1998.

3- عبد الوهاب الكيالي و آخرون ،**الموسوعة السياسية** ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1979.

ب-الـمـكُـتـب:

1 إبراهيم أحمد (نصر الدين) ، **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية** ، القاهرة : مكتبة مدبولي،2011.

2 إبراهيم (محمد احمد) ، **الحروب الأهلية في إفريقيا** ، القاهرة : مركز الدراسات و الإستراتيجية ، 2005.

3 إجلال (محمد رأفت) ، **المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1985 .

4 أنور محمد (فرج) ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، السليمانية : مركز كردستان ، 2007.

5 باكير (علي حسين) ، **التنافس الجيو استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة : دبلوماسية الصين النفطية ((الأبعاد و الانعكاسات))** ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2010 .

6 بريجنسكي (زبيغنيو) ، **الاختيار : السيطرة على العالم ام قيادة العالم** ، تر : عمر الأيوبي ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 2004 .

7 بن حمد آل الشيخ (حمد) ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية** ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2007.

8 بن نهار (نايف) ، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، الدوحة : مؤسسة وعي للدراسات و الأبحاث ، 2016.

9 بيليس (جون) ، سميث (ستيف) ، **عولمة السياسة العالمية** ، تر : مركز الخليج للأبحاث ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

10 - تارا طه (عثمان) ، **النظرية الليبرالية و العلاقات الدولية** ، بغداد : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007.

11 - تيم (دان) و آخرون ، **نظريات العلاقات الدولية (التخصص و التنوع)** ، تر : ديما الخضرا ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و الدراسات ، 2016 .

12 - جاد الرب (حسام الدين) ، **جغرافيا إفريقيا و حوض النيل** ، القاهرة : دار العلوم ، 2005 .

13 - جاد الرب (حسام الدين) ، **جغرافية الوطن العربي** ، القاهرة : الدار المصرية ، 2011.

14 - حداد (ريمون) ، **العلاقات الدولية في نظرية العلاقات الدولية** ، لبنان : دار الحقيق ، 2000 .

15 - حمدان (محمد) ، **القوة الناعمة و إدارة الصراع عن بعد** ، بغداد : مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ، 2013

16 - دورتي (جيمس) ، بالستغراف (روبرت) ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، تر : وليد عبد الحي ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1981.

17 - رفيق (عبد السلام) ، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة** ، ط 4 ، لبنان : مركز الفكر للدراسات و الأبحاث ، 2016.

18 - سكوت (بورشيل) و الآخرون ، **نظريات العلاقات الدولية** ، تر: محمد صفار ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2014.

19 - السيد أحمد سامي ، **السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة (الدور و الاستجابة)** ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2013.

20 - عامر (مصباح) ، **نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني في العلاقات الدولية** ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2010 .

21 - عبد الصبور عبد الحي (سماح) ، **القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان 2005-2013** ، لبنان : دار النشر للثقافة و العلوم 2014 .

22 - عبد المنعم (عبد الوهاب) و آخرون ، **جغرافية النفط و الطاقة** ، العراق : دار الكتب للنشر و الطباعة جامعة الموصل ، 1990.

23 - عمايرة هاني (عبد القادر) ، **الطاقة و عصر القوة** ، عمان : دار غيداء للنشر و التوزيع ، 2011 .

24 - عمرو (عبد العاطي) ، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية** ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، 2014.

25 - عودة (عبد المالك) ، **دور السياسة المصرية و مياه النيل في القرن 20** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 1999.

26 - عودة (جهاد)، **النظام الدولي : نظريات و إشكالات** ، المنيا : دار الهدى للنشر و التوزيع ، 2011.

27 - غضبان مبروك ، **المدخل للعلاقات الدولي** ة ، الجزائر : دار المعلوماتية و الخدمات المكتبية ، 2005 .

28 - كلير (مايكل) ، **الحرب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية** ، تر : عدنان حسن ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 2000.

29 - لاندو (أليس) ، **السياسة الدولية : النظرية و التطبيق** ، تر: قاسم مقداد ، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب، 2008.

30 - ليونشيه (تشنج) و لي شي (دونج) ، **الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان** ، تر : عبد العز حمدي ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2009.

31 - محمد سمر (ابراهيم) ، **السياسة الإسرائيلية اتجاه إفريقيا : دراسة حال القرن الإفريقي** ، القاهرة : الجزيرة للنشر و التوزيع ، 2009.

محمد عرفة (خديجة) ، **أمن الطاقة و أثاره الإستراتيجية** ، الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2014.

32 - مظلوم مكي (فارس) ، **الأهمية الجيوبولوتيكية حيال القرن الإفريقي : دراسة في الجغرافيا السياسية** ، عمان : دار الصفاء للطباعة و النشر التوزيع ، 2012.

33 - ممدوح (عبد الغفور) ، **الثقافة النووية للقرن 21** ، القاهرة : دار الفكر العربي ، 2000 .

34 - مهنا(جلال يحي)، مهنا (محمد نصر) ، **مشكلة القرن الإفريقي** ، القاهرة : دار المعارف ، 1985.

35 - ناي (جوزيف الابن) ، **المنازعات الدولية (مقدمة في النظرية و التاريخ)** ، تر: أحمد أمين الجمل ،القاهرة : المكتبة المصرية لشراء المعرفة ، 2004.

36 - ناي(جوزيف) ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، تر : محمد توفيق البحيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان،2007.

ت- <u>المجالات و الدوريات</u>:

1 -إبراهيم ميرغني (علي) ، " **الصراع على مصادر الأحفورية و انعكاساته على الأمن الدولي** " ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد 17 . جانفي 2018 .

2 -أبو حسن (ياسر) ،"**صراع القوى العظمي حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الصيني الأمريكي على السودان** "، <u>دراسات افريقية</u> ، العدد 45.

3 -بشير هادي (عبد الرزاق) ، " **سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا : الواقع و آفاق المستقبل**" <u>مجلة المستبصرية للدراسات العربية و الدولية</u> ، العدد 52 .

4 -بغدادي (عبد السلام إبراهيم) ،"**السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان 1989 – 1995** " <u>مركز دراسات الوحدة العربية</u> ، نوفمبر 2002.

5 -بن عصام (الشيخ) ، " **الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية : دراسات في أدبيات حوزيف . فرانس فوكاياما . زبيغنيو برايجنسكي نموذجا**" ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 15 ، جوان 2016 .

6 -البهلولي (لبنى) ، " **جيوبولوتيك النفط في إفريقيا و التنافس الصيني الأمريكي**" ، مجلة العلوم القانونية و السياسة ، العدد 13 . جوان 2016.

7 -بوشناقة (شمسة) ، " **الثابت و المتغير في سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية** " ،مجلة الحقيقة ، العدد 38 ، 2016.

8 -التزاني (السيد خالد) ، " **الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا : الدوافع و الرهانات** " ، المستقبل العربي ، العدد 436 ، جوان 2015.

9 -توفيق (عبد الصادق) ، "**مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا**" ، مجلة سياسات عربية ، العدد 5 ، السنة 2013 .

10 – جمال (محمود) ، "**القرن الإفريقي و الملعب المفتوح .....من يحكم ؟**"، تقديرات إستراتيجية ، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2017.

11– حارث قحطان (عبد الله) ، "**مصالح الصين النفطية في القارة الإفريقية**" ، الدراسات الإفريقية و حوض النيل ، المجلد 1 ، العدد مارس 2015.

12 – حافظ (صلاح الدين) ، "**صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي** " ، سلسة عالم المعرفة ، العدد 49 ، الكويت ، 1989.

13 – الحباشنة (صداح أحمد) و المبيضين (مخلد عبيد) ، " **الموقف الأمريكي من أزمة دارفور** "، دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد36 ، العدد 1.

قائمة المراجع:

14 –حداد (شفيعة) ،"**الحضور الصيني في إفريقيا و حتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية – التنافس على السودان نموذجا**– "، دفاتر السياسة و القانون ، العدد العاشر ، جانفي 2014.

15 – مدون السعيد (حميد) ، "**الاستخدام الأمريكي للقوة الصلبة و القوة الناعمة في السياسة الخارجية** " ، مجلة دراسات سياسية ، العدد 64 –65 ، 2016.

16 حمدي (عبد الرحمان حسن) ،" **العلاقات الصينية الإفريقية : شراكة ام هيمنة** " ، كراسات إستراتيجية ، السنة 17 ، العدد 172 ، فبراير 2008.

17 الرميحي (محمد) ، "**النفط و العلاقات الدولية** " ، سلسلة عالم المعرفة . العدد 52 ، 1982.

18 الزيات (محمد صفوت) ، " **القرصنة في الإفريقي** " ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، العدد 152 ، 2010.

19 شلش العتابي (عبد الزهرة) ، " **الجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب**" ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 52 ، 2008 .

20 الشيخ (نورهان) ، "**سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي** "، سلسلة قضايا ، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، أوت 2009 .

21 شيخ عرب (كمال الدين) ،" **أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا** "، مركز الجزيرة للدراسات ، كانون الثاني 2017.

22 صاحي العمار (منعم) ، " **المتغيرات في استخدام القوة الناعمة بعد إحداث 11 سبتمبر 2001**" ، قضايا سياسية ، العدد 42 ، 2015.

23 عبد الرحمان (أحمد عثمان) ، " **العلاقات الصينية الإفريقية : رؤية مستقبلية : مبادرة الحزام و الطريق** "، جامعة إفريقيا العالمية ، نوفمبر 2017.

24 عبد الكريم (هشام) ، " **إستراتيجية التدخلات الأجنبية في منطقة القرن الأفريقي و تأثيرها على الحركيات السياسية و الأمنية للتوازن الإقليمي** " ، مجلة الدراسات الأمنية ، العدد الثاني ، باتنة . جانفي 2012.

25 عبد الله الحربي (سليمان) ، "**مفهوم الأمن : مستوياته و طبيعة تهديداته**" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 ، 2008.

26 عبد الله حسين (أزهار) ، **إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008** " ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد 3 . السنة 3 ، العدد 9 .

27 عبد المجيد عبد الباقي (محمد) ، " **الصراع الدولي و الإقليمي في منطقة آيبيي و أبعادة المستقبلية على الخريطة الجيوسياسية للسودان** "، مجلة الأستاذ ، العدد الخاص بالمؤتمر الثالث العلمي ، العدد لسنة 2015 .

28 عديلة (محمد الطاهر) ، "**الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي** " ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 15 . جوان 2016.

29 – فراس (محمد أمين) ، " **الدبلوماسية العامة و القوة الناعمة الصلبة** " ، المجلة السياسية الدولية ،العدد 33 – 34 ، 2016.

30 –قاسم (محمد عبيد)و رشيد عبد الله (إسراء) ، "**المتغيرات الداخلية المؤثرة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد سنة 2001** "،دراسات افريقية ، العدد الثاني ، نيسان 2017.

31 – قاسمي (فوزية) ، "**الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي** " ، قراءات سياسية ، العدد 19 ، يناير – مارس 2014.

32– كلاع (شريفة) ، " **البعد الطاقوي في الاستيراتيجية الصينية اتجاه إفريقيا** " ، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية ، نوفمبر 2017.

33 –لكريني (إدريس) ، "**الصين و تحولات النظام الدولي الراهن**" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 461 . 2016 .

34– **مجلة النفط و الغاز** ، العدد 11 ، 2006.

35– مغني محمد علي (إبراهيم) ، "**الصراع على مصادر الطاقة الاحفورية و انعكاساته على الأمن الدولي** " ، مجلة العلوم القانونية و السياسة ، العدد 17 . جانفي 2018.

36–مكي (حسن) ، "**ثلاثية القبيلة و الثروة و الدولة في القرن الإفريقي**" ، مجلة المرصد ، العدد 28 . نوفمبر 2009.

37 –مناجي دشر (ميثاق) ، " **دراسة في الأصول و الاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة: قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر** " ، مجلة أهل البيت ، العدد 20.

38– منجد عباس (محمد علي) ، " **الآثار الاقتصادية للقرصنة البحرية : دراسة حالة منطقة البحر الأحمر و القرن الإفريقي : 2006 – 2010** " ، مجلة البحر الأحمر ، العدد 2 ، جوان 2012.

39 –موسى (خالد) ، "**الوضعية و نقادها في العلاقات الدولية : دراسة نقدية للنظريات الوضعية**" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية ، المجلة 30 ، العدد 1.

40 –الهرمزي (سيف نصرت توفيق) ، "**تحليل هانز مورجانتو لمفهوم القوة و تطبيقها على وحدات النظام الدولي** " ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد 1 ، السنة 1 . العدد 1.

41– وهبان (محمد احمد) ، "**الواقعيون و تحليل العلاقا ت الدولية من مورجانتو الى ميرشايمر : دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود** " ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية ، العدد 1 ، 2016 .

ث– <u>الدراسات الغير منشورة</u>

قائمة المراجع:

1-حامد بن عبد العزيز ، "**اثر القوة في العلاقات الدولية : المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط 1945 – 1990**"،(بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم)،2006.

2-حذفاني (نجيم) ، **العلاقات الصينية الأمريكية التنافس و التعاون : فترة ما بعد الحرب الباردة** ، (رسالة ماجستير تخصص دراسات آسيوية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر) ، جوان 2011.

3-خالد بقاص ، **الصراع الدولي على النفط في إفريقيا بعد الحرب الباردة (السودان –دراسة حالة –)** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية – تخصص دراسات افريقية– ، كلية العلوم السياسة و الإعلام ، جامعة الجزائر – 3 – ،2011).

4-صبري صيدم (محمد محمود) ، **دور النفط في السياسة الخارجية الصينية** ، (مذكرة ماجستير تخصص علوم السياسية ، جامعة الأزهر) ، غزة ، 2014.

5-مزياني (لطفي) ، **الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي و انعكاساته على الشراكة الاورو جزائرية** ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية : قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة) ، 2012.

ج- الروابط الإلكترونية:

1 -جلاء مرعي ، التدافع الدولي نحو القرن الإفريقي ، متحصل عليه من :

http://www.albayan.co.uk/Mobile/MGZarticle2.aspx?ID=2083

2 -القواعد العسكرية في البحر الأحمر .....تغيير موازين القوى ، متحصل عليه من :

a. http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=154939

3 -**النفط في الصومال : حلم لامع في واقع صعب** متحصل عليه من :

a. http://assafirarabi.com/ar

4 - عبد الرحمان عبدي :ما **طبيعة دور الصين في الصومال** متحصل عليه :

http://mogadishucenter.com/2013/09

5 - دول شرق إفريقيا متحصل عليه من:

https://mawdoo3.com/%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%B4%D8%B1%D9%82_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

6 - محمد الأمين بن عيشة ،**الهندسة السياسية الأمريكية((مشروع القرن الأمريكي الكبير: افريكوم))** متحصل عليه من :https://www.djazairess.com/djazairnews/27369

7 - **منتدى التعاون الإفريقي الصيني** ، متحصل عليه من :

8 - http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2018-10/29/content_68843255.htm

9 - بدر حسن الشافعي ، **التغلغل الناعم ...استيراتيجية الصين في تعزيز وجودها في إفريقيا**، متحصل عليه من :

https://www.alquds.co.uk/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%BA%D9%84-

10 - نسرين الصباحي ، **القوة الناعمة الصينية و الهيمنة في إفريقيا : شراكة حقيقية أم هيمنة جديدة** ، متحصل عليه من :https://elbadil-pss.org/author/nesrin-alsabahi/

11 - **عزت شحرور** ، **العلاقات الصينية-الإفريقية.. الفرص والتحديات** : وجهة نظر صينية متحصل عليه من : http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441916577266546.html

12 - أيمن عبد الكريم ، **القوة الناعمة و توظيفها في السياسة الخارجية الأمريكية** ، متحصل عليه من : http://www.bayancenter.org

13 - **مفهوم القوة في العلاقات الدولية وعلم السياسة** ، متحصل عليه من الموقع :

http://rachelcenter.ps/news.php

14 - **الصين و توظيف القوة الناعمة.....سياسة ما بعد الحرب البا ردة** متحصل عليه من الموقع :

http://mcsr.net/news210

15 - حمدي عبد الرحمان ، **السياسة-الأمريكية-تجاه-أفريقيا-من-العزلة-إلى-الشراكة** متحصل عليه من: http://www.afrigatenews.net/conten

16 - **القرن الإفريقي .....التركيبة الاثنية و الصراعات الداخلية** متحصل عليه من الموقع : https://www.puntlandtrust.com/2014/11/blog-post_25.html

17 - **أهمية القرن الإفريقي في حماية الأمن العربي** متحصل عليه من : https://www.alarabiya.net/ar/politics/2017/01/05

18 - **القرصنة في القرن الإفريقي و خليج عدن** متحصل عليه من : https://www.maghress.com/lakome/1114

19 - **التدافع نحو القرن الإفريقي** متحصل عليه من : https://ar.islamway.net/article/45676/

20 - **القرن الإفريقي**.. متحصل عليه من: http//www.blogger.com/ dyn.css

21 - المركز العربي الديمقراطي ، **اثر العلاقات الصينية الأمريكية على النظام الدولي** متحصل عليه من: https://democraticac.de/?p=34551

22 – سليم كاطع علي ، **الإدراك الاستراتيجي لأمن الطاقة الأمريكي** متحصل عليه من : http://mcsr.net/news221

23 – محمد ياسين خضير ، **الصين و مستقبل النظام الدولي** متحصل عليه : http://mcsr.net/news215

24 – خالد يوسف ، **القرن الإفريقي الخطة الأمريكية لمحاصرة العالم الإسلامي** ، متحصل عليه من : http://almoslim.net/node/85876

25 – راوية توفيق ، **التنافس الدولي في القارة الإفريقية** ، متحصل عليه من : http://samiranasri.blogspot.com/2008/11/

26 – **دور المؤسسات الإفريقية في تحقيق السلم و الأمن الإفريقي** ، متحصل عليه من : https://www.elsyasi.com/articles/1568/%D8%AF%D9%88%D8%B1-

27 – **انفصال الجنوب بين التحديات الداخلية و التداعيات الإقليمية** ، متحصل عليه من : https://www.democraticac.de/?p=52365

28 – **الإستراتيجية الصينية في القرن الإفريقي على ضوء السعي على إدارة ميناء عدن** ،متحصل عليه من: http://www.politicalstreet.org/Section/1460/Default.aspx

29 – **أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا** ، متحصل عليه من :

https://www.qiraatafrican.com/home/library/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

30 – **الوساطة الصينية المحتملة في النزاع الجيبوتي الاريتيري** ، متحصل عليه من :

https://democraticac.de/?p=47993

31 – **السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا الفرص و التحديات** ، متحصل عليه من :

https://www.afrigatenews.net/article/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-

32 – التغلغل الأمريكي في إفريقيا ، متحصل عليه من :

https://marsadz.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%81%D9%8A-

ح – المقالات الالكترونية:

1 - ابشر الإمام الأمين ،" **الموقع الجـغرافي للصومال وأثره في بنائه السـياسي** "، نقلا عن موقع:

http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/425/1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D984.pdf

2 – بن خليف (عبد الوهاب) ، **التعددية الاثنية و تأثيرها في بناء الدولة الوطنية في إفريقيا** " **القرن الإفريقي أنموذجا**" ، متحصل عليه من :http://www.univ-alger3.dz/wp-content/uploads/2019/02/Vol3_Num6_Art4.pdf

3 - حمدي عبد الرحمان حسن ، **"التدخل الدولي في السودان"** ص264-265، متحصل عليه :

http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-3.pdf

4 – سعيدة محمد عمر ، **إفريقيا الصاعدة بين الهيمنة الجديدة و تحدي التنمية** ، المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، متحصل عليه من :

https://saidaomar.files.wordpress.com/2015/03/d8a7d981d8b1d98ad982d98ad8a7-d8a7d984d8b5d8a7d8b9d8afd8a9-d8a8d98ad986-d8a7d984d987d98a-d985d986d8a9-d8a7d984d8acd8afd98ad8afd8a9-d988.pdf

5 – هي. بين بينج ، " **حزام واحد ، .....طريق واحد**" : **توا صل جديد للعلاقات الصينية الإفريقية في التنمية المستقبلية** ، متحصل عليه من : http://www.sis.gov.eg/UP/12.pdf

ثانيا : باللغة الأجنبية

أ -اللغة الانجليزية :

A- **THE BOOKS**:

1- Andrew Moravcsik , **international relations theory (scienstific assessement) ,**London : CAMBRIDGE .2000

2- Graham Evans and Jeffrey Newnham، **THE PENGUIN DICTIONARY OF INTERNATIONAL RELATIONS**،London ;1998.

3- Hongyi Lai , **ASIAN ENERGY SECURITY THE MARTIME DIMENSION ,**United state american :Palgrave Macmillam . 2009.

4- Howell, Sabrina. **"Jia You! (Add Oil!): Chinese Energy Security Strategy." In Luft, Gal and Anne Korin, eds. Energy Security Challenges for the 21 Century**. California: Praeger Publishing.2009.

5- Paul . D.Williams ,**SECURITY STUDES:AN ANTRODUCTION**,New york:Routlegd.2008.

6- Syros economic and Peter Wilson ,**THE ECONOMIC FACTOR INTERNATIONAL RELATION** ,New York :library of congress catlog , 2001.

b-ARICLES :

1- Africa oil week,**key countries and opportunities in Africa oil and gas industry,**Menas Associates , aprile 2017.

2- Aron . L . Friodberg , « **THE FUTURE OF US – CHINA RELATION : IS CONFLICTS INEVITABLE ? »**

3- Benedikt Franke**, " Enabling a Continent to Help it Self : U.S. Military Capacity Building and Africa's Emerging Security Architecture"** , Strategic Insights , Volume VI, Issue1 , January 2007.

4- Carla Pavico Ferdnandes and Tersa Ferira Padrigues , « **GEOPOLITICS OF ENERGY SECURITY » ,** Institu Defasa National , no 24 , juin 2017.

5- Christon Constantin , « **CHINA CONSEPTION OF ENERGY SECURITY SOURCES AND INTERNATIONAL IMPACTS** », working paper , no 23 , march 2005.

6- Daniel Yargin , « **ENSURING ENERGY SECURITY** » , foreign affairs , vol 85 , no 2 , mars-april 2006.

7- Jakob Grandjean Bamberger and Kristian Skovsted, "**Concessions and Conflicts: Mapping Oil Exploration in Somalia and Ethiopia** ", DIIS WORKING PAPER 2016, Copenhagen.

8- Liana Dreyer and Gerad Stang, « **WHAT ENERGY SECURITY FOR THE EU ?** », European Union Institu For Security Studies , november 2013.

9- Luke patey, "**Kenya: An Africain oil upstart in transition**", Oxford Institute for Energie Studies,october2014.

10- Michael walls & Steve kibble , "**SOMALIAmOIL AND SECURITY**", RIVIEW OF AFRICAN POLITICAL ECONOMY ,VOL 39 ,NO 133 , SPTEMBER 2012 .

C- Electronic Articles :

ADAM SMITH INTERNATIONAL,**Needs Assessment for the Développent of Somalia's Extractive Industries**،MARCH2014,P24: https://fartaagconsulting.com/PDF/Related/Adam%20Smith%20Capacity%20Needs%20Assessment%20copy%20(1).pdf.

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة صراع القوى الكبرى حول موارد الطاقة في القرن الافريقي ، وقد ركزت على التنافس الصيني الأمريكي على موارد النفط في إفريقيا عموما و منطقة القرن الافريقي خاصة ، و ذلك لتنويع مصادر إمداد النفط بالنسبة لهاتين القوتين، وفي ظل تعرض منطقة الشرق الأوسط لعدم الاستقرار والاضطرابات المستمرة على مر الزمن، ما يهدد الأمن الطاقوي لأكبر القوى في العالم . ولقد ارتبط صراع المصالح النفطية في إفريقيا بالتنافس الأمريكي– الصيني بشكل خاص، بحيث ظهرت إرادة قوية لدى الصين إلى التوجه نحو إفريقيا وفرض نفوذها على بعض المناطق النفطية فيها، ومن خلال ذلك أصبحت الصين المنافس الشديد للولايات المتحدة الأمريكية وباقي الفواعل الأخرى و ذلك لانتهاجها سياسة القوة الناعمة وعدم التدخل في الشؤون الإفريقية، ما جعلها تكسب الكثير من الأنظمة في الدول الإفريقية إلى جانبها، عكس الولايات المتحدة التي تضع دائما المشروطية السياسية في التعامل مع الدول الإفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية..، غير أن الولايات المتحدة بفضل مكانتها العالمية، ، وقوتها العسكرية الهائلة، وكذلك إمكانياتها الاقتصادية الكبيرة وتَحّكُمها في المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية، وبفضل اعتمادها على إستراتيجية طاقوية فعالة، ما مكنها من تعزيز هيمنتها على العديد من دول القرن الافريقي و التدخل في صراعاته ، وفي نفس الوقت العمل من أجل إضعاف القوى الأخرى التي تهدد تفوقها في هذه القارة، لكن هذا لا ينافي قوة الصين و التي اصبحت الشريك الاول في افريقيا و توسع علاقاتها ، ويبقى هذا التنافس الصراعي قائما بين الولايات المتحدة والصين، بل يتزايد خاصة في ظل زيادة الاحتياجات الطاقوية الخارجية للصين، ومحاولة الولايات المتحدة التحكم في اكبر قدر ممكن من النفط و بالتالي يصبح القرن الافريقي مسرحا جديدا للتنافس الطاقوي لاهميته الجيواستراتيجية و يتسع مفهومه كلمت اتسعت رقعة موارده الطاقوية.

Study Summary

This study deals with the major power struggle over energy resources in the Horn of Africa, focusing on **the Chinese–American competition over oil resources in Africa in general and the Horn of Africa in particular** and to diversify the sources of oil supply for these two forces, and the exposure of the Middle East to the instability and unrest over time, which threatens the energy security of the largest power in the world The conflict of oil interests in Africa was linked to the US–China competition in particular, China has a tendency to move towards Africa and impose

its influence on some of its oil regions. China has become a strong competitor to the United States of America and the rest of its efforts to adopt a policy of soft power and non-intervention in African affairs. In the African countries to its side, unlike the United States, which always puts political conditionality in dealing with African countries in all political and economic fields .., other than The United States, thanks to its global standing, its enormous military power, its great economic potential and its control over international political and economic institutions, and its reliance on an effective energy strategy enabled it to strengthen its hegemony over many countries of the Horn of Africa and to intervene in its conflicts. In order to weaken the other powers that threaten its supremacy on this continent, this is not contrary to the strength of China, which has become the first partner in Africa and the expansion of its relations. This rivalry remains between the United States and China, China's external energy, and the United States trying to control as much oil as possible and the Horn of Africa becomes a new arena for energy competition for its geostrategic importance and broadening its concept, its expanding energy resources.